أَوْجُـه الْخِلاَفِ النَّحْوي
بَيْنَ الْمُبَرِّدِ في كتابه المُقْتَضَب وسِيبَوِيْه
في باب المنصوبات

بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة
في الآداب(اللغة العربية)

إعداد الطالب: محمود سالم محمد الذيب.

ليسانس في اللغة العربية– جامعة طرابلس(ليبيا)1984م

ماجستير في اللغة العربية– جامعة الزاوية(ليبيا)2003م

إشراف الأستاذ: محمد يوسف مصطفى الواثق.

كلية الآداب/ قسم اللغة العربية .

يونيو/2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

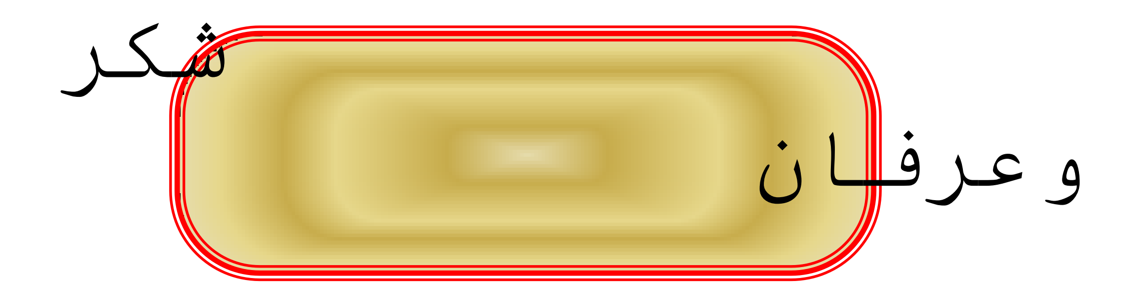
قال الله تعالى:

[قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَاعَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ]

صدق الله العظيم.

البقرة : 32

شكر وعرفان



بعد حمد الله سبحانه وتعالى على إتمام البحث, أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام الفائق إلى كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة وأخص بوافر الشكر والعرفان الأستاذ/ محمد يوسف مصطفى الواثق، الذي تفضلّ بقبول الإشراف على بحثي هذا، وقد تلقفت من فيض علمه الكثير، وقدّم لي النصح والإرشاد في صبر ورحابة صدر، ولولا إرشاده وتوجيهه لما كان لهذا العمل أن يظهر بهذه الصورة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى عضوي لجنة التقويم، الدكتور: عبد الجبار بلال منير دفع الله، والدكتور: حمد النيل محمد الحسن، وكافة أساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة الخرطوم لما وجدته بينهم من ترحاب وحسن معاملة.

الإهداء



إلى...

والديَّ العزيزين حبًا وطاعةً وخفض جناح

إلى...

روح زوجتي الخالدة في جنة الفردوس (سميرة)

إلى...

أبنائي(عبد الرحمن، ومحمد، وأحمد)

وبناتي(مروة ، وسارة ، ومنى ، ومرح)

المصابيح التي تنير درب وحدتي

فهرس المحتويات

المستخلص باللغة العربية.

عنوان البحث: **أوجه الخلاف النحوي بين المبرد في كتابه المقتضب وسيبويه في باب المنصوبات.**

يهدف البحث إلى الكشف عن ملامح تكوين شخصية المبرد العلمية وبيان المنهج الذي سار عليه في كتابه المقتضب، وتحليل نماذج من مسائل المنصوبات خالف فيها المبرد سيبويه في كتابه المقتضب، ضمن التقسيم الآتي:

تبين للباحث أن المبرد- رحمه الله- ذو شخصية نحوية حازت على إعجاب كثير من العلماء والأدباء؛ فكانت له منزلته المتميزة بين النحاة واللغويين ويرجع الفضل في تكوين شخصيته إلى علماء من أبرزهم شيخه المازني وأبوحاتم السجستاني، ومع ذلك نسبت إليه صفة الكذب في اللغة، ويبدو ذلك من قبيل تنافس الغرماء.

وأنه كان على صلة ببعض حكام ووزراء عصره، حيث جالسوه وقرَّبوه إليهم، واتصل ببعض الشعراء فنادمهم وروى شعرهم كالبحتري، كما اتصل ببعض معاصريه من علماء أهل اللغة ورواتهم فجادلوه ونافسوه كثعلب الكوفي.

وأنه تأثر بشيخه المازني أيَّما تأثر، وغيره من العلماء في ردَّ بعض القراءات المتواترة وإن كانت سبعية؛ لتمسكه بالقواعد النحوية العامة، وأنه أنكر بعض النصوص الشعرية وغيَّر بعضها لمخالفتها القياس.

وأنه لم يكن أوّل من فتح باب الخلاف مع سيبويه، بل سبقه إلى ذلك الأخفش، وكانت أكثر توجيهاته فيه، مستندة على كلام العرب شعره ونثره متمسكا تارة بترجيح الأصل والقياس، وتارة أخرى بالعوامل اللفظية، وما يمتنع فيه التأويل، أو كانت توجيهاته فيه متأثرة بآراء بعض النحاة.

كما تبين للباحث أيضا أن بعض العلماء نقلوا عن المبرد مسائل خلافه مع سيبويه غير أن منهم من نسب إلى المبرد خلاف ما في كتابه المقتضب، فلعل للمبرد أكثر من رأي أو أنه تراجع عنه.

وأن المبرد لم يكن دوره مقتصراً على نقل أقوال النحويين واللغويين فحسب؛ بل كانت له آراء مخالفة للنحويين(البصريين والكوفيين) كقوله في(حاشا) أنها تكون فعلاً، وتكون حرفاً؛ ما يدل على ثبوت قدم هذا العالم الجليل في النحو وباعه الطويل في الاجتهاد.

Abstract

The thesis title: Aspects of Grammatical Differences between Al-Mubarrid in his book "Al-Muqtadab" and Sibawaihi.

This research aims to reveal the aspects of Al-Mubarrid's scientific character and the method he adopted in his book "Al-Muqtadab", and to analyze some of accusative cases dealt in it, where he disagreed with Sibawaihi and produced different views and opinions. It is made in three chapters, in addition to the introduction and the conclusion.

Conclusions

It contains the most important findings of the study, of which:

Al-Mubarrid had such a grammatical character that was admired by many scholars and men of letters. So, he enjoyed a distinguished and high rank among the grammarians and philologists and this may be attributed, to some extent, to the influences he received from his professors Al-Mazini and Abu-Hatim As-Sijistani. Notwithstanding, Al-Mubarrid could not completely escape the accusation of giving falsified statements. But this may reasonably be attributed to rivalry.

Al-Mubarrid enjoyed contacts with the governors and statesmen as well as poets - like Al-Buhturi – philologists and philosophers of his time.

A rivalry relation with some of the great philologists of this time such as Tha'lab, the Kufi, was well known.

Being deliberately influenced with his major professor Al-Mazini, particularly regarding strictly adhering to the general grammatical rules, Al-Mubarrid dared to reject some authentic Quranic readings, though they are within the Seven Major Readings of Quran and could unhesitatingly deny some poetic texts or even alter them when they are, according to him, inconsistent with the grammatical rules.

Al-Mubarrid was not the first philologist to come into disagreement with Sibawaihi, as he was anteceded by Al-Akhfesh. His justifications and arguments therein depended mainly on the Arab speech, whether poetry or prose, analogue, lexical arguments. But sometimes he seems to have been influenced by some established grammarians.

Some scholars have narrated some of the cases where Al-Mubarrid is of grammatical opinions and views that are different from those of Sibawaihi, while some of them have attributed to Al-Mubarrid other different opinions and views on the same cases. This suggests that Al-Mubarrid either had had more than one opinion on one case or he had withdrawn from a previously adopted opinion.

Al-Mubarrid was original in some of his grammatical opinions. This can well be demonstrated by, for instance, his opinion on the Arabic word "Hasha" = (حاشا), where he was of the opinion that it may either occur as a verb or as an article, an opinion which has never been stated by any of the (Kufi or Basri) grammarians.

المقدمة

الحمد للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلامُ على سيّدنا محمد وعلى آلِهِ وصحبه والتابعين ، ومن دعا بدعوته وتمسّك بسنتِهِ إلى يوم الدين. وبعدُ:

اعتنى بكتاب سيبويه كثيرٌ من النقاد، من شارح لمتنه وشواهده، أو من منتقد لمنهجه في النحو، وقد توسع الخلاف حول كتاب سيبويه؛ تبعا للخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة، فلا تكاد تجد كتاباً من كتب السلف في النحو إلا وقد تفرَّد لأراء سيبويه النحوية، أو مسائل الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة.

والمبرد من العلماء الذين عرَّجوا على كتاب سيبويه، وتناول آراءه في كتبه لاسيما كتابُه المقتضب، بيد أني لم أجد- حسب إطلاعي- مّنْ جمَّع آراء المبرد المخالفة أو الموافقة في سفر واحد، ومن ثم انعقد عزمي- وبتوجيه من أستاذي المشرف أ. محمد الواثق- أن تكون رسالتي تجميعًا ودراسة لأوجه الخلاف بين المبرد وسيبويه، وأن أركز في ذلك على كتاب المقتضب، إذ هو أجمع كتب المبرد اشتمالاً على أوجه الخلاف، إلا أن كثرة تلك المسائل، وتنوعها في الخلاف من (مرفوعات ومنصوبات ومجرورات)، جعلت الباحث يقتصر على دراسة نماذج من مسائل المنصوبات؛ إذ يرى أنها أكثر أبواب النحو اتساعاً وخلافاً، وليس بينها رابط يجمعها مع الجملة إلا النصب بخلاف المرفوعات التي يشترط فيها الإسناد، والمجرورات التي تنحصر في الجر بالحرف، والإضافة، والتبعية.

وقد رأيت أن تكون هذه الدراسة بعنوان: **(أوجه الخلاف النحوي بين المبرد في المقتضب في كتابه وسيبويه في باب المنصوبات)** ، وتنقسم إلى مقدمة وفصول ومباحث تشتمل على الآتي:

المقدمة: وفيها إشارة إلى موقف النحاة من كتاب سيبويه؛ لاسيما المبرد في كتابه المقتضب، وأسبابِ اختيار الموضوع ، وتقسيمِ البحث إلى فصول ومباحث، والمنهجِ الذي اتَّبعه الباحث فيه، وأبرزِ المصادر التي اعتمد عليها البحث والصعوباتِ التي واجهته.

الفصل الأول: وتضمن مبحثين:

المبحث الأول: وتناولت فيه سيرةِ المبرد الذاتية: نسبَه، ونشأتَه، ومكانتَه بين أهل العلم، وعلاقتَه بمعاصريه من خلفاء وأمراء، وشعراء، وعلماء لغة، وشيوخَه وتلاميذَه، وآثارَه العلمية.

المبحث الثاني : تناولت فيه وصف كتابِه المقتضب: عنوانَه، وزمنَ تأليفه، وعددَ مرات تحقيقه، ومنهجَه، ومكانتَه بين المصنفات، وموقفَ صاحبه من القراءات القرآنية، والحديثِ الشريف، والشعرِ وضروراته، وأقوالِ العرب وأمثالِهم، والقياسِ والتعليلِ، والمصطلحاتِ.

الفصل الثاني: وتضمن ثلاثةَ مباحث:

المبحث الأول: تناولت فيه ثلاثَ مسائل من النواسخ، وهي: مسألةُ تقديمِ خبرِ ليس عليها، ومسألةُ إعراب خبر(ما) الحجازية المتقدم على اسمها، ومسألةُ اسمِ(لا) النافية للجنس.

المبحث الثاني : درست فيه بعضَ مسائل المفاعيل، وهي: مسألةُ عامل المفعول المطلق، ومسألةُ المصدر بلفظ اسم الفاعل، ومسألةُ عامل المفعول فيه، ومسألةُ ظرف المكان المختص، ومسألةُ إعراب الواو فيما امتنع العطف والنصب فيه على المعية.

المبحث الثالث : ناقشت فيه مسائلَ من الاستثناء، وهي: مسألةُ عامل النصب في المُسْتَثْنى، ومسألة (حاشا) بين الحرفية والفعلية ، ومسألة الوصف بـ(إلا) وما بعدها، ومسألة تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.

الفصل الثالث: وتضمن ثلاثةَ مباحث:

المبحث الأول: عرضت فيه مسائلَ من باب الحال، وهي: مسألةُ العامل في الحال، ومسألةُ المصدر الواقع حالا، ومسألة الحال المعرفة.

المبحث الثاني: ناقشت فيه مسائل من باب التمييز، وهي: مسألة ناصب تمييز الجملة، ومسألة الجمع بين فاعل (نعم وبئس) وتمييزه، ومسألة تقديم التمييز على عامله، ومسألة إعراب الاسم الجامد غير المؤول بالمشتق.

المبحث الثالث : عرضت فيه مسائل من باب النداء، وهي: مسألة العامل في المنادى، ومسألة وصف (اللَّهُمَّ)، ومسألة إعراب المنادى الموصوف بابن، ومسألة المعطوف على المنادى المبني المحلى بـ(أل)، ومسألة حركة المنادى المنون، ومسألة المنادى المفرد العلم المكرَّر.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن اعتمد على المنهج الوصفي عند دراسة السيرة الذاتية للمبرد وكتابه المقتضب، وأن اعتمد على المنهج التحليلي في تناول أوجه الخلاف النحوي بين المبرد سيبويه.

وتعددت الدراسات حول المبرد، ولكن لم أجد –حسب علمي– مِنْ توفِّرٍ على دراسة أوجه الخلاف النحوي في المنصوبات بين المبرد في المقتضب وسيبويه، فقد اهتم أغلبها بسيرة المبرد الذَّاتيَّة ومنهجه، ودراسة الأصول النحوية في مؤلفاته، منها:

أ–أطروحة دكتوراه بعنوان(شواهد الشعر في كتاب المقتضب للمبرد)، لعبد الكريم العودة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1989م.

ب–رسالة ماجستير بعنوان(المبرد، حياته وعلمه)، لعبد الجليل بدًّا، جامعة دمشق، كلية الآداب،1976م.

وقد واجهت الباحثَ صعوبةُ في الحصول على بعض مصادر البحث المتناثرة في المكتبات والبلاد المختلفة، وتم التغلب على ذلك بشئ من الاجتهاد والمثابرة.

واعتمد الباحث على كثيرٍ من المصادر النحوية التراثية المطبوعة، منها: كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، وكتاب التوطئة لأبي علي الشلوبين، وشرح الأنموذج في النحو للأردبيلي، وشرح التسهيل للمرادي، وشرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، وكتاب المحصول في شرح الفصول(شرح فصول ابن معطٍ في النحو) لابن إياز البغدادي، وشرحي جمل الزجاجي، لابن عصفور، وابن خروف، والتعليقة على كتاب سيبويه، والمسائل البغداديات، والمسائل الحلبيات، والعضديات لأبي علي الفارسي.

ثم ذيلتها بخاتمة ذكرت فيها أهم النَّتائج الَّتي توصَّل إليها البحث، مع مستخلص للبحث باللغتين العربية والإنجليزية، وعمل الفهارس اللازمة.

وفي الختام، أشكر الله سبحانه وتعالى على تيسيره وتسهيله، في إنجاز هذا البحث، فإن وفقت فيما توصلت إليه، فذلك من فضل ربيّ وتوفيقه، وإن أخطأت فمن نفسي وقصور اجتهادي، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الفصل الأول

حياة المبرِّد وكتابه المقتضب

المبحث الأول

حياة أبي العباس المبرد

أ-اسمه ونسبه ونشأته:

يكاد يجمع المترجمون على اسم أبي العباس المبرد ونسبه، فقد ذكر الزُّبيدي أن اسمه: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأزد بن الغوث [1]، وخالفهم ياقوت الحموي [2] في اسم جده(سليم)، فذكر أنه(سليمان)، وكذا القفطي[3] في اسم جده(النضر) فذكر أنه(نصر)، بإهمال تنقيط الضاد.

وذكر ابن النديم وابن الجوزي[4] أنه ينسب إلى قبيلة ثُمالة العربية، وهي بطن من بطون الأزد، حتى أنه يُقال له: الثُّمَالي الأزدي، وكان يكنى بأبي العباس ويُشتهر بلقب المبرِّد، بيد أن بعض الروايات اختلفت في سبب تلقيبه بهذا اللقب. فذكر ياقوت الحموي أن شيخه المازني هو الذي أطلقه عليه؛ وذلك لما رأى فيه من غزارة العلم وكثرة الحفظ وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وحلاوة المخاطبة والإجابة بأحسن الجواب، حين سأله عن معنى(دقيقة وعَوَيْصَة)، فأجابه بأحسن جواب، أثناء تصنيفه كتابه(الألف واللام) فقال له المازني: قم فأنت المبرِّد(بكسر الراء) أي: المثبت للحق[5]، في حين ذكر القفطي أن شيخه أبا حاتم السجستاني هو الذي أطلقه عليه، حينما اختبأ عنده من صاحب الشرطة، الذي كان يطلب المبرد وكان مَخبَؤهُ غطاء المزمّلة، فلما انقطع الطلب ناداه أبوحاتم: المبرد المبرد، فسمعه الناس ولهجوا به[6].

---

[1]) طبقات النحويين اللغويين:101، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،القاهرة. د-ت-ط.

[2]) معجم الأدباء:137/7، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، د-ط 1993م.

[3]) إنباه الرواة:241/3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ط-1، 1986م.

[4]) الفهرست:88، شرحه وحققه يوسف على الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، د-ط، 1416هـ- 1996م، والمنتظم في تأريخ الملوك والأمم:9/6، دار صادر، بيروت، ط/1، 1358هـ.

[5]) معجم الأدباء:137/7.

[6]) إنباه الرواة:246/3.

وكان هذا اللقب سبباً في التندّر على المبرد أحياناً، فقد حكى الحصري أن المبرد" لقي بردَ الخيار المغنّي في يوم ثَلْج بالجسر، فقال: أنت المبّرد(بكسر الراء) وأنا برد الخيار، واليوم كما تَرى اعبُر بنا لا يهلك الناس بالفالج بسببنا"[1].

وقد استحسن المبرد هذا اللقب، وقال فيه شعرًا نسبه إليه اليغموري[2]:

لا تَكْرهَنْ لَقَباً شُهرتَ بهِ   فلرُبَّ محظوظٍ من اللقبِ

قد كان لُقبَ مرَّةً رَجُلٌ   بالوائليّ فعُد في العَرَبِ

وقد اختلف بعض المترجمين له في ضبط(راء) المبرد هل هي بالكسر أو بالفتح؟ فضبطها ابن عبد ربه بالفتح-(المبرَّد)، وذلك حين علل لسوء اختيار المبرد للشعر البارد في كتابه(الروضة) بقوله: " ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوي، على علمه باللغة ومعرفته باللسان، وضع كتاباً سماه بالروضة، وقصد فيه إلى أخبار المحدثين، فلم يختر لكل شاعر إلا أبرد ما وجد له، حتى انتهى إلى الحسن بن هانئ(أبي نواس)...، فاستخرج له من البرد أبياتاً ما سمعناها ولا رويناها ولاندري من أين وقع عليها، منها[3]:

أَلا لا تَلُمني فِي العُقارِ جَليسي   وَلا تَلحَني في شُربِها بِعُبوسِ

تَعَشَّقَها قَلبي فَبَغَّضَ عِشقُها   إِلَيَّ مِنَ الأَموالِ كُلَّ نَفيسِ

....فما أحسبه لحقه هذا الاسم أعني المبرد، إلا لبرده" [4]، في حين ذكر الشيخ الشنقيطي أنها بكسر الراء(المبرِّد)، ويُذم من فتحها، وفي ذلك أنشد[5]:

والكَسْرُ فِي رَاءِ المُبَرّد واجبٌ   وَبِغَيْرِ هَذَا يَنْطِقُ الجُهَلاءُ

وروى ابن عساكر عن المبرد نفسه أنه قال: "فغيّر الكوفيون اسمي فجعلوه(بفتح الراء)، وإنما هو بكسرها"[1]، وهذه الرواية هي الأرجح في نظر الباحث؛ الباحث؛ لأنها رويت عن المبرد نفسه.

---

[1]) زهر الآداب وثمر الألباب: 178/1، تحقيق: د. يوسف على دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1417هـ-1997م.

[2]) نور القبس المختصر من المقتبس:169، تحقيق: زيلهايم، دار بيروت للنشر والتوزيع د-ط، 1964م.

[3]) ديوانه:226، دار صادر، بيروت، لبنان، ط/1، 2001م .

[4]) العقد الفريد: 77/6-78، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط/3، 1420هـ- 1999م.

[5]) هامش مقدمة المقتضب:11/1.

ويبدو للباحث أن ما أثير حول لقب المبرد من آراء وتحليلات مشفوعة بالروايات المتعددة لم تعد سوى نوع من الترف العلمي يتلهى به بعض الدارسين، فسواء قلنا: المبرد(بالفتح أم بالكسر) لراء اللقب فإن ذلك لا ينقص من مكانته شيئا.

كما اختلف المترجمون في تحديد زمن ولادته، فذكر عبد الواحد بن أبي هاشم رواية عن تلميذي المبرد: أبو بكر بن السراج، وأبو علي الصفار [2]، أنه ولد في البصرة يوم الاثنين في ذي الحجة، ليلة عيد الأضحى سنة عشرة ومائتين للهجرة، وبقي فيها حتى حوالي سنة(ست وأربعين ومائتين)؛ في حين ذكر الزُّبيدي [3] تاريخا أخر لمولده، فذكر منها: إنه ولد في سنة(ست أو سبع ومائتين) بيد أن أرجح الأقوال في نظر الباحث ما ذكره ابن عساكر: "وكان مولده(المبرد) فيما أخبرنا أبو بكر السراج، وأبو علي الصفار في سنة عشر ومائتين" [4]؛ لأنه الأكثر تداولاً عند من ترجم له.

ولم تذكر لنا المصادر شيئاً ذا أهمية عن نشأة المبرد وصباه، إلا إشارات يسيرة لا يمكن للباحث أن يعتمد عليها في إبراز صورة كاملة عن تلك الفترة من حياته، فقد ذكر ابن النديم أن المبرد نشأ في البصرة في أسرة فقيرة مع والده وذكر القفطي أن أباه كان من السورجيين بالبصرة، ممن يكسح الأرض [5]. والسورجيون- فيما ذكره ابن الأثير-جماعة من الزنج كانوا يكسحون السباخ والزبل بالبصرة، فيجعلونه في أكوام كبيرة مستخدمين البغال في حمله[6].

وقد تلقى المبرد علمه في البصرة عن عدد كبير من أعلام عصره في اللغة والأدب والنحو، فحفظ القرآن الكريم، وكثيراً من الشعر، لعل من أبرزهم، أبوعمر

---

[1] مختصر تاريخ دمشق:347/23. تحقيق: إبراهيم صالح، دار الفكر بدمشق، د-ط، 1408هـ-1988م.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] طبقات النحويين واللغويين:119.

[4] تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: 250/56 تحقيق: محب الدين العمري دار الفكر، بيروت، د-ط، 1995م.

[5] إنباه الرواة:251/3.

[6] الكامل في التاريخ: 7/72-74 تحقيق: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1، 1407هـ-1987م.

الجرمي، وكان فقيها عالما بالنحو واللغة، وشيخه المازني الذي وصفه المبرد بأنه كان أعلم الناس بالنحو بعد سيبويه، وقد أخذ عنه علم القراءات ولازمه مدة طويلة حتى تفوق على أقرانه فكان يسمح له بتدريس كتاب سيبويه في حلقته. قال القفطي: " قال: سهيل بن أبي سهل البهري وإبراهيم بن محمد بن محمد السمعيّ رأينا محمد بن يزيد، وهو حدث السن، متصدراً في حلقة المازني، يقرأ عليه كتاب سيبويه، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها"[1].

ومنهم أيضاً شيخه أبو حاتم السجستاني، قال ابن خلكان: "كان أبو العباس المبرد يحضر حلقته ويلازم القراءة عليه"[2].

ولما كانت تنتشر في مجتمع أبي حاتم، ظاهرة التغزل بالغلمان وكان المبرد غلاما وسيما، ترك المبرد مجلسه وانصرف إلى غيره، لما أحسَّ بشيء من الحرج من شيخه، حين نظم أبوحاتم أبياتاً فيه قال فيها:

ماذا لقيتُ اليومَ من ... مُتَمجِّنٍ خَنِثِ الكلامْ

وقفَ الجمالُ بوَجْهِه ... فسمَتْ له حدَقُ الأنَامْ

حَركَاتهُ وسُكُونهُ ... يُجْنَى بها ثَمرُ الأثَامْ

فإذا خَلَوْتُ بمثلهِ ... وعَزَمْتُ فيه على اعترامْ

لم أَغدُ أخلاقَ العفَا ... فِ وذاك أَوْكدُ للغَرَامْ

نَفْسِي فِدَاؤكَ يا أبا ال ... عَباس جَلَّ بك اعتصامْ

ونقل المُزِّي رواية عن المبرد قال فيها: "فرأيت منه بعض ما ينبغي أن تُهجر حَلَقَته له، فتركته مدة"[3]، بيد أن تلك الأشعار تركت في نفوس بعض الناس أثراً سيئاً تجاه أبي حاتم، حتى أنه شعر بذلك، فقال مدافعًا عن نفسه فيما نقله أبو الطيب اللغوي[4]:

أنا عفُّ الضمير غيرُ مُريبٍ ... غيرَ أنّي مُتيّمٌ بالحِسانِ

---

[1]) إنباه الرواة: 241/3–253.

[2]) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:431/2، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان،د– ت–ط.

[3]) [3] تهذيب الكمال: 205/12، تحقيق:د.بشار عواد معروف،مؤسسة الرسالة،بيروت، ط/1، 1400 – 1980م.

[4]) مراتب النحويين: 81، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة د–ط،1974م.

لا تظُنَّنَّ بي فُسوقاً فما يزكو فسوقٌ بحاملِ القُرآن

وقد ربط بعض الذين ترجموا لأبي حاتم، صفة تغزله بالغلمان بالدعابة فذكر أبو الطيب اللغوي أنه" كان في أبي حاتم دُعابة، وروى له قصة تغزله بغلام من بني هاشم، وجعلها دليلاً على هذه الدُعابة [(1)]، وقال القفطي: "إن أبا حاتم يَتَّهم بحب الصبيان، وكان بريئا من ذلك" [(2)]، وقال الزبيدي:"... ولكنه كان بريئا منه إلا أنه مات وفيه دعابة، فكان ذلك مما يوجد السبيل إليه" [(3)]، غير أن من عاصر أبا حاتم نفى عنه هذه التهمة أصلا، قال الرياشي[(4)] في رثائه:

يَا سَهْلُ كُنْتَ كَمَا سُمِّيتَ-ذَا خُلُقٍ سَهْلٌ بَعِيدٌ عَنْ الفَحْشَاءِ وَالرَّيْبِ

ويرى الباحث أن ما قيل من أشعار في هذا الغزل على لسان أبي حاتم كان من قبيل الدُعابة؛ لاسيما أن الرجل كان يُؤمَّ الناس في المسجد، ويقرأ الكتب على المنبر، وكان يختم القرآن في كل أسبوع، ويتصدق كل يوم بدينار فيما رواه اليغموري[(5)]، وقد روى ابن الجزري قصة تعبده وقيامه الليل مع والديه، وقد قسموا الليل بينهم ثلاثًا، وبعد وفاة والديه صار يقوم الليل كله[(6)].

ثم انتقل المبرد إلى الشام، فيما رواه ابن منظور عن المبرد نفسه قوله: "وافيت الشام وأنا حدث في جماعة أقران أكتب الحديث"[(7)]، وفي ذلك إشارة إلى بدْءِ رحلاته باكرًا إلى الشام، وإلى أنه طلب علم الحديث، حتى أن ابن الأثير مجد الدين، أبو السعادات(ت606هـ)، أشار– فيما بعد– إلى تأليفه كتابًا في الحديث، سماه(غريب الحديث)[(8)].

---

(1) مراتب النحويين:130.

(2) إنباه الرواة: 60/2.

(3) طبقات اللغويين:95.

(4) المصدر نفسه:131.

(5) نور القبس:169.

(6) غاية النهاية في طبقات القراء:320/1، تحقيق: برجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د–ط،1351هـ.

(7) مختصر تاريخ دمشق:346/23.

(8) النهاية في غريب الحديث والأثر: 6/1 تحقيق: الشيخ الطاهر الزاوي، ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية بيروت، د–ط، 1399هـ– 1979م.

وذكر الصفدي أنه بعد ذلك رحل إلى فارس مع الحسن بن رجاء، أحد البلغاء الكتاب الشعراء [1]، ومن ثم انتقل المبرد إلى (سامراء)، حين استدعاه المتوكل سنة(246هـ) وبقى فيها حتى وفاة المتوكل، ثم سار إلى بغداد، وهناك عاش الرجل حياة حافلة بالنشاط الفكري والنحوي حتى وفاته[2].

وقد حظي المبرد بوافر من ثناء الذين ترجموا له، فوصفه ابن النديم بـ"أنه طلق اللسان، سليم العبارة، عذب الحديث، قوي الذاكرة، كثير الحفظ للأخبار من غير أسانيد، ثقة فيما يرويه، حلو الفكاهة، لطيف المداعبة، معروف بالأدب والظرف؛ فكان أصدقاؤه يحبون ذلك منه، ويجيبون دعاباته بلطائف دعاباتهم" [3] وذكر أبو طاهر المقرئ أن تلميذه نفطويه قال عنه–فيما رواه السيرافي: "ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه" [4]، وكذا قال عنه ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي مبالغا في مدحه بأنه" شيخ أهل النحو، وحافظ علم العربية" [5]، ومدحه الزبيدي بأنه كان عالما، فاضلا، موثوقا به في الرواية، مليح الأخبار، كثير النوادر [6]، وقال عنه أبوجعفر النحاس إنه" يُعد في البلغاء، بحسن عبارته، وترتيب بلاغته"[7].

وقال الصفدي: "هو إمام العربية ببغداد في زمانه، وكان فصيحاً، بليغاً مفوّها، ثقة، أخبارياً، علاّمة، صاحب نوادر وطرافة" [8]، وقال ابن كثير هو: "إمام في اللغة العربية، وأخذ ذلك عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وكان ثقة ثبتا فيما ينقله" [9]،

---

[1] الوافي بالوفيات: 133/4، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي، دار إحياء التراث، بيروت، د–ط 1420هـ–2000م.

[2] إنباه الرواة:241/3–253.

[3] الفهرست: 92.

[4] أخبار النحويين البصريين:77. تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى 1985م.

[5] تاريخ دمشق:250/56.

[6] طبقات النحويين:102.

[7] صناعة الكتّاب: 204، تحقيق/د: بدر ضيف، نشر دار العلوم العربية للطباعة/بيروت، ط/1، 1410هـ.

[8] الوافي بالوفيات: 216/5–218.

[9] البداية والنهاية:79/11. تحقيق: عبد العزيز غنيم، مكتبة المعارف، بيروت، ط/5، 1404هـ.

وقال السيوطي فيما نقله عن نفطويه: "ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه" [1]، كل ذلك وغيره كان سببا في جعل المبرد يوصف بأنه شديد العارضة، كثير المجادلة، قوي الحجة والمخالفة لغيره من النحويين.

وعلى الرغم من صفات المدح التي نعت بها المبرد بين معاصريه، فقد نسبت إليه بعض الخصال الذميمة، كالبخل، فذكر الزبيدي أنه لم يكن يُقري أحداً إلا بأجر، والإقراء يكون بقدر الأجر ليس أكثر، وبدأ ذلك في حياته العامة جليا، فكان المبرد يقول:ما وضعتُ بحذاء الدرهم شيئاً قطُّ إلاَّ رجح الدرهم في نفسي عليه"[2].

ويبدو أن وصفه بهذه الخصلة من قبيل تنافس الغرماء، إذ إنه في كثير من الأحيان تنسلخ عنه تلك الخصلة، فقد ذكر ياقوت الحموي أن أحمد بن طاهر خرج من منزل أبي الصقر ذات يوم نصف النهار، فتعذر عليه الذهاب إلى منزله بباب الشام، فعقد العزم على المجيء إلى المبرد فلما جاءه أدخله إلى حويشة له وأحضر له مائدة فيها لونان من الطعام، فأكل، ثم سقاه ماءً بارداً، وبعد فراغهما، قال له: أحدثك إلى أن تنام، وجعل يحدثه أحسن الحديث[3].

كما نسب المفجع البصري النحوي الذي توفي سنة(320هـ)[4] إلى المبرد تهمة الوضع في اللغة، فيما نقله ياقوت الحموي فقال: "كان المبرد لكثرة حفظه للغة وغريبها متهمًا بالوضع فيها"[5].

ويبدو أن السبب الرئيس في هذه التهمة أنه ذات مرة، اختلق شاهداً ثم اعترف بصحته. قال البغدادي: "روي أن أبا العباس المبرد ورد(الدينور) زائرًا لعيسى بن ماهان، فأول ما دخل عليه وقضى سلامه، قال له عيسى: أيها الشيخ ما الشاة

---

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:269/1، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة ط/2، 1399هـ.

(2) طبقات النحويين واللغويين:106.

(3) معجم الأدباء:355/1.

(4) الوافي بالوفيات:60/1.

(5) معجم الأدباء: 271/2 .

المُجَثَّمة التي نهى النبي عن أكل لحمها؟، فقال: هي الشاة القليلة اللبن مثل: اللجبة، فقال: هل من شاهد. قال: نعم، قول الراجز [1]:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الحَمِيدِ نِسْمَهْ   إلاَّ عُنَيْزٌ لِجُبَّةٍ مُجَثَّمَهْ

فإذا الحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوري، فلمّا دخل عليه قال: أيها الشيخ ما الشاة المجثمة التي نُهينا عن أكل لحمها؟، فقال: هي التي جثمت على ركبها وذبحت من خلف قفاها، فقال: كيف تقول وهذا شيخ أهل العراق يقول هي مثل اللِّجُبَّة، وأنشده الشعر، فقال أبو حنيفة: أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة، إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ، أو قرأه، وإن كان الشعر إلا لساعته هذه، فقال أبو العباس: صدق الشيخ فإنني أنفت أن أرد عليك من العراق، وذكري قد شاع، فأول ما تسألني عنه لاأعرفه، فاستحسن منه هذا الإقرار"[2].

ب-اتصاله بمعاصريه:

عاصر المبرد أحد عشر خليفة من خلفاء بني العباس، أولهم المأمون، وآخرهم المعتضد ، فاتصل ببعض حكامهم ووزرائهم، فقرّبوه إليهم، وأكرموه، قال القفطي: "وكان أبو العباس مقدماً في الدول عند الوزراء والأكابر"[3].

وذكر السرّاج القارئ أن المبرد اتصل بالخليفة المأمون [1]، وكانت له مكانة عالية عند الخليفة المعتصم، فقد حكى الحافظ اليغموري [2] أن المعتصم لما ذكر في مجلسه المبرد قال: هو كما قال الأخطل[3]:

---

[1] خزانة الأدب:355/1.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] إنباه الرواة:247/3.

تَسمو العُيونُ إِلى عَزيزٍ بابُهُ   مُعطى المَهابَةِ نافِعٍ ضَرّارِ

وَتَرى عَلَيهِ إِذا العُيونُ شَزَرنَهُ   سيما الحَليمِ وَهَيبَةَ الجَبّارِ

وكذلك اتصل المبرد بالأمير جعفر بن القاسم، أمير البصرة في خلافة الواثق، فقد ذكر أبو حيان التوحيدي أن المبرد قال: "كنت أغشى مجلس جعفر بن القاسم، وكان يتقلد إمارة البصرة للواثق، وأنا حدث السن، ليس في المجلس أصغر مني سناً، وكان يخلطني بحداثتي ويخاطبني، ثم تأخرت عنه لأسباب، فلما عدت قال لي: ما أخرك عنا؟ قلت: علة مرة وغيبة مرة، قال: وتوان مرة وتقصير مرة فقلت: والله ما أغيب عن الأمير إلا بود حاضر، ولا أعصيه إلا بنية طائع فضحك، ثم أنشد بيتي الأمين العباسي(إبراهيم بن المهدي بن المنصور)، أحدهما:

مَا إنْ عصيتُكَ والغُواةُ تُمِدُّني   أسبابها إلا بنيَّةِ طائعِ

فقلت: أعزَّ اللهُ الأمير، إذا كان سارق لفظ لا يفوتك، فكيف يفوتك سارق مال؟ فضحك وقال: أنا أحب حضورك"[4].

كما اتصل المبرد بابن الخليفة الواثق واسمه(أحمد) الذي بعث إليه برسالة يطلب فيها منه الجواب عن سؤاله عن أي البلاغتين أفضل، بلاغة الشعر أم بلاغة النثر؟، فأجابه المبرد بأحسن الجواب [5]، إلا أنَّ المبرد كان أكثر اتصالا بالخليفة(المتوكل 247هـ)، فقد جاء خبر قدومه عليه في قصة لطيفة، وذلك أن المتوكل استحضره إلى(سامراء) التي قال عنها ياقوت الحموي إنها: " بلد على دجلة فوق بغداد بثلاثين فرسخاً يقال لها: (سرَ من رأى) فخففها الناس وقالوا (سامراء)" [6]، فقرأ يومًا في حضرة(الفتح بن خاقان) قوله تعالى :﴿**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾[7] بفتح همزة(أن) فقال له الفتح: إنها يا سيدي بالكسر وأصرّ كل منهما

---

(1) مصارع العشاق: 24، تحقيق: د. محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1998م.

(2) نور القبس المختصر من المقتبس:121/1.

(3) ديوانه:155، تحقيق: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط/1، 1994م.

(4) البصائر والذخائر:2817–2818، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت،د–ط، 1984م.

(5) البلاغة:80، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط/2، 1405هـ– 1985م.

(6) معجم البلدان:2 /419، دار الفكر، بيروت، د–ت–ط.

(7) الأنعام/ 110.

على أنه على صواب، فتبايعا على عشرة آلاف درهم، يدفعها من لايكون الحق في جانبه وتحاكما إلى(يزيد بن محمد المهلبي)، وكان صديقًا للمبرد ولكنه خاف أن يسخط أيًّا منهما، فأشار بتحكيم المبرد، فلما استدعاه(الفتح بن خاقان) وسأله عنها قال:(إنها بالكسر، وهو الجيد المختار)، فلما دخلوا على (المتوكل) سأله عنها فقال: يا أمير المؤمنين، أكثر الناس يَقْرَؤُونها بالفتح فضحك(المتوكل) وضرب رجله اليسرى، وقال: (أحضر المال يا فتح)، فلما خرجوا من عنده عاتبه(الفتح) فقال المبرد:(إنما قلت: أكثر الناس يقرءونها بالفتح وأكثرهم على الخطأ، وإنما تخلصت من اللائمة، وهو أمير المؤمنين)! وتوثقت صلته بالفتح الذي أعجب بعلمه وذكائه وحسن حديثه؛ فكان كل منهما يحرص على وُدِّ أصحابه ويقدر له مكانته[1].

وكان المبرد يجالس الخليفة المتوكل ويمدحه أحياناً، فقد روى الحصري عن المبرد أنه قال: " لما دخلت على المتوكل اختار لي الفَتحُ بن خاقان وقْتَ شربه وكافي الشراب قد أخذ منه، فسألني وقال: يا بصري، أرأيت أحسنَ وجهاً مني؟ فقلت: لا والله ولا أسْمَح راحةَ، ثم تجاسرت فقلت:

جَهَرْتُ بحِلْفَةٍ لا أتَّقيها   بشكٍ في اليمين ولا ارتياب

بأنك أحسنُ الخلفاء وَجْهاً   وأَسْمَحُ راحتين، ولا أحابي

فقال:أحسنت وأجملت في حُسن طبعك وبديهتك، فقلت: ما ظننتُني أبلغُ هذا الشرف، ولا أنال هذه الرتبة؛ فلا زال أميرُ المؤمنين يسمو بخَدمه إلى أعْلى المراتب، ويُصَرفهم في المذاهب"[2].

واتصل المبرد بالخليفة أبي العباس عبد الله بن المعتز لتدريسه، قال الصولي إنه: " كان يقدم أهل العلم ويؤثرهم، وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يجيئه كثيراً ويقيم عنده"[3].

ولمَّا تقدمت السن بالمبرد، طلب منه تصنيف بعض الكتب فاعتذر لكبر سنه ومرضه، وسأل الخليفة أن يقوم بذلك الخليفة المعتضد، تلميذه الزجاج بدلاً عنه.

---

[1]) طبقات النحويين واللغويين:114-115.

[2]) زهر الآداب وثمر الألباب:226/1.

[3]) أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم:35/1، ج.هيواث، مصر، د- ط- 1936م.

واتصل المبرد أيضاً ببعض شعراء عصره، منهم: البحتري الذي كانت تربطه به صداقة حميمية، فقد ذكر أبو العلاء المعري أن المبرد كان ينادمه ويروي شعره [1]، وذكر اليافعي أن المبرد روى عنه أشياء من شعره، وكان يمدحه أيضا [2]، وروى عنه الذهبي قوله فيه: "أنشدنا شاعر دهره ونسيج وحده أبو عبادة البحتري" [3]، وكان يبادله البحتري ذلك الثناء، حتى إنه دعا إلى الاقتباس من أنوار علمه، ووصفه بالكوكب، ودعا طالبي العلم إلى الأخذ منه في مدحة قال فيها[4]:

ما نالَ ما نالَ الأَميرُ مُحَمَّدٌ إلّا بِيُمنِ مُحَمَّدِ بنِ يَزيدِ

وَبَنو ثُمالَةَ أَنجُمٌ مَسعودَةٌ فَعَلَيكَ ضَوءُ الكَوكَبِ المَسعودِ

وكان المبرد كثيراً ما يجتمع مع البحتري في مجالس اللهو والشراب، فهذا أبو المحاسن المعري التنوخي يروي لنا ما أنشده البحتري في جلسة نحوية خمرية كانت بينهما![5]:

يَومُ سَبتٍ وَعِندَنا ماكَفى الحُـ رَّطَعامٌ وَالوردُ مِنّا قَريبُ

وَلَنا مَجلِسٌ عَلى النَهرِ فَيّا حٌ فَسيحٌ تَرتاحُ فيهِ القُلوبُ

وَدَوامُ المُدامُ يُدنيكَ مِمَّن كُنتَ تَهوى وَإِن جَفاكَ الحَبيبُ

فَأتِنا يا مُحَمَّدُ بنَ يَزيدِ في اِستِتارِ كَئْلاَ يَراكَ الرَقيبُ

تطْرُدِ الْهَمَّ باصْطِباحِ ثَلاثٍ مُتْرَعاتٍ تُنْفَي بِهِنَّ الكُروبُ

وذكر الزُّبيدي– رواية عن المبرد–أنه حين حضر مجلس الخليفة المتوكل وكان فيه البحتري قال: "حضرت مجلس المتوكل يومًا، وقد عمل فيه النبيذ، وبين يديه أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري، وهو ينشد قصيدة يمدح فيها المتوكل أولها:

---

[1] رسالة الغفران:412. تحقيق: د.عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط/8، 1990م.

[2] مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان: 295/1، تحقيق: عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1405 هـ – 1984م.

[3] سير أعلام النبلاء:486/13، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/9–1413هـ.

[4] ديوانه:30/2، تحقيق:حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، د–ط، 1963م.

[5] تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: 5/1، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، منشورات إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، د– ط، 1401هـ–1981م.

عَن أَيِّ ثَغرٍ تَبتَسِم   وَبِأَيِّ طَرفٍ تَحتَكِم

حَسَنٌ يَضِنُّ بِحُسنِهِ   وَالحُسنُ أَشبَهُ بِالكَرَم

حتى بلغ إلى قوله:

قُل لِلخَليفَةِ جَعفَرِ الـ   مُتَوَكِّلِ بنِ المُعتَصِم

لِلمُرتَضى بنِ المُجتَبى   وَالمُنعِمِ بنِ المُنتَقِم

أَمَّا الرعيَّةُ فهي مِن   أَمَناتِ عدلك في حرَمْ

نِعَمٌ عَلَيـها في بَقا   ئِكَ فَلتَتِمَّ لَها النِعَم

يا بانِيَ المَجدِ الَّذي   قَد كانَ قُوِّضَ فَانهَدَم"[1].

وفي مجلس ذكره الصولي رواية عن الأمير أبي العباس عبد الله بن المعتز قال: جاءني محمد بن يزيد المبردِ يوماً، فأفضنا في ذكر أبي تمام وسألته عنه وعن البحتري، فقال: لأبي تمام استخراجات لطيفة، ومعانٍ طريفة، لا يقول مثلها البحتري، وهو صحيح الخاطر، حسن الانتزاع، وشعر البحتري أحسن استواءً وأبو تمام يقول النادر والبارد، وهو المذهب الذي كان أعجب إلى الأصمعي وما أشبه أبا تمام إلا بغائصٍ يخرج الدر، ثم قال: والله إن لأبي تمامٍ والبحتري من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعر الأوائل ما وجد فيه مثله"[2].

واتصل المبرد أيضا، بالشاعر ابن الرومي الذي مدحه بقصيدةٍ طويلةٍ بلغ عدد أبياتها سبعة وتسعين بيتًا، ابتدأها بالغزل-كما هي عادة العرب-، ثم انتقل إلى الإسراف في مدح المبرد وآبائه بصفات جليلة، ذكرها الأستاذ عضيمة- رحمه الله- في تحقيقه لكتاب المقتضب[3]، قال في أَوَّلِها[4]:

طرقَتْ أَسْمَاءُ وَالرَّكْبُ هُجُودُ   والمَطَايَا جُنَّحُ الأَزوارِ قُوْدُ

وقال فيها عن المبرّد(محمد بن يزيد الثّمالي):

أَثَنَاءُ ابنُ يَزيدٍ بيننا   أم نسيمٌ بثَّه رَوْضٌ مَجُود

---

[1] طبقات النحويين: 101-110.

[2] أخبار أبي تمام:7/1، تحقيق: خليل عساكر وغيره، مطبعة لجنة التأليف والنشر القاهرة، د-ط، 1970م.

[3] مقدمة المقتضب:40/1-46.

[4] ديوانه:1561/1، .

وقال:

الثّماليّ ثِمالُ المُرتجِى   مُطْلِقُ الأَصفادِ والطّلقُ الصَّفُودُ

وقد كانت لهذه القصيدة مناسبة، ذلك أن ابن الرومي لمَّا كانت تربطه علاقة حميمية بالوزير(صاعد بن مخلد)، وكان ينال من عطاياه، سعى بعض الواشين للتفريق بينهما، فالتجأ ابن الرومي إلى المبرد يمدحه؛ لكي يسعى في تقريبه إلى مجلس الوزير(صاعد) مرة أخرى؛ للنيل من عطاياه؛ لأنه كانت للمبرد حظوة عند الوزير، وفي ذلك يقول[1]:

أَصْبَحتُ فَقْداً وَكَانَتْ نِعْمةً   وَالْعَطَايَا حِينَ يُسْلَبْنَ فَقُودُ

لاَ كَنُعْمَى ابْنُ يَزِيدٍ إِنَّهَا   أَبَداً حَيْثُ يُلاَقِيهَا الوجُودُ

وكان المبرد كثيراً ما يستدرك على الشعراء، فقد كان يخطئ بعضهم في بعض التراكيب اللغوية، ويوجِّهُ نقده إليهم، فمن ذلك: أنه استدرك على الشاعر أبي تمام في معنى بيت له وعابه عليه. قال المرزباني: "أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي، عن محمد بن يزيد المبرد، قال: مِمَّا يعاب به أبو تمام[2] قوله:

تُثَفَّى الحَرْبُ مِنْهُ حِينَ تَغْلِي   مَرَاجِلُهَا بِشَيْطَانٍ رَجِيمِ

فجعل الممدوح هو الشيطان الرجيم.

ولم يستشهد المبرد بشعر أبي تمام إلا في مواضع قليلة، الأمر الذي جعل بعض المنكرين لطريقته يستدلون بموقف المبرد منه. قال الآمدي: " وهذا أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد كان معرضاً عنه، ما علمناه دوّن له كبير شيء فهذه كتبه وأماليه، وإنشاداته تدل على ذلك؟"[3].

---

[1] المصدر نفسه:1562/1، .

[2] ديوانه:82/2، تقديم وشرح، د. محيي الدين صبحي، دار صادر، بيروت، ط/1، 1997م.

[3] الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: 21/1، تحقيق السيد أحمد صقر، و د:عبد الله المحار، دار المعارف ومكتبة الخانجي، ط/1 ،1991م .

وكذلك تعقب المبرد قول الفرزدق[1]:

وَإِذا الرِجالُ رَأَوا يَزيدَ رَأَيتَهُم خُضُعَ الرِقابِ نَواكِسَ الأَبصارِ

بقوله: "وفي هذا البيت شيءٌ ممن يستطرفه النحويون، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل، لئلا يلتبس بالمؤنث"[2].

وعلى الرغم من أن الزُّبيدي رفع من مكانة شعر المبرد، وأشار إلى أن له شعرًا غزيرًا[3]؛ فإنه كان شاعراً مُقِلاًّ، لم يكن الشعر كل شغله، وإنما كان يقول البيت أو الأبيات من أجل مناسبة عابرة تمرُّ، أو حادثة مثيرة تُحرِّك شجونه وعواطفه.

ومن جيد شعره في الغزل ما عزاه الزجاجي له[4]:

فَإِن تَكُ لَيلى قَد جَفَتني وَطاوَعَت عَلى صَرمِ حَبلي مَن وَشى وَتَكَذَّبا

لَقَد باعَدَت نَفساً عَلَيها شَفيقَةً وَقَلباً عَصى فيها الحَبيبَ المُقَرَّبا

فَلَستُ وَإِن لَيلى تَوَلَّت بِوُدِّها وَأَصبَحَ باقي الوَصلِ مِنها تَقَضَّبا

كما اتصل المبرد بعلماء عصره من أهل اللغة ورواتهم وفلاسفتهم، فكانت تجمعه معهم مجالس يتناظرون فيها حول بعض المسائل العلمية، لعل من أشهرهم شيخ الكوفيين ثعلب، فقد عزاه الأنباري إلى الزجاج– وهو أحد تلاميذ ثعلب– إنه قال:" لما قدم المبرد بغداد، جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب فعزمت على إعناته، فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت في ملازمته"[5].

ولما بلغه أن ثعلبا نال منه بكلام قبيح عاتبه المبرد بشعر قال فيه[6]:

---

[1]) ديوانه: 1/ 304، شرح: د.علي مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، ط/ 1، 1417هـ– 1997م، والكتاب: 633/3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 3، 1408هـ– 1988م والمقتضب:259/1 والعقد الفريد: 488/2.

[2])الكامل في اللغة والأدب: 58/2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/ 3، 1417هـ–1997م.

[3]) طبقات النحويين:112.

[4]) أمالي الزجاجي:31/1. تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط/2، 1407هـ– 1987م.

[5]) نزهة الألباء في طبقات الأدباء:101/1،تحقيق د.إبراهيم السامرائي،مكتبة المنار،الأردن، ط/3 1405هـ.

[6]) المصدر نفسه:99/1.

رُبَّ مَنْ يَعْنِيهِ حَالِي وَهْوَ لاَ يَجْرِي بِبَالِي
قَلْبُهُ مَلآنُ مِنِّـي وَفُؤَادِي مِنْـهُ خَالِي

وقد اشتدت الخصومة بينهما في مسائل مختلفة، حتى أصبحا مضربًا للمثل في الاختلاف، وحسبنا دليل على ذلك تشبيه أحد الشعراء، لما وقع بين أبناء قومه من شقاق، وتناحر باختلاف الرجلين، قال ياقوت الحموي:

" كَفَى حَزْناً أَنَّا جَمِيعاً بِبَلْدَةٍ ويَجْمَعُنَا فِي أَرْضِ بَرْشَهْرٍ مَشْهَدُ
نَرُوحُ ونَغْدُو لاَ تَزَاوِرَ بَيْنَنَا وَلَيْسَ بمَضْروب لنَا يَوْمَ مَوْعِدُ
فَأَبْدَاننا في بَلْدَة والتَقَاؤنَا عَسيرٌ كَلُقْيا ثَعْلب والمُبَرَد"[1].

وعلى الرغم من ذلك، فقد ذكرت لنا بعض المصادر أن المبرد وثعلبا تقابلا أكثر من مرة في مناظرات في مجالس الأمراء، فحكى ياقوت الحموي أن" بعض الأكابر من بني طاهر سأل أبا العباس ثعلبا، أن يكتب له مصحفا على مذهب أهل التحقيق فكتب(والضحى) بالياء ومذهب الكوفيين أنه إذا كان كلمة من هذا النحو أولها ضمة أو كسرة كتبت بالياء، وإن كانت من ذوات الواو والبصريون يكتبون بالألف، فنظر المبرد في ذلك المصحف فقال: ينبغي أن يكتب و(الضحا) بالألف لأنه من ذوات الواو فجمع ابن طاهر بينهما، فقال المبرد لثعلب: لم كتبت (والضحى) بالياء، فقال: لضمة أوله، فقال له: ولِمَ إذا ضُم أوله وهو من ذوات الواو تكتبه بالياء؟ فقال: لأن الضمة تشبه الواو، وما أوله واو يكون آخره ياء فتوهموا أن أوله واو، فقال المبرد: أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة"[2].

ومن المسائل التي اختلفا فيها ما رواه الزجاجي عن المبرد أنه خطّأ ثعلباً في كون (مِنْ) للنفي فقال المبرد:" إن هذا خطأ. فقال: كذا قال الفراء، ثم وضح له ما قلت: فقال الفراء: كان يزعم أن معنى الاستفهام كله النفي. فقلت: لو كان إلى هذا يقصد لقال: وحروف الاستفهام ترجع إلى النفي، ولكن حروف الاستفهام تتسع فتخرج إلى التقرير والتسوية، ولكنَّا نقول: إن حروف الاستفهام غير واجبة، كما تقول في

---

[1]) معجم الأدباء: 481/5.
[2]) معجم الأدباء: 481/5.

الأمر والنهي ونحو ذلك، والنفي غير واجب، وهو من الاستفهام بعيد جداً؛ لأن النفي خبر، والاستفهام استخبار"[1].

ولم يكن الخلاف بينهما قائما أبداً في كل المسائل؛ بل نجدهما على وفاق في بعضها فقد ذكر الزُّبيدي أنهما إذا تلاقيا على ظهر الطريق تساءلا وتوافقا [2]. وقد نجد المبرد في بعض أقواله يثني على ثعلب، ويصفه بأنه أعلم الكوفيين. روى الذهبي عن المبرد أنه قال:"أعلم الكوفيين ثعلب فذكر له الفراء فقال: لا يعشره" [3]. وفي حقيقة الأمر لم تخل مناظرات ثعلب والمبرد من الفائدة العلمية والأخلاقية لاسيما في حسن المعاملة بينهما.

ج- شيوخه وتلاميذه:

أخذ المبرد علمه عن شيوخ كثر، أذكر منهم:

1- أبا الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني(ت225هـ).

روى عنه المبرد أكثر من أربعة وخمسين خبراً، وكان الرياشي والتوزي والسجستاني والمدائني أبرز شيوخ المبرد في اللغة والأدب، ولعل أبعدهم تأثيراً في نفس المبرد أبو الحسن المدائني، كما تدل على ذلك الروايات الكثيرة التي أخذها عنه في الكامل والتعازي والمراثي[4].

2-أبا عمر صالحا بن إسحاق الجرمي(ت225هـ).

قال ابن النديم: "إن المبرد قرأ ثلث كتاب سيبويه على الجرمي" [5]، وقال أبوالطاهر المقريء عن المبرد: "إنه بدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمي وختمه

---

[1] مجالس العلماء:115، تحقيق: د. عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، د-ط، 1984م.

[2] طبقات النحويين واللغويين: 158.

[3] سير أعلام النبلاء:6/14.

[4] التعازي والمراثي:4، وما بعدها، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1996م.

[5] الفهرست:87.

على المازني"[1]، وفي ذلك إشارة إلى أن المبرد قرأ الكتاب في سن مبكرة، وقال ابن عساكر: "وأخذ أبو العباس النحو عن الجرمي"[2].

3-ابن عائشة: عبيد الله بن محمد بن حفص التيمي (ت228هـ).

روى عنه المبرد أقوالاً لا تخص مسائل النحو[3].

4-التوزي: أبو محمد عبد الله بن محمد (ت238هـ).

قال عنه تلميذه المبرد: "ما رأيت أحداً أعلم بالشعر من أبي محمد التوزي" [4]، من تصانيفه: كتاب الأضداد، والأمثال، والخيل، وقد روى عنه المبرد في (الكامل)، و(الفاضل) كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرد عن التوزي، كما قرأ عليه نوادر أبي زيد[5].

5-عبد الصمد بن المعذل(ت240هـ).

أخذ عنه المبرد مشافهة، وذكره في كامله، في مواضع منها: قوله: "وحدثني عبد الصمد بن المعذل قال: سئل الأصمعي عن المجنون، المسمى قيس ابن معاذ، فثبته..."[6].

6- الزيادي: أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان(ت249هـ).

روى عنه المبرد، قال المقرئ: "قال حدثنا أبو العباس المبرد عن الزيادي قال: قرأت مرة على الأصمعي..."[7].

7-الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر(ت255هـ).

تلمذ له المبرد، وظل على صلة به إلى آخر أيام حياته [1]، ونقل عنه في كامله(مشافهة)، فهو يقول في غير موضع: "حدثني أبو عثمان الجاحظ" [2]، وقد سماه بالليثي[3].

---

[1]) أخبار النحويين البصريين:76.

[2]) تاريخ دمشق:250/56.

[3]) التعازي والمراثي:66/1، والفاضل:13، تحقيق:عبد العزيز الميمني، دار الكتب، القاهرة، د-ط، 1956م.

[4]) أخبار النحويين:65.

[5]) النوادرفي اللغة:317، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط/1، 1401هـ-1981م.

[6]) الكامل في اللغة والأدب:40/1، 176.

[7]) أخبار النحويين:14/1.

8-الرياشي: أبو الفضل العباس بن الفرج (ت257هـ).

قال الذهبي: "أخذ عنه المبرد...وكان عنده أخبار الرياشي" [4]، وقد روى عنه المبرد في الكامل كثيراً[5].

9-الثلجي أبو عبد الله محمدُ بن شجاعٍ(ت266هـ).

روى عنه المبرد في كامله، فقال: " ومن أتِّم ذلك ما حدثني أبو عبد الله محمدُ بن شجاعٍ الثلجي في إسناد له متصلٍ، لست أحفظه"[6].

10-إسماعيل بن إسحاق(282هـ).

قال الصولي فيما يرويه عن أبي العَبَّاس عَبْدُ الله بْنُ الْمُعَتزِّ، إنه: "كان يقدم أهل العلم ويؤثرهم، وكان ذلك سائغاً لمحمد بن يزيد؛ لكثرة مجيئه إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، وقرب القاضي من منزل ابن المعتز "[7].

وأخذ عن المبرد عدد كبير من الأدباء واللغويين، أذكر منهم:

1- ابن ولاد: محمد بن الوليد أبو الحسين البصري(ت298هـ).

قال الفيروزأبادي: "رحل إلى بغداد وقرأ على المبرد ثم عاد إلى مصر وأفاد بها وكان حسن الخط والضبط وله في النحو كتاب سماه المنمق"[8].

2-ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت299هـ).

---

(1) نزهة الألباء:255.

(2) الكامل في اللغة والأدب:110/1.

(3) المذكر والمؤنث: 81.

(4) سير أعلام النبلاء:374/12.

(5) الكامل في اللغة والأدب: 12/1، 21، 25، 38، 41، 63، 70، 109، 132، 142، 154، 174، 289، 311، 323.

(6) المصدر نفسه :165/1.

(7) أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم:35/1.

(8) البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، د- ط، 1979م.

قال الداوودي: "كان حافظا مذهب الكوفيين والبصريين؛ لأنه أخذ العلم من المبرد وثعلب"[1]، وقد حدّث عنه المبرد كثيرًا وتناظرا. قال الزجاجي فيما حدثه عنه ابن كيسان: " كان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن أواخر الأسماء في البناء كأوائلها وأواسطها... وسألته عن المبنيات: لم اختلفت أواخرها؟...، ثم سألته عن العلة التي توجب البناء..."[2]، فكان كل مرة يجيب.

3-الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري(ت311هـ).

قال ابن النديم عنه: "الزجاج أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه، وكان من يريد أن يقرأ على المبرد يعرض عليه أولاً ما يريد أن يقرأه"[3]؛ بيد أنه كان قبل ذلك يأخذ علمه عن الكوفيين، ويستغني به، فقد ذكر الزجاجي أن الزجاج " قال: كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين، وانقطعت إليه، فاستكثرت منه حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئا، وأني قد استغنيت به عن غيره"[4].

4- الأخفش الصغير: علي بن سليمان بن الفضل (ت315هـ).

عدّه أبو الفرج الأصبهاني من تلاميذ المبرد فيما رواه عنه فقال: "أخبرني علي بن سليمان الأخفش قال حدثنا محمد بن يزيد المبرد "[5].

5-ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري(ت316هـ).

ذكر السيرافي أنه كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب، صحب أبا العباس المبرد، وأخذ عنه النحو[6].

6-**نفطويه: إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي (ت323هـ).**

قال ابن حجر العسقلاني: " كان عالما بالعربية واللغة والحديث [1]، وذكر الذهبي أنه أخذ العربية عن محمد بن الجهم وثعلب والمبرد[2].

---

[1] طبقات المفسرين:59/1. دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1403هـ.

[2] مجالس العلماء:218-226.

[3] الفهرست:90.

[4] مجالس العلماء:164-167.

[5] الأغاني:278/5، 331، 338، دار الثقافة، بيروت، ط/3، 1381هـ-1962م وإنباه الرواة:276/2.

[6] أخبار النحويين البصريين:80، وإنباه الرواة:145/3.

7- ابن درستويه: عبد الله بن جعفر بن المرزبان (ت347هـ).

ذكر الذهبي أنه تلميذ المبرد [3] وكان فاضلا مِفنَا في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو والكلام، وله من الكتب... كتاب مناظرة سيبويه للمبرد[4].

8-مَبْرمان: محمد بن علي بن إسماعيل العسكري،(ت345هـ).

قال السيوطي: "هو من كبار العلماء بالعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد والزجاج"[5]، وذكر الذهبي أن المبرد لقّبه: مبرمان؛ لكثرة سؤاله وملازمته له[6].

د- كتبه:

للمبرد كتب كثيرة في شتى المعارف، إذ كان غزير التآليف، وصلنا بعضها واندثر بعضها الآخر، فلم يبق إلا إشارات عنها، وقد اعتمدت في ذكرها على مقدمة المقتضب بتحقيق عضيمة، ومقدمة كتاب المذكر والمؤنث بتحقيق د.رمضان عبد التواب، هي على النحو الآتي:

- كتبه المطبوعة:

1-أعجاز أبيات تغني في التمثيل على صدرها.

رواها المبرد عن كثير من الشعراء، يقوم كل جزء منها مقام الحكم والأمثال، نشرت بتحقيق:الأستاذ عبد السلام هارون في المجلد الأول من نوادر المخطوطات:136-137 القاهرة، سنة(1951م).

---

(1) لسان الميزان: 109/1، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ،ط/ 3، 1406هـ - 1986م.

(2) سير أعلام النبلاء:75/15.

(3) المصدر نفسه:531/15.

(4) الفهرست:9.

(5) بغية الوعاة:177/1.

(6) تاريخ الإسلام:472/5، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط/1، 1408هـ.

2- البلاغة.

نشرته مكتبة العروبة، القاهرة، سنة 1965م، بتحقيق د. رمضان عبد التواب مستأنسا بما في كتب التراجم ، ونشرته أيضًا مكتبة الثقافة الدينية القاهرة تحت اسم(البلاغة)، وأشار المحقق إلى أن أصل المخطوط لم يحمل عنوانا لهذه الرسالة فاحتمل أن تكون هي نفسها، كتاب(البلاغة) الذي نسبته أغلب كتب التراجم إلى المبرد[1].

3-التعازي والمراثي.

وهو كتاب في الأدب العربي، متخصص بإيراد ما جاء في التعزية والرثاء من شعر ونثر، وما جاء من وصايا بعض الصحابة ومن بعدهم مثل وصية أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان والربيع بن خثيم، والمهلب بن أبي صفرة.

ويبدو للباحث أن تأليف هذا الكتاب كان في آخر عمر المبرد، في الفترة التي تولي فيها الخليفة المعتضد الفترة التي كثرت فيه الفتن القاتلة، والثورات المشتعلة، وما نتج عنها من إراقة للدماء، يؤيد ذلك القصيدة الطويلة التي يرثي بها المبرد مدينة البصرة، ويصف المأساة وصفاً مؤثراً [2]، وقد حقق الكتاب: د. رمضان عبد التواب، وكذلك حققه الأستاذ. محمد الديباجي في دار صادر بيروت، 1992م، كما حققه: محمد خليل عمران المنصور، في دار الكتب العلمية بيروت، 1996م.

4- الحث على الأدب والصدق.

نشرت نصه شركة مكتبة الحلبي بمصر سنة(1972م) ضمن المجموعة الثانية من نوادر المخطوطات/المجلد الأول.

5- ضرورة الشعر.

وهو كتاب مفقود الأصل، بيد أن الأستاذ:عبد الكريم الحبيب، جمع مادته في بحث بعنوان(أخبار ضرورة الشعر للمبرد) نشرته مجلة عالم الكتب(مجلد15).

6- الفاضل.

---

[1] البلاغة:71-72.

[2] التعازي والمراثي:282.

ويسمى كتاب الفاضل والمفضول، وهو يقوم على أسلوب الاختيارات، ويعتمد على الطرائف، حيث كتب فيه المبرد عدة فصول متنوعة الموضوع منها: فصلٌ في الحسد، وفصلٌ كتمان السر، وفصلٌ تفضيل الكبير [1]، ويتضمن في الغالب أخباراً من العصر الأموي مع تفسيرات نحوية. قام بتحقيقه: عبد العزيز الميمني، ونشرته دار الكتب المصرية سنة(1375هـ).

7- القوافي وما اشتقت ألقابها منه.

وهي رسالة مختصرة نسبها ياقوت الحموي إلى المبرد رواية عن الحسن بشر بن الآمدي بقوله: "رأيت سماعه على كتاب القوافي لأبي العباس المبرد" [2] غير أن ابن سنان الخفاجي خالفه في ذلك، حين أشار إلى أنه كتاب وليس رسالة فقال: "ومن عيوب القوافي: أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التي منها القافية حتى يكون تمامها في البيت الثاني مثل أبيات كتبها إلى الشيخ أبي العلاء بن سليمان في بعض كتبه، وحكى أن أبا العباس المبرد ذكرها في كتابه الموضوع في القوافي وسمى هذا الجنس من عيوب القافية المجاز" [3]، نشره الدكتور: رمضان عبدالتواب في حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس المجلد(13) سنة 1973م بعنوان(القوافي وما اشتقت ألقابها منه).

8-الكامل في الأدب واللغة. متداول بتحقيق د:محمد الدالي، وغيره.

9-ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه في القرآن.

وهي رسالة صغيرة، نشرها الدكتور:عبد العزيز الميمني، في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة سنة 1936م، وحققها الدكتور: أحمد محمد سليمان أبو رغد، وقامت بنشرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت سلسلة الرسائل التراثية،سنة(1409هـ- 1988م)، وكذلك حققه الدكتور: محمد رضوان الداية، دار البشائر، دمشق، سنة(1413هـ- 1992م).

10-المذكر والمؤنث.

---

[1] الفاضل:30-31.

[2] معجم الأدباء:469/2.

[3] سر الفصاحة:65، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1402هـ 1982م .

وهو كتاب نحوي من رواية أبي علي الفارسي، عن أبي بكر بن السراج عن المبرد، أكثر المبرد فيه من الاستطراد في ثنايا الموضوعات، كما كان يعود للموضوع الواحد في أكثر من موضع؛ ليضيف جديدًا تناول بعض الألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، ثم انتقل إلى الصرف والمنع، وقد نشرته مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة سنة(1996م)، بتحقيق: الدكتور: رمضان عبد التواب، والدكتور: صلاح الدين الهادّي.

11-المقتضب. وهو من أهم كتبه، متداول بتحقيق: الشيخ عبد الخالق عضيمة.

12- المقصور والممدود.

وهي رسالة حققها، الدكتور:عبد العزيز الميمني، وقامت بنشرها لجنة التأليف والترجمة القاهرة سنة(1354هـ-1936م).

13-نسب عدنان وقحطان.

نشر بتحقيق الدكتور:عبد العزيز الميمني، القاهرة، سنة(1354هـ- 1936م).

- كتبه المفقودة:

جُل هذه الكتب وردت في مقدمتي تحقيق كتابي المبرد: المقتضب، والمذكر والمؤنث، وقد أشارت إليها بعض المصادر، ككتاب الكامل للمبرد، والخصائص لابن جني والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد وغيرها أذكر منها:

1- الاختيار.

أثبته المبرد في كتابه الكامل، فقال: "وقد شرحنا ذلك في كتاب الاختيار"[1].

2- الاشتقاق.

أشار إلى ذلك ابن جني فقال: "وقد كان أبو العباس وهو الكثير التعقب لجلة الناس احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه"[2]، وكذا اقتبس منه ابن خلكان حين ترجم للمبرد فقال:

---

[1] الكامل في اللغة والأدب:67/4.

[2] الخصائص:24/1، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، د- ط، 1371هـ.

" قال المبرد في كتاب الاشتقاق إنما سميت ثمالة لأنهم شهدوا حربا فني فيها أكثرهم فقال الناس ما بقي منهم إلا ثمالة والثمالة البقية اليسيرة" [1]، وقد نثر المبرد مسائل كثيرة منه في كتابه الكامل[2].

3-الإعتنان.

وموضوعه بيان الأسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق [3]، ذكره البغدادي في خزانته فقال: "وهذا البيت من قصيدة للصلتان العبدي عدد أبياتها ثلاثة وعشرون بيتاً أوردها المبرد في كتاب الإعتنان ..." [4].

4-الشافي.

نقل عنه الرضي فقال: "وذكر المبرد في كتابه(الشافي)، أن حرف التعريف: الهمزة المفتوحة وحدها"[5].

5-شرح لامية العرب.

نسبه كارل بروكلمان إلى المبرد ثم شكك في تلك النسبة، واحتمل أن يكون مؤلفه شيخ الكوفيين ثعلب[6].

6- شرح ما أغفله سيبويه.

أشار إليه ابن ولاد في الانتصار لسيبويه على المبرد [7].

7-الفتن والمحن.

وقد اقتبس منه تلميذ المبرد أبو بكر محمد الصولي فقال: "حدثنا محمد بن يزيد النحوي، وكان قد عمل كتباً لطافاً، فكنت انتخب منها وأقرأ عليه، فقرأت عليه من كتابٍ سماه كتاب الفتنِ والمحَنِ"[8].

---

[1] وفيات الأعيان وأنباء الزمان:320/4.

[2] الكامل في اللغة والأدب:26/1.

[3] خزانة الأدب:305/1.

[4] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[6] تاريخ الأدب العربي: 107/1، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط/4، د-ت.

[7] 113.

[8] أخبار أبي تمام :185/4.

8-**المدخل في كتاب سيبويه.**

نقل عنه أبو حيان فقال: "واختلفوا في فعل التعجب، فأجاز ذلك المبرد، وقال في كتاب المدخل له: وتقول: ما أحسن وأجمل زيداً إذا نصبته بأجمل..." [1].

9- **مسائل الغلط.**

نقل عنه ابن جني فقال: "ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسماه مسائل الغلط" [2]، وأورده السيوطي في مزهره [3]، مزهره[3]، وقال عنه بروكلمان: "وهو نقد قليل الأهمية لكتاب سيبويه، وصفه المبرد نفسه في شيخوخته بأنه من عبث الشباب" [4]؛ بيد أن ابن جني حاول التشكيك في نسبته إلى المبرد، فذكر أن" ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط، فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلى الشيء النزر وهو أيضا مع قلته من كلام غير أبي العباس"[5].

10- **معاني القرآن.**

ويعرف بالكتاب التام، أشار إليه الخطيب البغدادي رواية عن ابن المنادى أنه نقل حديثا في تضاعيف أول كتاب المبرد(معاني القران)[6].

- **كتبه المشار إليها:**

للمبرد مصنفات كثيرة أشار إليها بعض المترجمين، وقد حصر أغلبها ابن النديم[7] وهي: احتجاج القرّاء، أو احتجاج القراءات، وأدب الجليس، وأسماء الدواهي عند العرب، وإعراب القرآن، التصريف، والحروف في معاني القرآن إلى سورة طه، والخط والهجاء، والرياض المؤنقة، والزيادة المنتزعة من سيبويه وشرح شواهد كتاب

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب:2148/4، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، وآخرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1418هـ.

(2) الخصائص:206/1.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها :233/2، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1 1418هـ 1998م .

(4) تاريخ الأدب العربي:167/2.

(5) الخصائص:287/3.

(6) تاريخ بغداد:387/3، تحقيق: مصطفي عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط/1 ،1997م

(7) الفهرست:88 .

سيبويه، وشرح كلام العرب وتخليص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب مبانيها، وصفات الله جل وعلا، وطبقات النحويين البصريين وأخبارهم، والعبارة عن أسماء الله تعالى، والعروض، غريب الحديث والقرآن وقواعد الشعر، والمسائل المشروحة من كتاب سيبويه، ومعنى كتاب الأوسط للأخفش، ومعنى كتاب سيبويه، والممادح والمقابح، والناطق، والوشي.

هـ-وفاته:

اختلف المؤرخون في سنة وفاة المبرد-رحمه الله-، فقال السيوطي: " ومات (المبرد)سنة اثنتين وقيل: سنة خمس وثمانين ومائتين "[1]، وقال ياقوت الحموي: إنه توفي في ذي القعدة سنة(285هـ) في خلافة المعتضد[2]، وقال ابن حزم الأندلس: "ومات-رحمه الله-يوم الاثنين لليلتين بقيتا لذي الحجة سنة(286هـ)" [3].

وعلى أرجح الأقوال إنه توفي في شوال سنة(285هـ)؛ لأن أكثر المترجمين من أمثال الزبيدي، وابن النديم، والقفطي[4] اتفقوا عليها.

وبناء على هـ ذا الترجيح فتكون سِنُّه عند وفاته خمسة وسبعين عاماً، وهو ما ذكره ابن شهبة[5].

---

[1]) المزهر:464/2.

[2]) معجم الأدباء:485/5.

[3]) جمهرة أنساب العرب:355. تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/5، 1982م.

[4]) طبقات النحويين:44، الفهرست:88، إنباه الرواة:252/3.

[5]) طبقاته:150/1.

واكتفى ابن كثير بقوله: " ومات المبرد و قد جاوز السبعين" [1]، وترك آثاراً عظيمة، غفر الله له، وأدخله في رياض جنانه.

وقال ابن خلكان: إنه "دفن في مقابر باب الكوفة، في دار اشتريت له وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي"[2].

المبحث الثاني
كتابه المقتضب

أ-وصفه:

ذكر علماء اللغة والنحو أن لكلمة(مُقْتَضَب) معاني مختلفة، فقال الزمخشري: هي من" اقتضب غصنا من الشجرة، اقتطعه..." [3]، وقال الزَّبيدي: " اقْتضَبْتُ الحديثَ، إنّما هو انْتَزَعْتُهُ واقْتَطَعْتُه" [4]، وقال ابن منظور: "واقتضاب الكلام ارتجاله، يقال: هذا شعر مُقْتَضَبٌ، وكتاب مُقْتَضَبٌ، واقْتَضَبْتُ الحديث والشعر، تكلمت به من غير تهيئة أو إعداد له"[5].

وعلى هذا يمكن تفسير كلمة(المقتضب)، بأنها الاختصار، وأن كتاب المقتضب: الكتاب الذي لا يخلو من الإيجاز في اللفظ مع دقة في المعنى.

وقد تباينت آراء بعض أصحاب التراجم واللغويين في تسمية عنوانه، فورد عند ابن النديم[1] والأزهري[2] والزبيدي[3] باسم(الكتاب المُقْتَضَب)، وكذا ذكره أحمد ابن فارس

---

(1) البداية والنهاية:92/11.

(2) وفيات الأعيان:319/4.

(3) أساس البلاغة (قضب).

(4) تاج العروس (قضب).

(5) لسان العرب (قضب) .

فارس حين روى عن المبرد حديثه في مسألة حد الاسم بقوله: " فقال المبرِّد فِي كتاب المُقْتَضَب: كلمَا دخل حرف من حروف الجر فهو اسم فإن امتنع من ذَلِكَ فليس باسم" [4]؛ وعنونه المرادي [5] وابن عقيل [6] والسيوطي [7] بالـ(المُقْتَضب).

والراجح وفق ما يستفاد من المبرد نفسه، أن عنوانه(الكتاب المُقْتَضَب)؛ فقد كان ينسب إلى المبرد بهذا الاسم في جميع المواضع التي نقلها عنه في كتابه(الكامل) [8]، كأن يقول: "وقد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب"[9]. وكقوله: " وهو مستقصى في الكتاب المقتضب"[10].

أما زمن تأليفه فليس بين أيدينا، إشارة قاطعة تضبط ذلك ضبطًا دقيقًا، اللهم إلاَّ ما وجد من إحالات المبرد نفسه إلى كتابه المقتضب في كتابيه:(الكامل) و(المذكر والمؤنث).

ويبدو للباحث أن المبرد ألفه في زمن شيخوخته؛ ليعالج فيه مسائل النحو والصرف بأسلوب سهل وعبارة واضحة، لِمَا وجده من صعوبة في كتاب سيبويه ول ذا كان المبرد يقول إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه -: هل ركبت البحر، تعظيماً له واستصعاباً لما فيه[11].

---

(1) الفهرست: 68.

(2) تهذيب اللغة،(مثل)، تحقيق وتقديم: عبد السلام محمد هارون ، ومراجعة محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، د–ط، 1384هـ– 1964م.

(3) تاج العروس: (مثل).

(4) الصاحبي في فقه اللغة:16، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، د–ط، 1977م.

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:59/1، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/1، 1428هـ– 2008م،

(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:170/3، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا د–ط، 1405هـ 1985م.

(7) المزهر: 147/1 وهمع الهوامع: 327/1، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب، بيروت، د–ط ،1421هـ–2001م.

(8) الكامل:22/1، 46، 51، 56، 73، 84، 90، 155، 207، 215، 232، 300.

(9) المصدر نفسه:142/1.

(10) المصدر نفسه:252/1.

(11) أخبار النحويين البصريين:39.

وقد حُقق كتاب المقتضب عدة مرات كان أولها، تحقيق: الأستاذ: محمد عبدالخالق عضيمة سنة(1966م)، ونشرته دار عالم الكتب، بيروت، ويقع في أربعة أجزاء، تضمن الجزء الأول منه تقديم المحقق، وتسعة وخمسين باباً، بدأهُ بـ(باب تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال) [1] لتقسيم الكلام وعناصره وأحواله، وختمه بـ(باب إضمار جمع المذكر) [2]، وتضمن الجزء الثاني اثنين وتسعين باباً، بدأهُ بـ(باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال)[3] وختمه بـ(هذا باب أنْ، وإنْ الخفيفتين) [4] وتضمن الجزء الثالث، خمسة وتسعين باباً، بدأهُ بـ(هذا باب أنْ المفتوحة وتصرفها) [5]، وختمه بـ(هذا باب الأمثلة التي يمثّل بها أوزان الأسماء والأفعال) [6] وتضمن الجزء الرابع،خمسة وسبعين باباً، بدأهُ بـ(هذا باب إيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها) [7]، وختمه بـ(هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتزئ بعلم المخاطب) [8]، وذيل الجزء نفسه بفهارس عامة.

وأعيد طبعه مرة أخرى بتحقيق الشيخ عضيمة أيضاً، فنشرته: دار إحياء التراث العربي، بيروت، في أربعة أجزاء، ثم أعاد تحقيقه مرة ثانية الأستاذان: محمد حسن حمد، وإميل يعقوب في ثلاثة أجزاء في دار الكتب العلمية بصورة موجزة، سنة(1999م)، ثم أعاد تحقيقه مرة ثالثة الطالب: حسن أحمد بوعباس، في رسالة علمية، للحصول على درجة الدكتوراه من قسم النحو والصرف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة 1422هـ-2001م في أربعة أجزاء وجزء خامس ضمنه الفهارس العامة.

---

(1) المقتضب:3/1.

(2) المصدر نفسه:268/1.

(3) المصدر نفسه: 1/2.

(4) المصدر نفسه:361/2.

(5) المقتضب: 5/3.

(6) المصدر نفسه: 383/3.

(7) المصدر نفسه:3/4.

(8) المصدر نفسه: 429/4.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تحقيق الأستاذ عضيمة، الذي نشرته دار عالم الكتب؛ لأنه الأكثر تداولاً بين أيدي القراء.

ب-منهجه:

اتبع المبرد في كتابه المقتضب منهجاً تضمن مظاهر عدة، منها:

-الاستطراد في الشرح والتعليق والتفصيل وهو تبيان مسائل يغلب على ظن المؤلف حاجة القاريء العاجلة إلى معرفتها، فقد كان يقصد المبرد إليه غالباً غايته في ذلك أن يثري المبحث الذي يتكلم فيه بفائدة، وإن خرجت عن دائرة الموضوع حتى أنه كان يقول: " ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه وبينا عنه" [1]، من ذلك: استطراده في توضيح المعاني في(باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه)، تكلم عن التاء ثم الكاف، ثم الهاء، فعرَّف الكاف ومثل لها، مبينا فروعها، وبعد ذلك استطرد كلامه لبيان أحكام الهاء فشرحها، وذكر ما يلحق بها من حروف وهي مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، ثم ذكر اللغات فيها والقراءات التي جاءت عليها والشواهد الشعرية التي جاءت بوصل الهاء بالواو أو بالياء، بعد أن عرَّفها ومثل لها[2].

- المراوحة بين الإيجاز والإطالة في بعض عناوين الأبواب. فمما أوجزه المبرد قوله: " هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه وإنما تعمل فيما كان من سببها" [3] وقوله: "هذا باب مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء" [4]، ومما كان يطيل فيه العناوين، قوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة؛ لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب" [5]. فأنت تلحظ وجه الاختلاف بين هذه العناوين.

- استعمال بعض المصطلحات التي تدل على معنى الخلاف، من مثل: لم يجز [6] التعجب من الفعل المضارع بصورته نفسها" فإذا قلت ما أحسن زيدا لم يجز أن

---

[1] المصدر نفسه:297/3.

[2] المقتضب:36/1.

[3] المصدر نفسه:158/4.

[4] المصدر نفسه:250/4.

[5] المصدر نفسه:173/4.

[6] المصدر نفسه: 45/1، 102، 42/2، 69، 148، 162.

تضع الفعل المضارع ها هنا فتقول ما يحسن زيدا وما محسن زيدًا؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى" [1]، ومثل ذلك أيضاً خطأ فاحش[2] في تخطئة قوم من النحويين في مسألة تعريف العدد بأل قال: "اعلم أن قوما يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش"[3].

– تسمية بعض الموضوعات بمخالفة ما اصطلح عليه السابقون، من ذلك قوله عن الحال: "هذا باب من المفعول، ولكنا عزلناه مما قبله؛ لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون(الحال)"[4].

– سوقه كثيراً من مسائل الخلاف. فقد ينسب الرأي المنفرد لقائله ويرده، وهذه الصورة تكررت في مواضع كثيرة [5] نذكر منها: قوله: "وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع، وليس القول عندي كما قال"[6].

وقد يذكر الآراء معزوة إلى أصحابها دون ترجيح [7]، من ذلك: أنه ذكر آراء ثلاثة علماء، وسكت عن الترجيح، في مسألة إعراب (اسم لا) إذا دخلت على(لا) الهمزة وأفادت معنى التمني بقوله: " فإن دخلها معنى التمني، فالنصب لاغير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده، تقول: ألا ماء أشربه ألا ماء وعسلا"[8]؛ غير أنه في بعض الأحيان يذكر الرأي ويستحسنه، من ذلك: قوله: في مسألة العطف على المنادى في مثل(يا زيد والحارث) فقد ذكر المبرد رأياً للخليل

---

[1] المصدر نفسه:177/4.

[2] المصدر نفسه: 33/1، 175/2، 191/4.

[3] المصدر نفسه:175/2.

[4] المقتضب:166/4.

[5] المصدر نفسه: منها:264/2،362-265 ،137/3، 272، 275/4 ،315، 237 ،239.

[6] المصدر نفسه: 19/2.

[7] المصدر نفسه:377/3.

[8] المصدر نفسه:382/4.

وسيبويه والمازني، ورأيا آخر لأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي، ثم قال: "وكلا القولين حسن والنصب عندي حسن على قراءة الناس"[1].

وقد يذكر المبرد أكثر من رأي معزو إلى صاحبه ويرد أحدها، من ذلك قوله: "وكان سيبويه يختار (ما مررت بأحد إلا زيد خير منك)...، وكان المازني يختار النصب... والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه" [2]، أو قد يصححه من ذلك: ذكره الاختلاف بين النحاة في تقدير عامل المصادر التي تكون حالاًً في بيتين للفرزدق[3] وهما:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَبَيْنَ رِتَاجٍ مُقْفَلٍ وَمَقَامِ

عَلَى حِلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسلِماً   وَلا خَارِجاً مِن فِيَّ سُوءَ كَلامِ

فقال :" وإنما التقدير لا أشتم شتما ولا أخرج خروجا؛ لأنه على ذلك أقسم، فهذا وجه صحيح يصح عليه معنى هذا الشعر" [4]، وهو قول سيبويه [5]، ثم نسب إلى عيسى بن عمر وجها آخر، فقال:" وكان عيسى بن عمر يأبى ما فسرنا... يريد: عاهدت ربى على أمور وأنا في هاتين الحالتين: لا شاتما، ولا خارجا من فى مكروه ولم يقل فيه شيئاً في المرتين[6].

وقد يذكر المبرد الآراء من غير نسبة ويردها أحياناً، بأن يستخدم ألفاظاً تدل على العموم، للتعبير بها على رأي كـ(قوم، زاعم، قال قائل، قوم من النحويين، وما أشبه ذلك[7])، ثم يرد على هذا الرأي، كأن يقول: "وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبين فساده"[8].

---

[1] المصدر نفسه: 213/4.

[2] المصدر نفسه:339/4–440.

[3] ديوانه:223.

[4] المقتضب:269/3.

[5] الكتاب:346/1.

[6] المقتضب: 269/3.

[7] المصدر نفسه: منها:140/1، 153، 52/2، 79، 131، 142،270، 367، 128/4.

[8] المصدر نفسه:259/3.

وقد يورد المبرد بعض الأسئلة متبوعة بالإجابة عنها؛ ليوضح ما يكتنفها من غموض، ثم يرد بما يراه حجة، وهي صورة غالبة في المقتضب. فمثلا يقول:"إن قال قائل...قيل له"[1].

وقد يستعمل عبارات تتفق مع طبيعة أسلوبه التعليمي، فكان يؤثر أسلوب الإجمال ثم التفصيل، فيقول(اعلم أنه)، و(فاعلم أنه) و(ألا ترى أنه) [2]، كما أنه كان كان يكثر التطبيق بأن يعقب على كثير من الأبواب بمسائل تطبيقية، قد يطيل فيها الكلام، كحديثه عن مسائل البدل، وأقسامه في أكثر من موضع، فقد أفرد لها باباً وذكرها أيضاً في باب: مسائل الفاعل والمفعول[3].

وقد أكثر المبرد من سوق الشواهد النثرية والشعرية، فكثيراً ما تفرّدَ بالشاهد القرآني في استدلاله على إثبات قاعدة، فاستشهد، بقوله تعالى:﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ**﴾ [4]، وقوله تعالى :﴿**إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا**﴾ [5] على وجه خالف به مذهب سيبويه حيث قاس(أن) النافية على(ما) الحجازية في الإعمال، في كونها بمعنى(ما) فهو يجعلها كـ(ليس)؛ في حين يرى سيبويه فيها وجه رفع الخبر؛لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وهو بهذا يؤيد مذهب بني تميم في(ما)[6]، وقد يجمع معه شاهداً شعرياً قبلَهُ أو بعدَهُ أو كلاماً للعرب[7].
وكذلك اعتمد المبرد على بعض القراءات القرآنية، كأن يذكر القراءة القرآنية ويخرّجها على الأوجه الواردة، ثم يوجه كل وجه منها.

---

[1] المصدر نفسه:97/1، 98، 109، 111، 125، 132، 136، 149، 164، 168، 172، 203، 223، 229، 230، 232، 239، 250، 255، 268، 3/2، 4، 21، 34، 35، 50، 86، 6، 144، 162، 163، 164، 166، 167، 171، 225، 235، 274، 287، 299، 304، 308، 333، 345، 354، 355، 364، 102/3، 31، 135، 215، 233، 312، 311، 253، 327، 320، 339، 342، 348، 372، 4/، 18، 45، 51، 87، 176، 175، 173، 171، 168، 164، 155، 146، 110، 102، 222، 205، 182، 286، 325، 395.

[2] المقتضب: منها:30/1، 116، 117، 233.

[3] المصدر نفسه:13/1.

[4] الملك/20.

[5] الكهف/7.

[6] المقتضب:359/2.

[7] المصدر نفسه:145/4 .

وقد يفاضل المبرد بين القراءتين [1]، أو يصف إحداهما بأنها" قراءَة بعض الناس"[2]؛ بيد أنه كان له موقف من بعض القراءات، فكان يخطئها [3]، أو يصفها بالشذوذ[4]، وربَّما رمى قارئها باللحن، من ذلك: أنه لحن قراءة أبي عمرو بن العلاء، العلاء، بإسكان الراء في(يأمرْكم) في قوله تعالى:﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا**﴾[5] فقد وصفها بأنها لحن ومنع التسكين في حركة الإعراب، على الرغم من ذلك فإن شهاب الدين الدمياطي أشار إلى أن هذه القراءة واردة في القرآن الكريم، وثابتة في لغة تميم، وأسد، وبعض نجد، وهم من أفصح القبائل العربية [6]، قال أبوحيان: "ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن"[7]، ثم أنكر عليه تلحينه للقارئ فذكر أن "ما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو، لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر"[8].

وتلحين المبرد لهذا الوجه الإقرائي، وهو تسكين الراء في(يأمرْكم)، أنكره سيبويه قبله أيضاً؛ حرصا منه على تطبيق القاعدة التي يراها مطردة في الكلام وضرورة في الشعر، وذلك عند قوله على الإشباع والحركة: "وأما الذين لايشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضْربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ، ومن ثم قال

---

[1]) المقتضب:216/1.

[2]) المصدر نفسه:181/1.

[3] المصدر نفسه:2/ 18، 132، 195/4.

[4] المصدر نفسه منها: 296/1، 372–373، 12/2، 20–21، 354، 361، 182/3، 214، 253، 281، 111/4–112، 113–114، 290، 412–413.

[5] النساء/58.

[6] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:236، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط/ 1، 1419هـ– 1998م.

[7] تفسير البحر المحيط: 206/1، تحقيق:عادل عبدالموجود، وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1 ،1413هـ–1993م.

[8] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

أبو عمرو:(إلى بارئكم) ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون"[1].

وهو ما أشار إليه الزجاج فيما نقله عنه الفخر الرازي فقال: " جميع النحويين البصريين لا يجيزون إسكان حرف الإعراب إلا في ضرورة الشعر، وما يروى عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء" [2]، وإليه ذهب ابن جني، وخطَّأ القراءة والقراء أيضًا، ثم التمس لهم في كونهم على غير دراية، فقال: "ولم يُؤْت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتُوا من ضعف دراية"[3].

وردّ المبرد قراءة ابن عباس، والأعرج:(فيغفرَ) بنصب الراء في قوله تعالى:﴿**وإنْ تُبْدُوا مَا في أَنْفُسَكُمْ أَو تُخْفُوه يُحَاسبْكُم به اللهُ فَيَغْفرُ لمَنْ يَشَاءُ ويُعَذّبُ مَنْ يَّشَاءُ**﴾[4] وهي قراءة شاذة [5]، فقال في نحو:" من يأتني آته فأكرمه كان الجزم الوجه والرفع جائز على القطع على قولك: فأنا أكرمه ويجوز النصب وإن كان قبيحا؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب(يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء) بالجزم والرفع والنصب" [6] لحرف الراء في(فيغفر)، فهو يرى أن وجه النصب فيه قبيح، مع أنه وجه قرأ به ابن العباس وهو ما يدل على تشدده في قبول القراءة التي لا تَطَّردُ مع قياسه النحوي.

وقد خرّج العكبري قراءة النصب" عطفا على المعنى بإضمار أن تقديره فإن (يغفر) وهذا يسمى الصرف والتقدير يكن منه حساب فغفران" [7]، غير أن ابن هشام ضعّف ذلك فذكر أن" ف(يغفرَ) بالنصب بإضمار (أن) ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما"[8].

---

[1] الكتاب:384/1.

[2] تفسير الفخر الرازي:2434/1، دار الفكر، بيروت، ط/3، 1405هـ- 1985م.

[3] الخصائص:12/2.

[4] البقرة/284 .

[5] البحر المحيط:360/2.

[6] المقتضب:22/2 .

[7] إملاء ما من به الرحمن:121/1 .

[8] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :454/1، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د-ت-ط.

كما رد المبرد قراءة(حَصِرَتْ)بالتاء المفتوحة في قوله تعالى:﴿**جَاؤوكُمْ حَصرَتْ صُدُورَهُم**﴾[1]؛ حيث كانت تاءُ التأنيث الساكنةِ قد اتصلت بالفعل الذي يعرب حالا، وهو حال من(قد)، على الرغم من أن ابن الجزري نص على أنها قراءة متواترة، ومتفق عليها عند القراء السبعة [2]، وخرَّجها المبرد على الدعاء عليهم بضيق صُدُورهم عن القَتَال، فقال": وتأولوا الآية... وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرَّجها- والله أعلم- إذا قرئت كذا الدعاء"[3].

فالمبرد ردَّ هذه القراءة؛ لأنها لم تكن مسبوقة بـ(قد)؛ ولأنها لا تتفق مع قياسه النحوي البصري، الذي يرى أن الماضي لا يقع حالا إلا إذا اقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة [4]، واختار قراءة(حصرةً) بتاء مربوطة منونة بالفتح، فقال: " فأمَّا القراءةُ الصحيحةُ، فإنما هي(أو جآؤوكم حَصِرَةً صدورُهم)" [5]، وهو ما يُشْعِرُ بأن ما اتفق عليه القراءُ خطأٌ عنده، وهذا ما لا يجوز أن يطبَّقَ على القراءات القرآنية متواترها وشاذها؛ لأن القرآن الكريم من عند الله فهو أحق بالتقدير والتقديس مما صنعه البشر.

كما طعن المبرد في قراءة نافع بن أبي نعيم بالهمز في(معائش)، في قوله تعالى:﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ**﴾ [6]، وغلط من قرأ بها، فقال: "فأما قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية" [7]، وهذه القراءة نسبها أبو حيان أيضا إلى القارِيء ابن عامر من القراء السبعة، وزيد بْنُ عَلِيٍّ، والأعْمَش والأعْرَج وخارجة

---

[1] النساء/90.

[2] النشر في القراءات العشر:251/2. صححه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د-ت-ط.

[3] المقتضب:124/4-125.

[4] الأصول في النحو: 254/1، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 3، 1408هـ 1988م.

[5] المقتضب:125/4.

[6] الأعراف/10، والحجر/10.

[7] المقتضب:26/1.

فقال: "وقرأ الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: معائش بالهمزة"[1].

فلعل المبرد أخذ برأي الجمهور فالتزم بالقياس اللغوي الذي يوجب بقاء الأصل في الكلمة المفردة، وهي(الياء). قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور:{**مَعَايِشَ**} وهو القياس؛ لأنّ الياء في المفرد هي أصل لا زائدة، فتهمز وإنما تهمز الزائدة نحو: صحائف في صحيفة"[2].

كما خطأ المبرد قراءة أهل المدينة في نصب(أطهرَ) في قوله تعالى: ﴿**هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾[3]، بقوله: " قراءة أهل المدينة﴿**هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾ ، فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية" [4]، وهذه القراءة عزاها ابن جني إلى الحسن البصري، وزيد بن علي وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير[5]؛ في حين قرأ الجمهور بالرفع(أطهرُ).

وقد أنكرها أيضاً قبله أبو عمرو بن العلاء وجعلها لحناً. قال سيبويه: "زعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن. يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿**هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾ فنصب"[6].

وكذا خطأه الأخفش حين عزاها لعيسى بن عمر فقال: "وكان عيسى يقول:(هُنَّ أَطْهَرَ لكم) وهذا لا يكون"[7].

ويبدو أن تخطئة المبرد لهذه القراءة، سببها تأثره بمن سبقه.

---

[1] البحر المحيط:220/4.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] هود/78.

[4] المقتضب:105/4.

[5]المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 326/1، تحقيق:علي النجدي ناصف وآخرون المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د- ط، 1386هـ.

[6] الكتاب:396/1.

[7] معانى القرآن للأخفش:581/2.

ووجه ردّ العلماء لهذه القراءة أن من قرأ بالنصب جعل(هُنُّ) فصلاً و(أطهرَ) حالاً، فوقع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وهذا مختلف في جوازه بين العلماء، قال أبو حيان: "واختلفوا في وقوعه بين الحال وصاحبها، فمنعه الجمهور وحكى الأخفش في الأوسط مجيء ذلك عن العرب" [1]. وخرّجها ابن جني على أن " تجعل(هُنَّ) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لـ(بناتي)، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل(أطهر) حالاً من(هن)، أو من(بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا، أو نحو"[2].

أما العكبري فخرّجها على وجهين:

"أحدهما: أن يكون بناتي خبرًا و(هُنَّ) فصلا، و(أطهرَ) حالاً.

الثاني: أن يكون(هُنَّ) مبتدأ، و(لكم) خبرًا، و(أطهر) حالاً، والعامل فيه ما فيهن من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل العامل لكم لما فيه من معنى الاستقرار"[3].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه المبرد وغيره في رد هذه القراءة غير مقبول لأن النحاة خرّجوها تخريجاً يتلاءم مع القواعد النحوية، وأنها مؤيدة بأدلة.

ولهذا منع المبرد قراءة ابن عامر والكسائي بوجه النصب(فيكونَ) في قوله عز وجل: ﴿**فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [4]، وهما من القراء السبعة، ووافقهما في ذلك ابن محيصن[5]، فقال: "النصب ها هنا محال؛ لأنه لم يجعل فيكون جوابا هذا خلاف خلاف المعنى؛ لأنه ليس ههنا شرط"[6].

وقراءة ابن عامر بوجه النصب(فيكونَ)، لم تقتصر على هذه الآية فحسب بل قرأ بها في الآيات الستة الواردة في القران الكريم [7]، ووافقه الكسائي في آيتي(النحل

---

[1] ارتشاف الضرب:952/2.

[2] المحتسب:325/1.

[3] إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: 43/2، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان،د–ت–ط.

[4] النحل/40. وهي تكرار لآية سورة البقرة117وآل عمران59–60 ومريم 35 ويس 82 و غافر68.

[5] إتحاف فضلاء البشر:278.

[6] المقتضب:18/2.

[7] (البقرة/117، آل عمران/47، 49، الأنعام/73، النحل/40، مريم/35، يس/82، غافر/68).

ويس)، وقرأ الباقون بالرفع [1]، ووجه قراءة النصب على إضمار(أن) بعد(الفاء)، حملا للفظ الأمر وهو(كن) على الأمر الحقيقي[2].

والمبرد في ردّه لهذه القراءة متأثر بمذهب سيبويه في ذلك؛ لأن سيبويه أيضا ضعّف وجه النصب، وأجازه في الشعر اضطرارًا، قال سيبويه: "واعلم أن الفاء لا تضمر فيها(أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفع ...وقال عزّ وجلّ: ﴿**فَلاَ تَكْفُرْ فيتعلّمون**﴾[3]، فارتفعت...ومثله:{كن فيكون}، كأنّه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر،...وهو ضعيف في الكلام"[4].

وعلى نهجهما سار ابن خالويه معللاً ذلك، فقال: "وليس هذا من مواضع الجواب؛ لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله تعالى: ﴿**لاَتَفْتَرُواْ عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم**﴾ [5]، ومعناه فإن تفتروا سيسحتكم وهذا لايجوز في قوله كن فيكون؛ لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئا معدوما ودليله حسن الماضي في موضعه إذا قلت كن فكان"[6].

ونقل المقدسي تجرأ ابن مجاهد أيضا على القراءة نفسها في الآية السابقة فقال" قال ابن مجاهد قرأ ابن عامر(كن فيكون) نصبا، قال: وهذا غير جائز في العربية؛ لأنه لا يكون الجواب للأمر هاهنا بالفاء"[7].

وخطأ المبرد قراءة(سنينِ) في قوله تعالى: ﴿**ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ** ﴾[1]بالإضافة بغير تنوين، ووصفها بأنها غيرُ جائزة، على الرغم من صحة تواترها فقال:" قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: ثلاث مئة سنين، وهذا خطأ في الكلام غير جائز"[2].

---

[1] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/278.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] البقرة/102.

[4] الكتاب:423/1.

[5] طه/61.

[6] الحجة في القراءات السبع:19/1، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/ 3 1399هـ-1979م.

[7] إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: 339/1، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفي البابي الحلبي، مصر، د-ط، 1402هـ.

فقد نسب ابن مجاهد هذه القراءة إلى حمزة والكسائي [3]، ونسبها الصفاقسي إلى أبي طلحة، ويحيى، وخلف، والحسن والأعمش، وابن أبي ليلى، وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني، وابن جبير الأنطاكي[4].

والمألوف عند النحويين استعمال التمييز مفرداً لخفته مع المائة؛ لكنَّهم في هذه القراءة أضافوا المائة إلى الجمع إشعاراً بالأصل، ولذا ضعّفه العكبري في الاستعمال معللاً ذلك بأن" مئة تضاف إلى المفرد، ولكنَّه حمل على الأصل، إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع"[5].

وأجاز المبرد ذلك في الشعر حملا على المعنى، لقوله: "إنما يجوز مثله في الشعر للضرورة وجوازه في الشعر أن نحمله على المعنى؛ لأنه في المعنى جماعة وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع "[6]، على أنها بدل من مائة؛ لأن مائة في معنى مئات، وهو مذهب الأخفش [7]، ونص الفراء على أنها من لغة بعض العرب[8]، وهي الاختيار عند ثعلب[9]، قال ابن مالك[10]:

ومائةً والألْفَ لِلْفردِ أَضِفْ ومِائةٌ بالجَمعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

وقال **الألوسي**: "وقرأ أُبَيّ ﴿**أَلْفَ سَنَةٍ**﴾ بالإضافة والإفراد كما هو الاستعمال الشائع، وقرأ الضحاك:﴿**ثَلاثَ مِائَةٍ سُنُونُ**﴾ بالتنوين ورفع سنون على أنه خبر مبتدأ

---

(1) الكهف/25.

(2) المقتضب:195/4.

(3) كتاب السبعة في القراءات:390. تحقيق: د. شوقي ضيف دار المعارف،القاهرة، ط/2– 1400هـ.

(4)غيث النفع في القراءات السبع:155، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، القاهرة، ط/3 ،1373هـ.

(5) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات:101/2.

(6) المقتضب:195/4.

(7) معاني القرآن للأخفش:395/2، تحقيق: د. هدى قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، د–ط، 1411هـ–1990م.

(8) معاني القرآن للفراء: 138/2 تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب، د–ط 1980م.

(9) مجالس ثعلب:265/1، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/5 ،1949م.

(10) شرح ابن عقيل:406/2.

محذوف أي هي سنون" [1]، وقال أبو زرعة: "وقرأ الباقون:﴿ **ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ** ﴾ منونا [2]على أنه بدل من ثلاث" [3]، "قال الزجاج: "(سنين) جائز أن يكون نصبا، وجائز أن يكون جرًا، فأما النصب فعلى معنى(ولبثوا في كهفهم سنين ثَلاثَ مِائَةٍ)، ويكون على تقدير العربية سنين معطوفا على ثلاث عطف البيان والتوكيد وجائز أن يكون سنين من نعت المائة وهو راجع في المعنى إلى ثلاث" [4]؛ في حين ذهب المبرد إلى أن إعراب(سنين)تمييز، كما تقول: عندي عشرةٌ أرطالٍ زيتاً، فقال: " فإن اضطر شاعر فنون، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة لأنه تمييز، كما أنه إذا اضطر قال: ثلاثةٌ أثواباً"[5]، واستدل على ذلك بقول الربيع ابن ضبع الفزاري[6]:

إذَا عَاشَ الفتَى مِائَتيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهبَ اللَّذاذَةُ والفَتَاءُ

ولحّن المبرد أيضاً، قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي [7] في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لْيَقْطَعْ فلْينظرْ**﴾ [8] بتسكين لام(لْيقطع) والتي نسبها المبرد إلى يعقوب بن إسحاق الحضرمي. فقال: "وأما قراءة من قرأ: ﴿**ثُمَّ لْيَقْطَعْ فلْينظرْ**﴾ فإن الإسكان في لام فَلْيَنْظُرْ، جيد، وفي لام لْيَقْطَعْ لحن؛ لأن ثم منفصلة من الكلمة، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي"[9].

وذكر أبو زرعة وجه اختيار هذه القراءة بـ"أن أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة، فلما جاءت بعد كلمة يمكن السكوت عليها والابتداء بما بعدها، كانت اللام كالمبتدأ فأتوا بها على أصلها" [10]، فوصْفُ المبردِ لها بأنَّها لحنٌ على أنه ابتداءٌ

---

[1] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 222/11، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط/4، 1405هـ- 1985م.

[2] حجة القراءات:414، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1982م.

[3] إملاء ما من به الرحمن:101/2.

[4] معاني القران للزجاج:206/6.

[5] المقتضب:168/2.

[6] الكتاب:293/1، المقتضب:208/1، الأصول في النحو:312/1.

[7] كتاب السبعة في القراءات:177.

[8] الحج/15.

[9] المقتضب:134/2.

[10] حجة القراءات: 473.

لكلام جديد؛ هو في نظره تطبيق للقاعدة المشهورة: أن العربية لا تبتدِئُ بساكنٍ ولا تقفُ على متحرك. فكان ينبغي له ألا يردّ قراءة صحيحة متواترة [1]؛ لأن القراءة إذا ثبتت بالنقل الصحيح المتواتر، فلا يردُّها فشو لغة، ولا قياس عربية.

وه ذا الموقف لم يرتضه بعض المفسرين والنحاة من المبرد، فأخذوا يَرُدُّون عليه وعلى أولئك الذين طعنوا في طائفة من القراءات، ويُثْبِتون خطأ هذا المنهج في التسرُّع إلى تضعيف قراءات تشتمل على شروط القراءة المتواترة أذكر منهم: السمين الحلبي[2]، فلعل في هذا الإثبات والردِّ على المتسرِّعين مَحْمَدة حَفِظت لهذه القراءات هيبتَها، واستنادها إلى وجه صحيح، فالحكم على رَفْض ما تواتر بحجةٍ واهية ليس بالأمر السهل.

ولم يستشهد المبرد إلا بخمسة أحاديث نبوية، منها: أنه استشهد على أنّ(أحمر) إذا جعل اسماً، جمعته بالواو والنون، فقلت: الأحمرون والأصفرون وقلت في المؤنث: حمراوات وصفراوات بقول الرسول ε:**(لَيْسَ فِي الخَضْرَاواتِ صَدَقَةٌ)**[3].

وهذه القلة في الاستشهاد بالحديث درج عليها المتقدمون من النحاة تعود إلى أسباب من أهمها: رواية الحديث بالمعنى.

كما استشهد المبرد ببعض أقوال العرب، جاء أغلبها في مباحث نحوية [4] ولم ولم يردها، ولم يغلطها إلا في مواضع قليلة. نذكر منها: أنه غلط قوما من بني بكر بن وائل كانوا يجرون الكاف مجرى الهاء فقال:" وناس من بكر بن وائل يُجْرون الكاف مُجْرَى الهاءِ إِذ كانت مهموسة مثلها وكانت علامة إِضمار كالهاءِ وذلك غلط منهم فاحش؛ لأَنَّها لم تشبهها في الخفاءِ الذي من أَجله جاز ذلك في الهاءِ، وإِنَّما ينبغي أَن يجري الحرف مجرى غيره إِذا أَشبهه في علَّته"[5].

---

[1] كتاب السبعة في القراءات: 435، والنشر في القراءات العشر:326.

[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 361/1، تحقيق: د. أحمد الخراط ، دار القلم، دمشق، د–ط– 1406هـ.

[3] المقتضب: 217/2.، سنن الدار قطني: 94/2 تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني ، دار المعرفة، بيروت، د– ط، 1966م.

[4]) المصدر نفسه: منها:254/4، و363.

[5]) المصدر نفسه:269/1–270.

كما استشهد بلغات العرب، فنسب بعضها إلى القبائل العربية، من ذلك: أنه نسب إعمال(ما) إلى أهل الحجاز، وعدم إعمالها لبني تميم [1]، وفاضل بين بعضها الآخر، أو رده أو قبحه[2]، فمن رده وصفه قول العرب(اللهِ لأفعلن) بحذف واو القسم بأنه" ليس بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه؛ لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي..."[3].

أما الشعر فقد زاد عدد الشواهد التي وردت في كتابه المقتضب على نحو(خمس مئة وخمسين) شاهداً، ما يدل على أهمية هذا المصدر عنده.

ومن مظاهره فيه: تكرار الشواهد [4]، من ذلك أنه استشهد على حذف الفعل الذي دل عليه الاستفهام[5] بقول العجاج[6]:

أطَرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِى ... ...

ثم كرر ذلك في موضعين[7].

أو تغيير بعض ألفاظها[8]، والعمل على توجيه هذه الوجوه وتفسيرها[9].

أو رد رواية شاهد، من ذلك أنه رد على سيبويه رواية بيت يحيي اللاحقي[10]:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأقْدَارِ

وحجة المبرِّد أن" هذا بيت موضع محدث"[11].

وقد يخطئ إنشاد ما أجاز النحاة، فقد خطأ سيبويه[12] في قول أوس بن حجر[1]:

---

[1]) المصدر نفسه:188/4.

[2]) المصدر نفسه منها:240/1، 4/ 188.

[3]) المصدر نفسه:336/2.

[4]) المصدر نفسه:69/48.3/3.

[5]) المصدر نفسه:228/3.

[6]) ديوانه:293، والكتاب:338/1، والمقتضب:264/2، 289/3.

[7]) المقتضب:3/ 264، 289.

[8]) المصدر نفسه:132/1. 291. و266، 288/2. 277/4.

[9]) المصدر نفسه:153،1/4/304−305.

[10]) الكتاب: 113/1، والمقتضب: 116/2، شرح التسهيل: 81/3، تحقيق:د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط/1، 1410هـ− 1990م، وشرح ابن عقيل:114/3.

[11]) المقتضب:116/2−117.

[12]) الكتاب:287/1.

تُواهِقُ رِجلاها يَدَيهِ وَرَأسَهُ لَها قَتَبٌ فَوقَ الحَقيبَةِ رادِفُ

فقال: "فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ"[2]، والبيت ورد في ديوان الحطيئة أيضاً[3].

كما خالف المبرد تقدير سيبويه عند تقديمه وجه النصب على الرفع في قول(كعب بن سعد الغنوي)[4]:

وَما أَنا لِلشَيءِ الَّذي لَيسَ نافِعي وَيَغضَبُ مِنهُ صاحِبي بِقَؤولِ

فقال: "فإن الرفع الوجه؛ لأن(يغضب) في صلة الذي؛ لأن معناه الذي يغضب منه صاحبي، وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع، وليس القول عندي كما قال" [5]. فالوجه عند المبرد الرفع لوقوعه في صلة الذي.

غير أنه يؤخذ عن المبرد سوقه لبعض الشواهد في مواضع لاتناسب موضوع المسألة، من ذلك: أنه حين تحدث عن العطف على اسم(إن)، اختار وجه النصب، وهو العطف على الاسم المنصوب، ثم جوّز عطفه على موضع(إن) وبين وجهي الرفع: وهما العطف على موضع(إن)، أو على الضمير المستتر في خبرها، واستشهد على جواز الوجهين، بقوله تعالى:﴿**أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ منَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ [6] فقد قرئت بنصب الرسول ورفعه؛ بيد أن المبرد ساق شاهدين بعد ذلك، يبدو للباحث أنه لا صلة لهما بباب(إن)، وإنما هما للعطف حملا على الموضع: الأول: قول عقيبة بن هبيرة الأسدي[7]:

---

[1] ديوانه:73، تحقيق: د. محمد يوسف نجم ، دار صادر، بيروت، ط/3، 1399هـ- 1979م .

[2] المقتضب:285/3.

[3] ديوانه: 234، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، لبنان، د-ط، 1418 هـ- 1998م .

[4] المقتضب:19/2، والمفصل في علم الإعراب:328، تحقيق: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1420 هـ- 1999م.

[5] المقتضب :19/2، 121.

[6] التوبة/2.

[7] الكتاب: 67/1، 2 292، 344، 91/3، والمقتضب: 2/ 338، 112/4، 371، وسر صناعة الإعراب:131/1، تحقيق: د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ 1، 1405هـ 1985م، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 332/1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بِالجِبَالِ ولاَ الحَدِيدا

والثاني قول كعب بن جعيل[1]:

أَلاَ حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عامِرٍ   إِذَا ما تَلاقَيْنَا مِنَ اليَوْمِ أَوْ غَدا

وليس هذا موضع هذين الشاهدين[2].

أما الضرورات الشعرية فإن المبرِّد –رحمه الله– ألف في موضوعها كتاباً سماه(ضرورة الشعر)، ورأى عدم خروجها عن الأصول؛ لأنَّها لا تجوِّزُ اللحن، من ذلك: قولُهُ في جواز صرف مالا ينصرف: "وإن اضطر (الشاعر) إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجُزْ لهُ ذلك، لأنَّ الضرورة لا تجوِّز اللّحن، وإنّما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان لهُ قبل دخول العلّة، نحو قولك في(رادٍّ) إذا اضطررت إليه قلت: هذا رادِد؛ لأنَّهُ فاعل في وزن(ضارب) فلحقهُ الإدغام [3] وردُّ الأشياء إلى أصولها وردَ كثيراً في المقتضب[4]. كما حذّر من القول بوقوعها في القرآن الكريم، فحمله هذا على تخطئة قراءات سبعية[5]، وغلط بعض النحاة البصريين في حملهم الكلام على الضرورة[6]، من ذلك: قوله في نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء: "وأعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينصب في الواجب والنصب في إضمار أن...فهذا لا يجوز في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة..." [7]، غير أنه أجاز الضرورة في الأمثال[8].

بيروت، د–ط 1418هـ–1997م، ومغني اللبيب عن كتب الإعاريب: 477/2، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د– ط،1407هـ–1987م.

(1) الكتاب:68/1، والمقتضب:112/4، الإنصاف:335/1.

(2) المقتضب:112/4.

(3) المصدر نفسه: 354/3 ، وانظر: 142/1.

(4) المصدر نفسه:102/1، 112، 139، 250، و199/2، 238، 306، و92/4.

(5) المصدر نفسه: 171/2.

(6) المصدر نفسه:240/1، 224/4، 213–215.

(7) المصدر نفسه: 23/2–24..

(8) المصدر نفسه: 261/4.

وكذلك استشهد المبرِّد بالأمثال العربية منها: قول العرب: (**لو ذاتُ سوارٍ لطمتني**)[1]، على أنَّ(لولا)أصلها(لو) و(لا) فقال: "جعلتا شيئاً واحداً وأُوقعتا على هذا المعنى، فإن حذفت(لا) من قولك:(لولا) انقلب المعنى فصار الشيء في(لو) يجب لوقوع ما قبله، وذلك قولك: لو جاءني زيدٌ لأعطيتُكَ، ولو كان زيدٌ لَحَرَمَكَ فـ(لولا) في الأصل لا تقع إلا على اسم و(لو)لا تقع إلا على فعل، فإن قدّمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر وذلك كقوله تعالى: {**قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**}[2]، إنّما(أنتم) رفع بفعل يفسرُهُ المذكور بعدهُ"[3].

وقد تصل الأمثال في الاستشهاد بها عند المبرد إلى درجة تشبهها بالشعر فقد قال: "هذا مثل والأمثال تجرى في الكلام على الأصول كثيرا" [4]. ولذلك نجده يقول: "والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها"[5].

كما اهتم المبرد بأصل القياس اهتماماً بالغاً، فكان لبصريتِهِ دورٌ بارزٌ في أقيسته في مواضع كثيرة، فهو يقيس على الكثير من كلام العرب. قال: "واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرَكَ، وخمسة عشرَكَ، فتدعه مفتوحاً على قولك: هذه أربعة عشرَ وخمسة عشَر [6]، وإذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، فقد أخذ برواية الرفع في (**أحضرُ**) وفضلها على رواية النصب في قول طَرَفَة بن العبد[7]:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنتَ مُخْلدِي؟

لأن الرواية الأولى وفْقَ القياس، والثانية على خلافه[8].

---

[1] مجمع الأمثال: 174/2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د–ت–ط.

[2] الإسراء/ 100.

[3] المقتضب: 76/3–77.

[4]) المصدر نفسه:280/3.

[5]) المصدر نفسه:261/4.

[6] المصدر نفسه: 179/2.

[7] ديوانه/32 ، دار صادر، بيروت، لبنان، د– ت – ط.

[8] المقتضب: 85/2 ، ولمع الأدلة:137، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، 1377هـ–1957م.

واشترط المبرد أن يكون للقياس سماع، ولا يقيس على الشاذ من ذلك: أنه خطأ سيبويه في تعليله استعمال(عسى) متصلة بضمير نصب في قول(رؤبة)[1]:

... ... يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا

ومن ثم تأوّله على أنه خلاف القياس،فقال: "فأما قول سيبويه إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة(لعل) مع المضمر فتقول عساك وعساني فهو غلط منه لأن الأفعال لاتعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر البيت... فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر كأنه قال عساك الخير أو الشر"[2].

وقد تخالف أقيسته الأقيسة البصرية كلام العرب، من ذلك: إجازته الجمع بين فاعل(نِعْمَ وبِئْسَ وتمييزه)، كقولك: نعم الرجلُ رجلاً زيدُ، فقولك (رجلاً)عنده توكيد؛ لأنَّهُ مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، فقال: "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: رجلاً توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً"[3].

كما اعتمد المبرد كثيراً على التعليل؛ لاسيما أن عصره كان بداية مرحلة جديدة سمتها إظهار البراعة الجدلية القائمة على التخيل، والتعليل لكل شيء سواء وافق القياس، أو خرج عنه، حتى أن القفطي عده ممن اشتهر بقدرته على الإقناع فيما كان يجادل فيه[4].والغالب على تعليله أنَّه لم يخرج عن علل البصريين فتعليله شبيهه إلى حدٍّ كبير بتعليل الخليل وسيبويه، وأنَّها في الأغلب تساق لأجل التعليم لهذا أصبحت العلة النحوية رديفاً للحكم النحوي عندهُ لا تفارقه [5]، منها: أنه علل لمشابهة(إنَّ وأخواتها) بالأفعال، فقال:"إنَّها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من

---

[1] في ملحقات ديوانه:181، تصحيح وليم بن الورد البرُوسيّ، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط/ 2، 1980م، والكتاب:375/2، والمقتضب:71/3 والأصول في النحو:371/2، الإنصاف:222/1، ونسب ابن منظور هذا البيت للعجاج(علل).

[2] المقتضب:71/3–72.

[3] المصدر نفسه:150/2

[4] إنباه الرواة: 250/3.

[5] المصدر نفسه، أمثلة ذلك في الصرف: علة وجود التاء والياء في(تفعيل) مصدر(فعّل) 100/2، وعلة وجود الهاء في (فعلله) 95/2، وفي النحو: 1/ 4، 6، 8، 13، 19، 26، 27، 30، 3/2، 15، 18، 19، 20، 21، 3/ 7، 8، 13، 14، 22، 9/4، 10، 11، 126، 136.

الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي"[1].

وكان للمبرد موقف من الإجماع، فقد كان يخالف إجماع نحاة البصرة في مواضع قليلة[2]، منها: تقدير جواب الشرط في بيت(ذي الرمة)[3]:

وإنّي مَتّى أُشرِفْ على الجانِبِ الذي به أنتِ مِنْ بَيْنِ الجَوانبِ ناظِرُ

فقال: "وهو عندي على إرادة الفاء والبصريون يقولون هو على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقديم أي وإني ناظر متى أشرفْ" [4]. وقد يوافق أحدهم في المخالفة من ذلك: أنه تابع الأخفش في صرف(أحمر) إذا سمي به ثم نُكِّر،:قال "هذا قول النحويين ولست أراه كما قالوا، أرى إذا سمى بأحمر وما أشبهه، ثم نكر أن ينصرف...وهذا قول أبى الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره"[5].

أما استعماله للمصطلحات فقد كان المبرد يطلق المصطلح لمسميات عدة، من ذلك: مصطلح(الضمير) مثلا، له عدة تسميات في كتابه المقتضب فقد سماه(الكناية [6]، والصلة [7] والمكنى [8]، وعلامة الإضمار [9] والإضمار) [10] وكذا

---

[1] المقتضب: 108/4.

[2] المصدر نفسه:71/1-72، 82-85، 107/2، 56/3، 72/4.

[3] ديوانه: 241، دار صادر، بيروت، د-ت-ط، والكتاب: 86/3، والأصول في النحو: 463/3، وكتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس:165، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/1، 1406هـ- 1986م.

[4] المقتضب:71/2-72.

[5] المصدر نفسه:312/3.

[6] المصدر نفسه:248/1،7، 123/3.

[7] المصدر نفسه:192/3 .

[8] المصدر نفسه:212/3، 255/4 .

[9] المصدر نفسه:82/4.

[10] المصدر نفسه: 264/1، 268، 4/2، 12، 31، 67، 75، 9/3، 57، 226، 228، 230، 262، 267، 285، 77/4، 82، 190.

وكذا سمى جمع المذكر السالم بـ(الجمع الصحيح [1] والجمع المسلّم [2])، ويسمي الحال، مفعولا فيه[3]، وقد يسمى التبيين(عطف بيان[4]، أو بدل[5] أوتمييز)[6].

ج- مكانته العلمية:

تبرز منزلة كتاب المقتضب العلمية في اهتمام بعض العلماء به قراءة ونقلاً، وشرحًا. فقد ذكر ياقوت الحموي أنه كان يُقرأ على السيرافي في مجلسه المقتضب، بقوله: "فقرئ عليه من كتاب المقتضب باب ما يجري وما لا يجري إلى أن ذكر(سحر)، وأنه لا ينصرف إذا كان لسحر بعينه؛ لأنه معدول عن الأول فقلت: ما علامة العدل فيه؟ فقال: إنا قلنا: السحر، ثم قلنا: سحر، فعلمنا أن الثاني معدول عن الأول"[7]، ونقل عنه من العلماء الزجاج [8]، وابن السراج [9] والزجاجي[10]، وابن وابن جني [11]، وأبو سعيد السيرافي [12]، وابن يعيش [13]، وابن مالك [14] ومن بعض أصحاب المعاجم اللغوية، نقل عنه ابن منظور [15]، والأزهري[16]، ومن غير اللغويين

---

(1) المصدر نفسه :5/1 .

(2) المصدر نفسه:224/2.

(3) المصدر نفسه: 166/4 .

(4) المصدر نفسه:209/1.

(5) المصدر نفسه:425/4.

(6) المصدر نفسه:293/4.

(7) معجم الأدباء: 271/2 .

(8) معانيه:394/1، 12/4-13.

(9) منها: الأصول في النحو: 105/1، 113، 125، 145، 160، 164، 179، 208، 217، 223، 136، 268، 274، 279، 280، 289، 55/2، 73، 87، 93، 100، 107، 114، 175، 190، 28/3، 38، 61، 78، 143، 153، 177، 185.

(10) منها: 16، 18، 19، 20، 21، 23، 36، 38.

(11) سر صناعة الإعراب:35/1، 41، 62، 73، 78، 81، 86، 102، 200، 525/2، 534، 733.

(12) شرح كتاب سيبويه: 2/1،253/155، تحقيق د.رمضان عبد التواب، ود.محمود فهمي حجازي، ود.محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتب، د-ط، 1986م.

(13) شرح المفصل:113/1، 49/3.

(14) شرح التسهيل :21/3.

(15) لسان العرب:612/11 .

(16) تهذيب اللغة:71/15.

كالميداني[1] والعيني[2]، كما اهتم بعض العلماء بشرحه كشرح سعيد بن سعيد الفارقي الفارقي وقد وسمه بـ(تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد) [3]، وشرحين آخرين، أشار إليهما القفطي، أحدهما: لابن درستويه [4]، وذكر ابن النديم أنه لم يتمه[5]، والآخر لأبي الحسن الرماني[6].

وقد أشار الدكتور: توفيق عبد الكريم العودة، أن لهذا الشرح، نسخة مصورة في مكتبة صنعاء باليمن تحت رقم(7311) نحو، كتبت في سنة(520هـ) وأنه يقع في ثمانين ومائتين ورقة من الحجم الكبير[7].

د- ما أُخِذ عليه:

وجهت إلى كتاب المقتضب عدَّة انتقادات، نذكر منها: ما نسبه ياقوت الحموي إلى أبي علي الفارسي، أنه قال: " نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ [8]ويزعمون أن سبب عدم الانتفاع به، أن هذا الكتاب أخذه ابن الراوندي الزنديق عن المبرد، وتناوله الناس من يد ابن الراوندي فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به"[9]. ويبدو أنها نسبة غير دقيقة ويبقى الشك حولها قائما لسببين:

الأول: أن ابن الروندي ليس له صلة بالنحو وعلمائه، فلم أقف في أي من الكتب التي ترجمت للمبرد أنه كان يروي له، فهو من متكلمي المعتزلة.

---

(1) مجمع الأمثال:51/1.

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري:450/6. دار إحياء التراث العربي، بيروت، د-ت-ط.

(3) خزانة الأدب:315/5.

(4) إنباه الرواة:114/2.

(5) الفهرست:94/1.

(6) إنباه الرواة:295/2 وبغية الوعاة:181/2.

(7) شواهد الشعر في كتاب المقتضب: 36، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الآداب جامعة القاهرة، د-ط، 1409هـ- 1989م.

(8) الروم/36.

(9) معجم الأدباء:485/5، وانظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء:291.

الثاني : أنه لو كانت النسبة صحيحة؛ لما نقل أبوعلي عن المبرد في كثير من المواضع[1].

وكان غالباً ما يعرض رأيه كوجه خلاف لرأي سيبويه في المسألة. من ذلك أن أبا علي نسب إلى المبرد في مسألة العامل في جملة الاستفهام في نحو:(من هذا قائمًا)، منعه جعل معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في جملة الاستفهام، فقال: "وليس ذلك بمستقيم، ولا يكون معنى الفعل الناصب للحال هذا" [2]، ثم ذكر تعليل أبي العباس لذلك فقال: " لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فعل ينتصب عنه الحال في قولك: من ذا قائمًا لجاز أن يكون الإخبار أيضا معنى فعل ينتصب عنه الحال فكان يجوز على هذا: زيدٌ أخوك قائمًا، تريد معنى أخبرُ كما أردت من ذا قائما معنى أستفهمُ فهذا لا يجوز ولكن المعنى الناصب للحال ما في(ذا) من معنى الإشارة"[3].

وفي مسألة: حذف كان بعد أن المصدرية في مثل قول العرب: أما أنت منطلقا انطلقت معك، غلّط أبوعلي الفارسي المبرد أيضا فقال: "أما ما ذكره أبوالعباس من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد أن هذه ممتنعا، وأنه جائز عنده في القياس فكالمغالطة...أن موضع أن في أما أنت منطلقا، ونحوه، نصب بالفعل الذي ذكرنا وما هذه هي الزائدة، وليست أمّا هذه بجزاء" [4]. وكان المبرد يجيز ذلك، لقوله: "ولست أرى وقوع الفعل بعد المفتوحة ممتنعا، ونحذف(ما) فنقول: أن كنت منطلقا انطلقت وإن شئت أدخلت (ما) زائدة، فيجوز معها ما كان يجوز قبلها"[5].

وعلى الرغم من موقف أبي علي الفارسي من المبرد، إلا أن أثر ما نقله عنه في كتبه يؤيد إفادته من المبرد، ويبعد الشك حول ما نسبه الرواة إليه.

---

[1] التعليقة على كتاب سيبويه منها: 65/1، 66، 103، 120، 156، 180، 192، 213، 239، 61/2، 69، 99، 110،117، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ 1، 1410هـ- 1990م، والمسائل العضديات منها:66 ،224-225، 299، تحقيق د.علي جابر المنصوري، عالم الكتب بيروت، ط/1، 1406هـ.

[2] التعليقة:260/1.

[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4] المسائل البغداديات:303، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د/ط، 1983م.

[5] الانتصار لسيبويه على المبرد: 98، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1416،1هـ-1996م.

الفصل الثاني

النَّواسِخ والمَفَاعِيل والاستثناء

المبحث الأول

النواسخ

أ -تقديم خبر ليس عليها .

ذكر ابن هشام ثلاث حالات لتقديم خبر الأفعال الناسخة وتأخيره، وهي:

-التأخير عن الفعل والاسم نحو: كان زيدٌ واقفاً.

-التوسط بين الفعل والاسم نحو: كان واقفاً زيدٌ.

-التقدم على الفعل واسمه نحو: واقفاً كان زيدٌ.

ويمتنع الأخير منها مع فعل(دام) باتفاق النحويين؛ لأن(ما) في(مادام) موصول حرفي يقدر بمصدر، فلا يجوز التقدم عليه، ولا يقال: لا أصاحبك خائناً مادمتَ [1] غير أن الأنباري أشار إلى اختلافهم في تقديم خبر(ليس) عليها ، فذهب جمهور البصريين إلى جواز تقديمه[2]، وهو مذهب سيبويه حيث يفهم ذلك من ظاهر تمثيله بـ(أزيداً لستَ مثله)، في قوله: "هذا باب ما ينصب في الألف تقول: أعبد الله ضربته، و أزيداً مررت به، ومثل ذلك: أعبد الله كنت مثله؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف

---

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى:133، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت د- ط، 1988م.

[2] الإنصاف:160/1.

إليه وهو منصوب. ومثله أزيداً لست مثله؛ لأنه فعل"[1]، ووافقه في ذلك ابن جني [2]، وابن برهان[3]، والزمخشري[4] والشلوبين[5]، والعكبري[6]، وابن عصفور [7].

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بالسماع والقياس فمن السماع قوله تعالى: ﴿**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ** ﴾[8]، فذكر الأنباري أن وجه الاستدلال بهذه الآية تقديم "معمول خبر(ليس) على (ليس)، فإن قوله:(يوم يأتيهم) يتعلق بـ(مصروف)، وقد قدمه على(ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر(ليس) على(ليس)، لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول: زيدا أكرمت، إلا بعد أن جاز أكرمت زيدًا، فلو لم يجز تقديم(مصروف) الذي هو خبر(ليس)على (ليس) لما جاز تقديم معموله عليها والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها"[9].

أما القياس فذكر العكبري أنه: " فعلٌ جاز تقديم منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه عليه كـ(كان)... مثال ذلك تقول: ليس قائماً زيدٌ، فتنصب قائماً بـ(ليس)، وهو مقدم على المرفوع، فكذلك إذا تقدم المنصوب عليها"[10].

في حين ذهب جمهور أهل الكوفة [1]، والزجاج[2]، وابن السراج والجرجاني [3] إلى المنع، قال ابن السراج: "لا يتقدم خبر(ليس) قبلها؛ لأنها لم تتصرف

---

(1) الكتاب:1/101–102.

(2) الخصائص:1/189–190.

(3) شرح اللمع:1/58، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ط/ 1، 1404هـ– 1984م.

(4) الكشاف: 2/38، وشرح المفصل:2/88.

(5) التوطئة: 214، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار التُّراث العربي، القاهرة، د–ت–ط.

(6) إملاء ما من به الرحمن:2/19.

(7) شرح الجمل لابن عصفور: 1/388–389، تحقيق د. صاحب أبو جناح. مطابع مؤسسة دار الكتب العلمية د–ط، 1400هـ

(8) هود/8.

(9) الإنصاف:1/160.

(10) التبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين: 317، تحقيق: عبد الرَّحمن بن سُليمان العُثيمين، دار العبيكان، الرياض، ط/1، 1421هـ– 2000م.

تصرف(كان)" [4]، وعزاه الأنباري إلى الفراء، وصححه [5]؛ بيد أن الباحث لم يقف عليه في معانيه، فلعله ورد في أحد مصنفاته التي لم تصل إلينا.

ونسبه أبو حيان إلى ابن عبد الوارث، والسهيلي [6]، وذكر ابن هشام أن امتناع تقدم خبر ليس على الفعل واسمه هو" اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج ؛ لأنه لم يسمع ذاهباً لستُ؛ ولأنها فعلُ جامدٌ"[7].

وقد اختلفت أوجه الاستدلال عند الكوفيين ومن تابعهم، فالكوفيون يرون أن(ليس) إذا لم يتصرف في نفسه، لم يتصرف في معموله، قال الأنباري: " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن ليس فعل غير متصرف فلا يُجرى مُجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان مجراه؛ لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك، فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه، كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه"[8].

ويقوِّي ذلك ما ذكره ابن عقيل [9] بأن قولك في التعجب: ما أحسن زيداً لايجوز فيه زيداً ما أحسنَ.

وقد قاس ابن عصفور (ليس)على(ما) وذلك بقياس أصل على فرع [1]، وقال الأنباري: "والذي يدل على أن(ليس) في معنى(ما)؛ أن(ليس) تنفي الحال، كما

---

(1) الإنصاف:160/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه:40/3 .

(3) المقتصد في شرح الإيضاح:408/1، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، طبعت وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، د-ط، 1402هـ- 1982م

(4) الأصول في النحو:89/1-90.

(5) الإنصاف:160/1.

(6) ارتشاف الضرب:1171/3.

(7) شرح قطر الندى:133.

(8) الإنصاف:161/1.

(9) شرح ابن عقيل:156/2.

أن(ما) تنفي الحال ولا تتصرف، ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك ليس. فإذا ثبت أنها لا تتصرف، وأنها تشبه الحرف، فينبغي ألا يتقدم خبرها عليها"[2].

غير أن الأنباري نفسه ردَّ هذا القياس بـ:" أن النحاة أجمعوا على جواز تقديم خبر(ليس) على اسمها، نحو: ليس منطلقاً زيدٌ مع امتناع ذلك في(ما) فلا تقول: ما منطلقاً زيدٌ، فكما خالف(ليس) (ما) في جواز تقديم الخبر على الاسم كذلك لا يستبعد أن يخالفه في تقديم الخبر عليها؛ لاسيما أن(ليس) فعل، و(ما) حرف فلا ينبغي أن يقاس الفعل على الحرف؛ لأنه أقوى، لأن الضمائر تلحقه ولا تلحق(ما) "[3].

وقد رد ابن مالك ما استدل بها القائلون بالجواز في الآية من ثلاثة أوجه[4]:

أحدها: أن(يومٌ) مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الجملة وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي.

الثاني: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: أمَّا زيداً فاضرب، فإنه لايلزم من تقديم معمول الفعل بعد(أمَّا) تقديم الفعل.

الثالث: أن يكون(يوما) منصوباً بفعل مضمر؛ لأن قبله:{ما يَحْبِسُهُ}، ف{يَوْمَ يَأْتيهمْ} جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم و{لَيْسَ مَصْرُوفاً} جملة حالية مؤكدة أوِّ مستأنفة.

وأكد ابن عادل ما ردَّ به ابن مالك " بشيئين:

أحدهما: أنَّ الظرف يُتوسَّع فيه ما لا يتوسَّع في غيره.

الثاني : أنَّ هذه القاعدة منخرمةٌ، إذ لنا مواضع يتقدَّمُ فيها المعمولُ ولا يتقدم فيها العاملُ، وأورد من ذلك قوله تعالى:﴿**فَأَمَّا اليتيم فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السآئل فَلاَ تَنْهَرْ**﴾ [5]

---

[1]) شرح الجمل لابن عصفور:388/1.

[2]) الإنصاف:161/1.

[3]) الإنصاف:161/1.

[4]) شرح التسهيل:351/1.

[5]) الضحى/11.

(اليتيمَ) منصوبٌ بـ(تَقْهَرْ)، و(السَّائِل) منصوبٌ بـ(تَنْهَرْ) وقد تقدَّم على لا النَّاهية، ولا يتقدَّمُ العاملُ–وهو المجزومُ–على لا"[1].

أما المبرد فظاهر مذهبه المنع وفاقاً لم ذهب الكوفيين؛ لقوله: "وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء" [2]؛ وقوله: "إلا أن ليس يجوز أن تنصب بها ما بعد(إلا) لأنها فعل فتقدم خبرها وتؤخره"[3].

ولاستدلال المبرد بقول النابغة الجعدي[4]:

فليْسَ بمعروفٍ لنا أَنْ نَرُدَّها صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا

لقياس(ما)النافية على(ليس) فيما يصلح فيه تقديمها وتأخيرها، فشرح البيت ثم قال: "لأن ليس يقدم فيها الخبر، فكأنك قلت: ليس بمنطلق عمرو، ولا قائماً بكر، على قولك وليس قائماً بكر"[5]، فلعلي أفهم ضمنا من إعراضه عن الحديث عن حكم تقديم تقديم الخبر عليها، أنه يمنع ذلك، إذ لو كان يجيزه لذكر ذلك الحكم كما ذكره في تقديم خبر كان عليها حيث أخبر بجوازه.

ويؤيد ذلك أيضاً أن المبرد مُقرّ بأن(ليس) لا تتصرف تصرف الأفعال، وما لم يكن متصرفاً في رأيه لا يتصرف في عمله لقوله: "وهذا قول مغنٍ في جميع العربية: كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لأنه مدخل على غيره"[6].

وقد أكد ابن جني نسبة هذا الرأي للمبرد فقال: " في الاحتجاج بقول المخالف... وذلك كإنكار أبي العبّاس جواز تقديم خبر ليس عليها"[7]، ونقله الأنباري الأنباري عنه لقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وإليه

---

[1]) اللباب في علوم الكتاب: 68/9، تحقيق: د. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، د–ت–ط.

[2]) المقتضب:194/4.

[3]) المصدر نفسه:406/4.

[4]) ديونه: 70، تحقيق: عبد العزيز رياح، المكتب الإسلامي، بيروت، د–ط، 1964م، والكتاب: 64/1، المقتضب:194/4، الأصول في النحو:70/2.

[5]) المقتضب:195/4.

[6]) المصدر نفسه:190/1.

[7]) الخصائص:188/1.

ذهب أبوالعباس المبرد من البصريين"[1]، وهو قول ابن يعيش: "ومنهم من منع تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد"[2]، ونص عليه ابن عقيل[3]، والرضي[4]، والأشموني[5].

ويرجح الباحث مذهب المبرد والكوفيين ومن تابعهم وهو عدم جواز تقديم خبر ليس عليها؛ استناداً لما أشار إليه الأنباري من وجود مواضع يجوز فيها تقديم المعمول، ولا يجوز فيها تقديم العامل، كتقديم خبر المبتدأ إذا كان فعلاً احترازاً من التباس المبتدأ بالفاعل، وكتقديم خبر(إنَّ) على اسمها إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، وإذا كان الفعل منفياً بـ(لم أو لن) فإنه لا يجوز تقديمه على النفي، لكن يجوز تقديم معموله عليه، كما أنه إذا كان الأصل في العمل للأفعال وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة؛ فإنه لا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه و(ليس) فعل غير متصرف ولا يجوز تقديم معموله عليه فيعمل بمقتضى الدليلين فيثبت لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية كالأفعال المتصرفة التي يجوز تقديم معمولها عليها، وتُسلبُ وصف العمل لعدم وصف الفعلية، وهو التصرف نحو: عسى ونعم وبئس[6].
وبئس[6].

وما قاله ابن مالك من أن(ليس): " شبيه بحرف لا يشبه الأفعال، وهو(ما) بخلاف(عسى)؛ فإنه شبيه الأفعال في المعنى بحرف يشبه الأفعال، وهو(لعل) والوهن الحاصل بشبه ما لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه ما يشبه الأفعال"[7]، وعليه لا يمكن التسليم بأن(يوم) متعلق بـ(مصروف)، أو أنه منصوب؛

---

[1]) الإنصاف:160/1

[2]) شرح المفصل:114/7.

[3]) شرح ابن عقيل:278/1.

[4]) شرح الرضي:201/4.

[5]) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك:234/1، دار إحياء الكتب العربية، د- ت- ط.

[6]) الإنصاف:163/1-164.

[7]) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 112/1-113، تحقيق: عدنان الدوري، بغداد، مطبعة العاني، د-ط، 1397هـ-1977م.

بل هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وقد قرأ الجمهور(هذا يومُ) بالرفع، وقرأ نافع(هذا يومَ) بفتح الميم [1] في قوله تعالى:﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾[2]، لكنه بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، فكذلك هاهنا، ولا مانع أن يكون منصوباً بـ(مصروف) والظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، أو يكون منصوباً بـ(ليس)؛ فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث.

وأن القائلين بالجواز في هذه المسألة قد اعتمدوا القياس كما هو واضح من أدلتهم، ثم إن السماع الذي استشهدوا به، إنما هو في معمول الخبر وليس في الخبر، وقد دخله التأويل والاحتمال، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ب- إعراب خبر(ما) الحجازية المتقدم على اسمها.

ذكر ابن عصفور أن الأصل في كل حرف ألا يعمل إذا كان غير مختص وعلى هذا فالقياس في(ما) النافية ألا تعمل لعدم اختصاصها، فهي تدخل على الاسم نحو: ما زيد أخوك، وتدخل على الفعل نحو: ما قام زيد، وهي على نوعين[3]:

أ- تميمية، لا تعمل، لقول سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَّا وهل)، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس" [4]، وهي لغة حكاها الكسائي والفراء لأهل نجد وتهامة [5]، فتقول: ما زيد قائمٌ ؛ والعلة في نظر ابن مالك أن(ما) غير مختصة فلا تستحق عملاً؛ لأن العامل حقه أن يمتاز عن غيره بأن يكون مختصاً بالأسماء كحروف الجر، أو مختصاً بالأفعال كحروف الجزم[6].

---

[1] كتاب السبعة في القراءات:250، وحجة القراءات:242.

[2] المائدة/119.

[3] شرح الجمل لابن عصفور:591/1.

[4] الكتاب:57/1.

[5] معاني القرآن للفراء:42/2، 139/3.

[6] شرح الكافية الشافية: 434/1-435، تحقيق: د.عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط/ 1، 1402هـ-1982م.

2- حجازية: وهي التي ألحقها أهل الحجاز بـ(ليس) في العمل، فجعلوا لها اسمًا مرفوعاً وخبراً منصوباً، قال سيبويه: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها"[1].

ولمَّا كان ضعف الشبه بين(ما) و(ليس)، اشترط النحاة[2] لعملها شروطاً، هي:

الأول: ألاَّ يُزادَ بعدها(إنْ) النافية؛ لأن نفي النفي إثبات، وقد أشار ابن مالك إلى أن هذا الشرط موضع اتفاق بين النحويين[3]، في حين أنكر المرادي عليه ذلك واستدل بأن غيره حكى عن الكوفيين أنهم يجيزون وجه النصب، ويتمسكون بالرواية على أن(إنْ) في نحو: ما إنْ زيد قائم، زائدة مؤكدة للنفي الأول، وليست تأسيساً لنفي جديد[4].

كما أن خالد الأزهري في كلامه ما يؤكد وجود خلاف بين النحاة فقد نسب إلى البصريين وجه الإهمال وللكوفيين وجه الإعمال في المسألة، ومن ثم أشار إلى وجه استدلال الكوفيين بجواز نصب(ذهباً وصريفاً)[5] في قول الشاعر[6]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ ولكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

الثاني: ألاَّ ينتقضَ نفيُ خبرها بـ(إلاَّ)، وأجاز ذلك يونس والشلوبين [7]، واستدلا بقول الشاعر[8]:

---

[1]) الكتاب:57/1.

[2]) المقتضب:188/4، والأصول في النحو:60/1، شرح التصريح على التوضيح: 261/1-262، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1421هـ- 2000م.

[3]) أوضح المسالك بشرح ألفية ابن مالك :271/1، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت 1399هـ- 1979م.

[4]) الجنى الداني في حروف المعاني:327، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،، ط/2، 1403هـ-1983م.

[5]) شرح التصريح: 261/1-262.

[6]) لم أقف على قائله، وورد في أوضح المسالك: 274/1، وشرح عمدة الحافظ: 214/1، واللّسان:(صرف)، والجنى الدّاني:328.

[7]) همع الهوامع:110/2.

[8]) مجهول القائل، وهو في شرح التسهيل: 374/1، وشرح الأشموني: 121/1، وخزانة الأدب:130/4، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:248/1، بعناية مصطفي حسين أحمد، دار الفكر، بيروت، د-ت-ط.

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحَاْجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا

ووجه الاستشهاد بهذا البيت، جعل (ما) الأولى عاملة عمل(ليس) في(منجنونا) والثانية في (معذبا) على الرغم من انتقاضهما بـ(إلا)؛ غير أن القائلين بهذا الشرط خرّجوه إلى عدة أوجه منها[1]:

1- أن المضاف محذوف من الشطر الأول، أي: يدور دوران منجنون و(يدور) خبر المبتدأ، فحذف الفعل والمضاف، وأقيم(منجنون) مقام المصدر، وأصل الشطر الثاني: وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ يعذَّب معذبا، أي تعذيبا، فـ(يعذب) خبر المبتدأ، فحذف وبقى مصدره، فلا عمل لـ(ما) في الموضعين.

2- أن(منجنوناً ومُعذَّبا) منصوبان بفعل محذوف هو الخبر والتقدير: وما الدّهرُ إلا يشبه منجنوناً، وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ يشبه مُعذَّبا.

3- أن(منجنوناً ومُعذَّبا) نصبا على الحال، وخبر(ما) محذوف، فهي عاملة قبل انتقاض النفي، والتقدير: وما الدّهرُ موجوداً إلاّ مثل منجنون، وما صاحبُ الحاجاتِ موجوداً إلاّ مُعذَّبا.

الثالث: ألا يتقدمَ خبرُها على اسمها، تقول: ما عبدُ اللهِ أخاك وما زيد منطلقاً، ومن ذلك قوله تعالى:﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[2]، فإن تقدم أهملت.

وقد وصَف الزجاج لغةَ الحجاز بأنها لغة قديمة جيدة [3]؛ ويكثر جر خبرها بالباء، نحو: ما زيد بقائم، وبهذه اللغة جاء القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾[4]، لذا قال الفراء: "لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء"[5].
بالباء"[5].

---

[1] شرح التسهيل:374/1، وحاشية الصبان:248/1.

[2] يوسف/31.

[3] معاني القرآن وإعرابه:108/3.

[4] يوسف/123.

[5] معاني القرآن للفراء: 42/2.

فهاتان لغتان لأهل الحجاز؛ لغة نصب خبر(ما) وهي الأقلُّ استعمالاً؛ لأن النحويين لم يوردوا في مصنفاتهم شاهداً إلا قول الشاعر[1]:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحُرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الْجُيوشُ إِلَيْكُمُ أَقْوَادَهَا

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

ولغة جر الخبر بالباء هي الأكثر استعمالاً.

وذكر السيوطي أن(ما) عند الكوفيين لا تعمل، وإنما انتصب خبرها–على قول البصريين– على حذف الجار؛ لأن أصل تركيبها في جملة(ما): ما زيد بقائم، فلما حذفت الباء نصب[2]، قال الفراء في قوله تعالى:﴿**مَا هَذَا بَشَراً**﴾: "نصبت(بشراً)؛ لأن الباء قد استعملت فيه...فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك"[3]؛ غير أن ابن مالك ردَّ عليهم ذلك بأن:" ما قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد(هل)، وبعد(ما) المكفوفة بـ(إنْ) وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع"[4].

ونسب الأنباري إلى الكوفيين القول بنصب خبرها على الحال؛ وحجتهم في ذلك أنها "لا تعمل في الخبر وذلك؛ لأن القياس في(ما) أن لا تكون عاملة البتة لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا،...وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم نحو: ما زيد قائم وتارة يدخل على الفعل نحو: ما يقوم زيد، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم وهو القياس"[5].

وعلة وجه اعتراض الكوفيين على من جوَّز إعمالها عند أهل الحجاز "أنهم شبهوها بـ(ليس) من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر، كما عملت ليس؛لأن(ليس) فعل و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل فبطل أن

---

[1]) شرح ابن عقيل: 263/1، وحاشية الخضري على ابن عقيل: 230/1، ضبط وتشكيل: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر والطباعة، بيروت، ط/1، 1424هـ–2003م.

[2]) همع الهوامع:110/2.

[3]) معاني القرآن للفراء:42/2، 139/3.

[4]) شرح التسهيل:372/1.

[5]) الإنصاف:165/1.

يكون منصوبًا بـ(ما) ووجب أن يكون منصوبًا بحذف حرف الخفض لأن الأصل(ما زيد بقائم) فلما حذف حرف الخفض، وجب أن يكون منصوبًا... ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو ما قائم زيد"[1].

وقد ردَّ العكبري تأويل الكوفيين لوجه النصب بأمرين:

"**الأول:** النصب بنزع الخافض؛ لأنه يستدعي القول إن حروف الجر أصل في التركيب، وهي ليست كذلك.

الثاني: أنه حال؛ لأنه يقع خبراً معرفة أحيأنا، وجامداً أحيانا آخر، أضف إلى ذلك أن الحال يتم الكلام من غير ذكره، وحذف خبر(ما) يخل بالمعنى، ولا يتم به"[2].

ومنشأ الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسألة، توجيه إعراب خبر(ما) الحجازية المتقدم على اسمها في قول الفرزدق[3]:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذَ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قال سيبويه، إثر كلامه على الحروف التي تعمل عمل (ليس) في لغة الحجاز: "وزعموا أنّ بعضَهم قال- وهو الفرزدق-... **(وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ)**، وهذا لا يَكاد يُعْرَف"[4]، فنصب(مثلهم)على أنها خبر(ما) مقدمٌ.

وظاهر قول سيبويه:(وهذا لا يكاد يعرف)، يفهم منه جواز إعمال(ما) الحجازية التي تقدم خبرها على اسمها على قلة، غير أن بعض النحاة خالفوا سيبويه، فذكر الجرجاني أن(مثلهم) في بيت الفرزدق السابق، نصب على حال ويكون التقدير: وإذ ما في الدنيا مثلهم بشرُ، أو وإذا ما هناك مثلهم بشرُ فيكون(بشر) مبتدأ، و(ما) تميمية، و(مثلهم) حالاً من النكرة التي هي(بشر) ولايجوز تقديم(بشر) على(مثلهم)، حتى لا تتقدم الصفة على الموصوف فلم يجز إلا النصب على الحال[5].

---

[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[2] اللباب في علل البناء والإعراب: 175/1. تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق،ط/ 1 1416هـ 1995م.

[3] شرح ديوانه: 78، قدَّم له وعلق حواشيه، سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د- ط، 1418 هـ- 1998م .

[4] الكتاب:60/1.

[5] المقتصد في شرح الإيضاح:433/1.

وكذلك خالفه الأعلم الشنتمري الذي اتجه إلى معنى البيت؛ ليستبين السبب في نصب(مثل)، فذكر" أن أسلوب المدح يستدعي النصب؛ لأنه لو قال: وإذا ما مثلُهم بشرُ بالرفع؛ لجاز أن يتوهم متوهم أنه من باب الذم، أي: ما مثلك أحد حيث تنفي عنه الإنسانية والمروءة، والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنى، فكيف مع وجود ذلك" [1]. ومن ثم أقرّ الأعلم صراحة بمخالفته رأي سيبويه، حين ذهب إلى أن(مثلهم) في البيت منصوب على الحال، ويكون الخبر مضمراً، فقال: "زعم سيبويه في بيت الفرزدق: فأصبحوا... أن بعض العرب إذا قُدم خبر ما نصب بها، وهذا وهم منه لأنه قال: بعض العرب يشبه(ما) بـ(ليس)، فكما يقدم خبر(ليس) كذلك يقدم خبر(ما)، وهذا لا يجوز؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف جاء لمعنى وكان القياس أن يكون(ما) بما بعده مبتدأ وخبراً، وهي لغة بني تميم" [2].

وهذا الوجه المخالف لرأي سيبويه أخذ به المبرد ، فقال: "وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بين، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتا مقدمًا، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائما رجل"[3].

فقوله:(بعض النحويين) أشار إلى م ذهب سيبويه، الذي يرى أن (مثلهم) في بيت الفرزدق، تعرب خبراً مقدماً لـ(ما)، ومن ثم خالفه في ذلك وذهب إلى أن(مثلَهم) نصبت على الحال والخبر محذوف، وفاقاً في ذلك لمذهب شيخه المازني.

يؤيد ذلك ما نقله ابن ولاد عن المبرد في المسألة السابعة بأنه قال:" وليس هذا موضع ضرورة، والفرزدق لغته الرفع في التأخير، ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً، ولكنه نصبه على قوله: فيها قائماً رجلٌ، وهو قول أبي عثمان المازني، والخبر مضمر" [4]، في حين عزاه أبو حيان إلى المبرد والمازني صراحة، فقال: "

---

[1]) تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: 29/1، حققه، د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، د-ط، 1992م.

[2]) تحصيل عين الذهب:29/1.

[3]) المقتضب:191/4-192.

[4]) الانتصار:54.

وخرجه المازني والمبرد على الحال نحو: فيها قائماً رجلٌ والخبر محذوف تقديره: وإذ ما مثلهم في الوجود بشر والخبر المحذوف هو العامل" [1]؛ غير أن ابن ولاد ردَّ كلام المبرد، وانتصر لرأي سيبويه؛ حين ذكر أن سيبويه إنما نقل ما سمع عن العرب، والاعتراض عليه اعتراض على العرب في كلامهم، وليس لنحوي أن يحاجهم في لغتهم وكل ما له أن يُعلل، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ [2]، ثم رد ابن ولاد أيضاً على كلام المبرد(أن لغة الفرزدق– وهو من تميم– رفع الخبر تقدم أو تأخر) بأن هذا اعتراض لا يلزم سيبويه؛ لأن الرواة قد تغير البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر أو يخالفها، ولا يمنع هذا من الاستشهاد به، إذا كان الراوي والشاعر مصححين[3].

وفي نظر الباحث أن كلام ابن ولاد يوافق المبرد في أن الفرزدق التميمي لا يمكن أن يكون قد قال هذا البيت بنصب الخبر المقدم؛ لأن تميماً ترفعه وهو مؤخر، فكيف ينصبه مقدماً!.

كذلك ناقش ابن ولاد المبرد في نصبه على الحال، بأن هذا القول غير متين، بل هو أشد ضعفاً مما قاله سيبويه؛ لأنه ليس بجائز عند النحويين: قائماً رجلٌ، على إضمار الخبر؛ ولأنْ يكون الخبر منصوباً مقدماً كما كان مؤخراً أقرب إلى الجواز– على ضعفه– مما قال المازني؛ لأنه أتى بحال، ولم يأت بخبر له، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه ولا دلالة فيه على المحذوف، وهذا لا يجوز [4].

وعلى ذلك يكون المبرد قد تابع شيخه المازني في أن(مثلهم) في بيت الفرزدق منصوب على الحال، والخبر محذوف وخالف سيبويه الذي يرى جواز نصب(مثلهم) على أنها خبر(ما) ولكنَّه نادر جداً.

---

[1] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 267/4، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع الرياض، ط/1، 1430هـ–2009م.

[2] الانتصار:54.

[3] الانتصار:54.

[4] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ويبدو للباحث أن الخلاف بين سيبويه والمبرد ورد في نص سيبويه"وزعموا أنّ بعضَهم قال وهو الفرزدق:...وهذا لا يَكاد يُعْرَف"[1].

فبقوله هذا نلحظ أنه لم يجز وجه النصب في موطن الشاهد، وإنما نقل زعمًا عن بعض العرب، ثم وصفه بالقلة، حتى أنه لا يكاد يعرف. يؤيد ذلك تشكيك المرادي في نسبة الرأي إلى سيبويه لقوله: " وفي نسبته إليه نظر؛ لأن سيبويه إنما حكاه عن غيره، قال: وإذا قلت: ما منطلق عبد الله، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً،...فهذا نص على منع النصب...ثم قال: وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق: وذكر البيت **فأصبحوا**... وهذا لا يكاد يعرف. فهذا لم يسمعه من العرب، إنما قال وزعموا، ثم قال: وهذا لا يكاد يعرف. فنفي المقاربة والمقصود نفي العرفان"[2].

والذي يرجّحه الباحث ما عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر(ما) إذا تقدم على اسمها، لأنهم يردُّون على بيت الفرزدق بأن الرواية الصحيحة برفع الخبر(مثلُهم) لا بنصبه، وبأنّ الشاعر قد أخطأ؛ لأنه تميمي وأراد أنْ يتكلم بلغة أهل الحجاز، وهو لا يعلم أنَّهم لا يُعْمِلُونَ(ما) عمل ليس إذا تقدم الخبر على الاسم والخبر ليس شبهَ جملة.

ج- اسم(لا) النافية للجنس.

لم يختلف أغلب النحويين في تحديد مفهوم اسم(لا) النافية للجنس، فذكر الجرجاني أنه" المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس وهو المسند إليه بعد دخولها" [3] وقال الرضي: إنه" المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس وهو المسند بعد دخولها يليها نكرة مضافاً أو مشبهاً به"[4]؛ غير أنهم اختلفوا في مجيئه معرفة أو نكرة وفي حركته إذا كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً.

---

(1) الكتاب:60/1.

(2) الجنى الداني:323-324.

(3) التعريفات:207.

(4) شرح الرضي:153/2.

فقد اشترط أغلب البصريين أن يكون اسمها نكرة، فلا تعمل في معرفة لأنها تنفي نفياً عاماً مستغرقاً، وهذا إنما يتصور في النكرات لا في المعارف، قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لاتعمل في معرفة أبدا"[1]، وما جاء من الشواهد يخالف ذلك، أُوِّلت بالنكرات[2].

في حين نسب السيوطي إلى الكوفيين عدم اشتراطهم تنكير الاسم، وجواز إعمالها في العلم سواء أكان مفرداً، نحو:لا زيد ولا عمرو، أم مضافاً لكنية نحو: لا أبا محمد ولا أبا زيد، أو مضافاً إلى الله أو إلى الرحمن أو العزيز، نحو:لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز[3].

وأما حركة اسم(لا)النافية للجنس إذا كان مفرداً نكرة نحو(لا رجل في الدار)، وقوله تعالى :﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾ [4]، فهي محل خلاف بين العلماء، فمذهب سيبويه [5]، والأخفش[6]، والمازنيّ[7]، وأبي علي الفارسيّ[8]، وأكثر البصريين [9] أنّها حركة بناء، بناء، وذكر الأنباري" أنهم احتجوا لذلك بأنّ الأصل في نحو:(لا رجلَ في الدار)،(لا مِنْ رجلٍ في الدارِ)؛ لأنّه جواب من قال:(هلْ مِنْ رجلٍ في الدارِ؟) ولما حذفت(مِنْ) من اللفظ تخفيفاً، تضمّن الكلام معناها، فوجب بناؤه؛ لتضمّنه معنى الحرف، كما بنيت (خمسةَ عشرَ)؛ لتضمنها معنى حرف العطف، وإنّما بني على حركة؛ لأنّ له حالة تمكن قبل البناء واختيرت الفتحة لأنّها أخف الحركات"[10].

---

[1]) الكتاب:296/2.

[2]) المقتضب:362/4، الأصول في النحو: 382/1، أسرار العربية: 250، وتحقيق: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د–ط–1377هـ– 1957م.

[3]) همع الهوامع:194/2.

[4]) البقرة /2.

[5]) الكتاب:345/1.

[6]) معاني القرآن للأخفش:23/1.

[7]) الإنصاف:366/1.

[8]) الإيضاح العضدي: 239، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، دار الرشد، د–ط، 1402هـ– 1982م.

[9]) الإنصاف:366/1.

[10]) المصدر نفسه:367/1.

ونسب أبو حيان والأزهري إلى الكوفيين، والجرمي [1]، أنهم يرون نصب اسم(لا) فهو معرب، وإليه ذهب الزجاج[2] والسيرافي والرماني[3]، وذكر الأنباري أنهم أنهم احتجوا لذلك بأن(لا) محمولة على(إنَّ) من قبل أن كلاً منهما يدخل على المبتدأ والخبر، وأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما، كما أن(إنَّ) لتوكيد الإثبات و(لا) لتوكيد النفي، والعرب تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره، فكما(إنَّ) تنصب كذلك(لا)، ولكن لما كانت(لا) فرعاً على(إنَّ) في العمل أُسقط معها التنوين لينحط الفرع عن درجات الأصل.

كما احتجوا بأن الكلام متضمن معنى الفعل؛ لأن التقدير في قولك: لا رجل في الدار، لا أجد أو لا أعلم رجلاً في الدار، والمعنى على هذا التقدير مستقيم فاكتُفي بـ(لا) من العامل، وحذف الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف، فمن ذلك قوله جلّ وعز:﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[4]، وقوله تعالى:﴿**إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ**﴾[5]، والاسم معمول لفعل محذوف، كذلك هو هاهنا، وأنت تقول (إن قمتَ قمتُ وإن لا فلا، أي: وإن لا تقم فلا أقوم، فكما اكتُفي بـ(لا) من العامل نصبوا النكرة به وحذفوا التنوين؛ فالأصل في العمل للأفعال، فإذا صحَّ تقديرها نُسب العمل إليها، واحتجوا كذلك بأن(لا) تكون بمعنى(غير) كقولك: زيد لا عاقل ولا جاهل، أي: غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت هاهنا بمعنى(ليس) نصبوا بها، ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ويقع الفرق بينهما[6].

وقد بيّن الرضي علة اختلاف الفريقين وتوجيههما في المسألة فقال: "وإنما وقع الاختلاف بينهم لأجمال قول سيبويه: و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها؛ لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، فأوَّل المبرد قوله: تنصبه بغير تنوين، بأنها نصبته

---

[1]) ارتشاف الضرب:1296/3، وشرح التصريح:342/1

[2]) معاني القرآن وإعرابه:69/1، 280، وشرح المفصل:106/1.

[3]) الجنى الداني:291، وشرح التسهيل: 58/2، وهمع الهوامع:199/2.

[4]) التوبة:/6.

[5]) الانشقاق/1.

[6]) الإنصاف:366/1، والتبيين:362-365.

أولاً، لكنَّه بُنِي بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقًا، وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب، لكنَّه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربًا؛ لتثاقله بالتركيب مع عامله، قال أبو سعيد(السيرافي): إنما ركب مع عامله لإفادة (لا) التبرئة للاستفراق"[1]، ومن ثم رجح رأي المبرد فقال: " والأولى ماذهب إليه المبرد وأصحابه؛ لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون، لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأيضا التركيب بين(لا) والمنفي، ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين"[2].

والذي يختاره الباحث أن الاسم المفرد التالي لـ(لا)النافية للجنس مبني لتركيبه معها تركيب خمسة عشرة، والتركيب يستوجب البناء؛ بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور، وإعرابه في حال الفصل، كما في قوله عز وجل: ﴿**لاَ فِيْهَا غَوْلٌ**﴾ [3]، وهو مذهب البصريين؛ لأنّ ما ذكره الكوفيون يفتقر إلى دليل، فلو كان الاسم النكرة منصوباً اكتفاءً بـ(لا) عن العامل، أو لأنّها نقيضة لـ(إنّ)؛ لوجب أن يكون منوناً؛ لأنّ التنوين شيء يستحقه الاسم في أصله، فلا معنى لحذفه إذا كان الاسم معرباً[4].

ومحور الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسألة يدور حول حكم إعراب اسم(لا) النافية للجنس مثنى أو مجموعاً في نحو: (لا رجلين في الدار)، فمذهب سيبويه أنهما مبنيان مع(لا)؛ لأن علة البناء باقية على ما كانت عليه في المفرد فهو مبني كالمثنى في النداء قائلاً: "فإن قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا كانت الثانية هي الأولى، أثبتّ النون؛ لأن لكَ خبرٌ عنهما، والنون لا تذهب إذا جعلتهما كاسم واحد؛ لأن النون أقوى من التنوين، فلم يُجروا عليها ما أجرَوا على التنوين في هذا الباب؛ لأنه مفارِق للنون، ولأنها تثبت فيما لا يَثبت فيه" [5]، وفاقاً لمذهب شيخه

---

[1]) شرح الرضي:155/2.

[2]) شرح الرضي:155/2.

[3]) الصافات/47.

[4]) الإنصاف:367/1-369.

[5]) الكتاب: 281/2-282.

الخليل [1]، وتابعهما في ذلك ابن السراج [2]، وابن جني [3]، وابن عصفور [4]، وابن يعيش[5]، والرضي[6]، وابن هشام[7]، وابن مالك[8]، وابن الناظم[9]، والأشموني[10].
والأشموني[10].

وهو مذهب أبي علي الفارسي الذي استدل على ذلك بـ" قولك:لا يَدَين بها لك، بمنزلة لا رجل لك، ولا قوة إلا بالله، ألا ترى أنه ليس بمضافٍ إلى شيء،... وإذا لم يكن مضافاً كان في حكم الأسماء المفردة المبنية على الفتح في هذا الباب وكون حرف التثنية فيه لا يمنع من بنائه مع(لا) وجعله معها بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أن حرف التثنية ليس بشيء مضاف إليه كـ(رجل) في (لا غلام رجلٍ)، وإنما هو بمنزلة تاء التأنيث... ومما يدل على جواز بناء ذلك مع (لا) أن آخر المجموع بمنزلة سائر أواخر الكلم المعربة، فمن حيثُ جاز بناء سائر الكلم المعربة مع(لا) كذلك يجوز بناء المثنى والمجموع"[11]، وقال ابن هشام: "إن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى،...على الياء في نحو لا رجلينِ ولا قائمين"[12].

أما المبرد فذهب إلى إعرابه، فهو منصوب عنده بالياء وليس مبنياً، مخالفاً بذلك رأي سيبويه لقوله: "وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت: لا غلامين لك، أن غلامين مع لا اسم واحد وثبت النون... فرقوا بين النون والتنوين،...وليس القول عندي كذلك" [13]، واحتج لذلك بأنه لم يعهد في الأسماء المثناة والمجموعة بالواو

---

[1]) المصدر نفسه:282/2، والمقتضب:366/4.

[2]) الأصول في النحو:383/1.

[3]) سر صناعة الإعراب:48/2.

[4]) شرح الجمل لابن عصفور:272/2.

[5]) شرح المفصل:106/2.

[6]) شرح الرضي:156/2.

[7]) مغني اللبيب:238/1.

[8]) شرح عمدة الحافظ:255/1.

[9]) شرحه لألفية ابن مالك:186.

[10]) شرح الأشموني:333/1.

[11]) المسائل الحلبيات:309-310، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط1،1407هـ-1987م .

[12]) مغني اللبيب:238/1.

[13]) المقتضب:366/4.

والنون تركيبها مع شيء آخر؛ بل ولم يوجد في كلام العرب اسم مثنى أو مجموع بالواو والنون مبنياً، فقال: "لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"[1].

وأكد ابن عصفور نسبة هذا الرأي إلى المبرد، فقال: "استدل أبو العباس على ذلك بأن قال: لم يوجد اسم مثنى مبني في كلام العرب، وأما(هذان) و(اللذان) وأشباههما فصيغ تثنية، وليست بمثناة على الحقيقة، وأيضاً فإنهما قد طالا بالنون والاسم المطول في باب(لا) معرب" [2]؛ ومن ثم ردّه مستدلاً بوجود اسم مثنى مبني فقال: " قولهم:(اثنان) في العدد إذا لم يقصد الإخبار، بل مجرد العدد وبأنه لا طول بالنون؛ لأنها هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول به كذلك لا يطول بالنون"[3].

ورأى الباحث أن الذي دعا المبرد إلى القول بإعراب المثنى والمجموع إذا ركبا مع(لا)، إجمال قول سيبويه" ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين" [4] ثم قال قال بعد ذلك: "وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر"[5].

وقد تصدى لرأي المبرد جماعة من النحاة، منهم: أبو الحسن الوراق الذي خطأ ما استدل به المبرد، واحتج بأنه" قد نثني حضرموت ونجمع فنقول: جاءني حضرموتان، ونجمعه فنقول: حضر موتون، إذ كان اسم رجل، فقد لحقت التثنية والجمع الاسم الثاني، وإن كان قد جعل اسما واحدًا ، فكذلك يجب أيضا أن تلحق علامة التثنية والجمع فيما بعد(لا)، ولا يتغير من حكم البناء شيء، كما يتغير ذلك في حضرموت"[6].

---

[1]) المقتضب:366/4.

[2]) شرح الجمل لابن عصفور:272/2.

[3]) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[4]) الكتاب:274/2.

[5]) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[6]) علل النحو:556، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 2002م.

وكذلك ابن مالك الذي عرض وجه الخلاف بين المبرد وسيبويه، قال: "وخالف المبرد سيبويه في اسم(لا)المثنى، نحو:(لا رجلين فيها)، فزعم أنه معرب واحتج له بأمرين: أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطوّل المستحق للنصب نحو:(لا خيراً من زيد هنا)، والثاني: أن العرب تقول:(أعجبني يومَ زرتني) فتفتح، و(أعجبني يومُ زرتني)، فتعربُ"[1]؛ ثم اعترض على الأمر الثاني الذي احتج به المبرد وهو قول العرب:(أعجبني يومَ زرتني)، فتفتح و(أعجبني يومُ زرتني)، فتعربُ؛ بيد أن المبرد لم يشر إليه في المواضع التي تحدث فيها عن اسم(لا) في المقتضب إلا أن يكون في مصنف للمبرد لم يصل إلينا.

وأما ابن يعيش فقد كان أكثر دقة من غيره من النحاة؛ إذ نص على الحجة التي احتج بها المبرد في المقتضب، وردها، فقال: "وذهب أبو العباس المبرد إلى أنهما معربان، وليسا مبنيين مع(لا)، قال: لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، فلم يجز ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد، وهذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعد النظير، أما إذا وُجد فلا شك أنه يكون مؤنساً، وأما أن يتوقف الحكم على ثبوته فلا"[2].

أما الرضي فقد ردَّ رأي المبرد وحكى عنه عللا – لم أقف عليها فيما اطلعت عليه –، يؤيد بها رأيه منها: أن المبرد لا يبني اسم(لا) المثنى والمجموع على حده؛ لأن النون كالتنوين الذي هو دليل إعراب، ومنها: أنه يعتل لإعراب المثنى والمجموع جمع سلامة بعد(لا) بكون المثنى في حكم المعطوف والمعطوف عليه، والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب نصبه، ومنها: أنه ليس شيء من المركبات يُثَنَّى فيه الجزء الثاني، غير أن الرضي ردَّ هذه العلل بأنه قد ورد (يازيدان) و(يا زيدون) في كلام العرب، وحكمهما البناء مع وجود النون، فلو كانا معربين لقيل:(يا زيدين) و(يا زيدون)، ثم إن النون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن، بل هي قائمة مقام التنوين في المفرد وتدل على تمام الاسم فقط، وبأن المعطوف في باب(لا) مبني،

---

[1] شرح التسهيل:57/2.

[2] شرح المفصل:106/2.

نحو: لا رجلَ وامرأةَ، فإن قال: أردت عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد، كما في نداء (ثلاثة وثلاثين)، فلا شك أن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق، لكنه ينتقض بـ(يا زيدان ويا زيدون). وبعدم قيام دليل قاطع على أن(لا) مركب مع المنفي، لأن بناءه آت من جهة تَضَمُّن(لا) معنى(مِنْ) الاستغراقية، ولو سلّمنا بأن علة البناء التركيب فقد جاء عنهم تثنية وجمع الجزء الثاني من المركب المزجي فقالوا:(حضر موتان) و(حضر موتون) في المسمى بحضرموت[1].

وتابع السيوطي جماعة النحاة المخالفين لمذهب المبرد فقال: "وذهب المبرد إلى أن المثنى والجمع على حده معربان معها؛ لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان. ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء فكذا هنا"[2].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح؛ من جهتين:

الأولى: أنه مؤيد بالإجماع، وموافق لأصول اللغة وقواعدها وحججها الراجحة.

الثانية: أن المبرد أجاز أن يكون المثنى والمجموع جمع سلامة مبنياً في النداء وجعله في هذه المسألة معرباً.

---

[1] شرح الرضي :2/156–157.

[2] همع الهوامع:2/199–200.

المبحث الثاني

المفاعيل

أولا– المفعول المطلق:

يطلق أغلب النحويين على المفعول المطلق مصطلح المصدر، وهو مفعول الفاعل حقيقة؛ لأن صيغة الفعل تدل عليه، قال ابن السراج: "المفعول المطلق ويعني به المصدر وهو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك: قام زيد، فعل زيد قياماً، وإذا قلت: ضربت، فإنما معناه، أحدثت ضرباً، وفعلت ضرباً فهو المفعول الصحيح"[1]، وقال ابن الوراق: "المصدر ينصب؛ لأنه مفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت ضرباً، فقيل لك: ما فعلت؟ فقلت: أحدثت ضرباً. فقد بان لك أن المصدر مفعول"[2].

والمفعول المطلق لم يجعل له بعض النحويين قيداً يعرف به كغيره من المفاعيل، فذكر الزمخشري" أنه غير مقيد بشيء كسائر المفاعيل، كقيد المفعول به بالباء، والمفعول فيه بـ(في)، والمفعول له باللام، والمفعول معه بـ(مع)"[3].

أما من حيث علاقته اللفظية مع ما قبله من فعل في العمل يأتي على ثلاثة صور، وإن كان الأصل فيه موافقته لفعله:

أحدها: أن يكون موافقا للفعل في لفظه ومعناه نحو قوله تعالى :﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[4]، وفيه خلاف بين النحاة؛.

فنسب أبوحيان إلى الجمهور أنه منصوب بالفعل الظاهر مبهما كان أو مختصاً، نحو: قعد قعوداً، فـ(قعوداً) منصوب بالفعل الظاهر (قعد) [5]، وعزاه

---

[1] الأصول في النحو:159/1.

[2] علل النحو:492.

[3] شرح الأنموذج في النحو بشرح الأردبيلي: 41، حققه وعلق عليه: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د–ط، 1990م.

[4] النساء/164.

[5] ارتشاف الضرب:1354/3.

السيوطي إلى ابن الطراوة[1] أنه مفعول به، والتقدير: قعد فعل قعوداً، فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ في حين يرى السهيلي [2] أنه منصوب بـ**(قعد)** أخرى لا يجوز إظهارها، والرأيان الأخيران وصفهما أبو حيان بالركاكة فقال: "وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك"[3].

ثانيهما : أن يكون غير جارٍ على فعله، ويلاقي الفعل في اشتقاقه، كقوله تعالى:﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾ [4]، وقوله:﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا**﴾[5].

ثالثهما : أن يكون متفقا مع فعله معنى لا لفظا، ولا يلاقي الفعل في اشتقاقه من نحو: قعدت جلوسا، ومررت جدلاً، وقد وقع خلاف بين المبرد وسيبويه في مسائل من هذا النوع من المفاعيل، نذكر منها:

أ- العامل في المفعول المطلق:

خالف المبرد سيبويه في عامل المفعول المطلق، فظاهر كلام سيبويه أن عامله فعل مقدّر دل عليه الظاهر، لقوله: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك:اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انكَسَرَ كَسْراً، وكَسَر انكِساراً؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد، وقال الله تعالى:﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾؛ لأنه إذا قال: أنبته، فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾ ؛ لأنه إذا قال: تبتل، فكأنه قال: بتل" [6]، وهو مذهب الخليل الذي قال: "وأما قول الله جل وعز :﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾؛ أي: أنبتكم فنبتم نباتا"[7].

وفي كلام سيبويه والخليل إشارتان:

---

[1]) همع الهوامع:98/3.

[2]) نتائج الفكر:387، تحقيق:د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة د–ت–ط.

[3]) ارتشاف الضرب:1354/3.

[4]) نوح/17.

[5]) المزمل/8.

[6]) الكتاب:81/4.

[7]) الجمل في النحو:142، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط/2، 1405هـ.

الأولى: أن وقوع المصادر موقع بعضها، أمر متداول عند العرب؛ إذ تنوب المصادر عن بعضها بعضاً والمعنى واحد، لا اختلاف فيه، يؤيد ذلك كلام ابن الشجري: "والمصادر تقع في مواضع المصادر، كوقوع السّراح في موضع التسريح، ووقوع التبتيل في موضع التبتل، وعلى هذا تقول: اجتوروا تجاوراً فينوب التجاور مناب الاجتوار؛ لأنَّ اجتورا وتجاوروا بمعنى واحد"[1].

الثانية : أن الفعل المقدر هو العامل، والفعل الظاهر دليل عليه، ويكون التقدير في الأمثلة السابقة(اجتَوَرُوا فتجاوروا تجاوراً) و(تجاوروا فاجتوروا اجتواراً)، و(وتبتل إليه وبتل نفسك تبتيلا).

وهذا يؤيده مذهب سيبويه في الباب نفسه، أن الفعل لا ينصب المصدر، إلا إذا دل عليه بحروفه ومعناه، لقوله: "ويدّلك على أنّك إذا قلت: فإذا له صوتٌ صوتَ حَمارٍ، فقد أَضمرت فعلاً بعد، (له صوتٌ)، وصوتَ حمارٍ انتَصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يَخرج عليه الفعلُ، أنّك إذا أَظهرتَ الفعلَ الذي لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجتَ إلى فعلٍ آخَرَ تُضمِره فمن ذلك قول(غيلان بن حريث)[2]:

إذا رأَتْني سَقطتْ أَبْصَارُهَا دَأْبَ بِكارٍ شايَحتْ بِكارُهَا

ويكون على غير الحال، وإن شئت بفعل مضمرٍ، كأَنّك قلت: تَدْأَبُ، فيكونُ أيضاً مفعولاً وحالا ، كما يكون غير حال"[3].

والشاهد في البيت السابق(دأب بكار) حيث نصبه بالمصدر المشبه به، وعامله معنى قوله:(إذا رأتني سقطت بكارها).

وهو ما عزاه ابن يعيش إلى سيبويه صراحة، فقال: "وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوساً... فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر، فكأنك قلت: قعدت فجلست جلوساً، وهو رأي سيبويه؛ لأن مذهبه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه، كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر"[4].

---

[1] أمالي ابن الشجري:395/2.

[2] المقتضب: 204/3، وشرح عيون كتاب سيبويه: 125، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان القاهرة، ط/1، 1404هـ- 1984م.

[3] الكتاب:357/1-358.

[4] شرح المفصل:112/1.

وتابعه في ذلك ابن خروف [1]، في حين عزاه أبو حيان إلى الجمهور [2]، وذهب إليه من المفسرين ابن عطية[3].

أما ابن يعيش[4]، وأبو حيان [5]، وابن عقيل [6] فقد نسبوا إلى المازني أن هذه المصادر منصوبة بالأفعال المذكورة قبلها؛ لاتفاقهما لفظاً ومعنى.

وهو مذهب السيرافي [7]، والعكبري [8]، وابن يعيش [9]، وابن الحاجب [10] واختاره ابن مالك فقال: "والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظاً كونه معمولاً لموافقه معنى"[11]، ورجحه الرضي معللا ذلك بـ"أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه" [12]، وعليه أكثر النحويين، قال ابن يعيش: "أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور، لاتفاقهما في المعنى"[13].

---

[1] ارتشاف الضرب: 1354/3.

[2] المصدر نفسه: 1355/3.

[3] المحرر الوجيز: 125/16، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية، بيروت ط/ 1 1413هـ- 1993م.

[4] شرح المفصل:112/1.

[5] ارتشاف الضرب:1354/3.

[6] المساعد على تسهيل الفوائد:467/1، تحقيق: د. محمد بركات، منشورات جامعة أم القرى، د-ط، 1400 هـ- 1980م.

[7] ارتشاف الضرب: 1354/3.

[8] التبيان في إعراب القرآن:468/2. تحقيق: علي محمد البجاوي. نشره الحلبي وشركاه، د-ت، ط .

[9] شرح المفصل:274/1.

[10] الإيضاح في شرح المفصل:222/1، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر ط/ 1، 1425 هـ-2005م.

[11] شرح التسهيل:182/2-183.

[12] شرح الرضي :303/1.

[13] شرح المفصل:112/1.

ووجه استدلال هذا الفريق، أشار إليه ابن عقيل: بـ"أن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل، والقليل كونه من غير لفظه؛ فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه"[1].

واحتج ابن مالك على ذلك بدليلين:

الأول: أنه لا حاجة لجعله مقدراً.

الثاني: أنه لو كان المخالف لفظاً لا ينتصب إلاَّ بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه نحو :(حلفت يميناً)، و **قوله تعالى:**﴿**فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ**﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿**فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾ [3]، فهذه وأمثالها لا يمكن أن يُقدّر لها عامل من لفظها، بل لابد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظاً، ووجب اطرَّاد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه[4].

وعلى ذلك فـ(يميناً وكلَّ وثمانين) في الشواهد السابقة نابت عن المصدر ولا يتأتى هنا إضمار فعل؛ إذ ليس لها فعل من لفظها، فالناصب لها الفعل قبلها وهو موافق لها في المعنى دون اللفظ.

وذهب الأخفش إلى جواز نصبه بالفعل الظاهر، أو بتقدير فعل من لفظه فيما يفهم من كلامه عند قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾ " فجعل النَّبَاتَ" المصدر، والمصدر (الإنْبات)؛ لأن هذا يدل على المعنى" [5]، كما يفهم عند تفسيره لقوله تعالى:﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا**﴾، " فلم يجيء بمصدره ومصدره(التَبَتُّل)"[6].

---

[1] المساعد:467/1.

[2] النساء/129.

[3] النور/4.

[4] شرح التسهيل:183/2.

[5] معاني القرآن للأخفش:424.

[6] المصدر نفسه:426.

وتابعه في ذلك الزمخشري[1]، وابن الشجري [2]، وأشار الجرجاني إلى احتمال جواز الوجهين(التقدير، أو الفعل الظاهر) لقوله: " تَبَسَّمتُ وَمِيض البرق! لأن هذا النحو يُحمل على إضمار نحو: تبسمتُ وومضتُ وميض البرق ويستغنى عن ذكره لدلالة تبسمت عليه، ويتأول على أن يكون وميض منصوباً بنفس تبسمت!؛ لأنه لما كان بمعناه قام مصدره مقامه، فكأنه قيل: تبسمت تبسم البرق فالوميض تبسم في المعنى...وكذا جميع المصادر التي تقع وقع غيرها كقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**﴾ على الوجهين: إما أن يكون على تقدير: أنبتكم فنبتم إنباتاً ثم أضمر؛ لأن الإنبات يدل على النبات، وإما أن يكون منصوباً بنفس أنبتكم؛ لأن النبات داخل في ضمن الإنبات، فحقيقة(أنبته) جعله ينبت، فهو إذاً في دخوله تحته كالقرفصاء في دخوله تحت القعود"[3].

ونسب أبوحيان والسيوطي[4] إلى أبي علي الفارسي وابن جني وابن عصفور التفصيل في المسألة، فإن كان المفعول المطلق للتوكيد نحو(قعد جلوساً) عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه، وإن كان لغير ذلك عمل فيه الظاهر.

أمَّا المبرد فوافق مذهب شيخه المازني في جواز إعمال الفعل في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه؛ لاتفاقهما في المعنى، أو في المعنى واللفظ ولايختلف الإعراب، فهما منصوبان بالفعل المذكور مشتقاً من ذات المصدر ويخالف مذهب سيبويه في أن المصدر لا ينتصب إلا بعامل من لفظه، ويوافقه في إعرابه بفعل مقدر، لقوله في(باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر): " فأما قول الله عز وجل: ﴿**كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ**﴾[5]، فلم ينتصب(كتاب) بقوله:(عليكم) ولكن لما قال تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**﴾، أعلم أن هذا مكتوب عليهم فنصب(كتاب الله)

---

[1]) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :143/4، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، د–ت–ط.

[2]) أمالي ابن الشجري:618/4.

[3]) المقتصد في شرح الإيضاح:587/1.

[4]) ارتشاف الضرب:1355/3، وهمع الهوامع:99/3–100.

[5]) النساء/24.

للمصدر؛ لأن هذا بدل من اللفظ بالفعل، إذ كان الأول في معنى كتب الله عليكم وكتب عليكم. قال أبو كبير الهذلي[1]:

مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاّ مَنْكبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ

لأنه ذكر ما يدل على أنه طيان من الطي فكان بدلا من قوله(طوى)، وكذلك قوله[2]:

إذا رأَتْني سَقطت أَبْصَارُهَا دَأْبَ بِكارٍ شايَحتْ بِكارُهَا

لأن قوله:(إذا رأتني)، معناه كلما رأتني، فقد خبَّر أن ذلك دأبُها، فكأنه قال: تدأبُ دأب بِكار؛ لأنه بدل منه.

ومثل هذا- إلاَّ أن اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة- قوله عز وجل: ﴿**وتَبَتَّلْ إِلَيهِ تَبْتِيلاً**﴾ على: وبتِّل إليه، ولو كان على تبتَّل لكان تبتُّلا، وكذلك: ﴿**وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نباتاً**﴾ ، لو كان على أنبت لكان إنباتا ولكن المعنى-والله أعلم- أنه إذا أنبتكم نبتم نباتا"[3].

ويؤيد ذلك أيضاً قوله:" واعلم أَنَّ الفعلين إذا اتَّفقا في المعنى، جاز أَن يحمل مصدر أَحدهما على الآخر؛ لأَنَّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه وذلك نحو قولك: أَنا أَدَعُك ترْكاً شديداً، وقد تطوّيت انطواءً لأَنَّ تطوّيت في معنى انطويت، وقال امرؤ القيس[4]:

(وَصِرْنَا إِلَى الحُسْنَى وَرَقَّ كلاَمُنَا) وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعبةً أيَّ إذْلاَلِ

ولو كان على ذلت لكان: أي ذل، لكن رضت في معنى أذللت"[5].

بيد أن الرضي نسب إليه خلاف ذلك وهو أنه ينصب بالفعل الظاهر، وفاقاً لمذهب المازني فقال: "ومذهب المازني والمبرد والسيرافي، أنه منصوب بالفعل الظاهر"[6]، وكذلك نسب إليه أبو حيان خلاف كلامه وهو أنه ينصب بفعل مضمر

---

(1) الكتاب:359/1، والمقتضب:204/3، والخصائص:309/2.

(2) الكتاب:357/1.

(3) المقتضب:204/3.

(4) ديوانه: 78، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، القاهرة، ط/4، 1984 م.

(5) المقتضب:73/1-74.

(6) شرح الرضي:303/1.

والظاهر دليل عليه، فقال: "والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل على ذلك الفعل المضمر، وإلى هذا ذهب المبرد"[1].

أما النحاس فقد أخذ برأي المبرد، وذلك عند قوله تعالى: " ﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نباتاً**﴾ ، فقال: "ومصدر أنبت إنبات، إلا أنَّ التقدير: فنبتّم نباتاً" [2]، وتابعه في ذلك مكي بن أبي طالب عند الآية نفسها فقال: " نبات مصدر لفعل دلَّ عليه(أنبتكم)، أي: فنبتم"[3].

ويبدو للباحث أن ما نُسب إلى سيبويه غير دقيق، فظاهر كلامه يدل على جواز الأمرين: النصب بالفعل الظاهر قبله، أو بالفعل المضمر في قوله:
"فما لا يكون حالاً ويكون على الفعل، قول رؤبة[4]:

لَوَّحَها من بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ تَضميرَك السابقَ يُطْوَى للسَّبَقْ

وإن شئت كان على: أضمرها، وإن شئت كان على: لوحها؛ لأن تلويحه تضمير"[5]، وكذلك ما نُسب إلى المبرد، فلعل رأيه في المسألة ورد في أحد كتبه التي لم تصل إلينا.

ويرجّح الباحث الرأي القائل بأن العامل هو الفعل الظاهر، إذا القول بأن الناصب للمصدر فعل مقدر من لفظه لا يطرد في نحو(حلفت يميناً)؛ لأنه لا يمكن أن يُقدر لها عامل من لفظها إذ لا فعل لها، بل العامل فيها الفعل الموافق لها معنىً لا لفظاً، وأن الفعل الموجود يطلب المصدر في المعنى في هذه المسألة، ويقتضي ذلك أن يعمل فيه، والمعول عليه عدم الحاجة للتقدير.

وكذلك خالف المبرد سيبويه في تقدير العامل للمصادر المختصة النائبة عنه–وهي نوع من أنواعه–مثل: قعد القرفصاء، ورجع القهقرى، قال أبوعلي الفارسي:

---

[1] التذييل والتكميل:142/7.

[2] إعراب القرآن المنسوب للنحاس: 40/5.، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، د– ط 1988م.

[3] مشكل إعراب القرآن: 761/2. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 2 1405هـ– 1984م.

[4] ديوانه:104، والكتاب:358/1، وشرح أبيات سيبويه للنحاس:322/1.

[5] الكتاب:358/1.

"ويتعدى الفعل إلى ما كان ضرباً من الحدث، وإن لم يشتق من لفظه" [1] وقال ابن منظور إنه: "من باب رجع القهقرى واشتمل الصماء"[2].

فمذهب سيبويه أنها منصوبة على المصادر بما قبلها، أي: عمل فيها الفعل الظاهر؛ لأنَّ(القرفصاء) نوع من القعود، فإذا عمل الفعل(قعد) في القعود الجامع لأنواعه، كان عاملاً في نوع منه لدخوله تحت الجنس، لقوله: "واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لِيدلّ على الحدث، ألا ترى أنَّ قولك: قد ذَهَبَ بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ، وإذا قلت: ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنَّ(ذهَبَ) قد دلّ على صِنف وهو الذّهاب، وذلك قولك: ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد، وقَعَدَ قعدة سَوء، وقَعدَ قَعدتينِ لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتينِ، وما يكون ضرباً منه فمن ذلك: قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَرى؛ لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه"[3].

فهذا النوع من المصادر عند سيبويه منصوب بالفعل قبله لا بفعل مقدر وتابعه في ذلك الزمخشري [4]، وذكر العكبري أن" من النحويين من قال: ينتصب بفعل محذوف دلَّ عليه(قعد)، تقديره: تقرفص القرفصاء" [5]، ثم وصف هذا القول بالتعسف، فقال: "وفي ذلك تعسُّف مستغنى عنه؛ لأنَّ(تقرفص) لو استعمل لكان بمعنى(قعد)، فإذا وجدت لفظة(قعد) كانت أولى بالعمل إذ هي أصل(تقرفص)"[6].

وه ذا الرأي عزاه الرضي إلى الكوفيين فقال: "وعند بعض الكوفيين: هو منصوب بفعل مشتق من لفظة، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل، تقهقر القهقرى وتقرفص

---

[1] الإيضاح العضدي:194.

[2] لسان العرب(رجل) .

[3] الكتاب:34/1–35.

[4] المفصل:62.

[5] اللباب في علل البناء والإعراب:98/1.

[6] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

القرفصاء"[1]، وأيده في هذه النسبة أبو حيان لقوله: "وهذا مذهب طائفة من الكوفيين يقدرون العامل في رجع القهقرى: رجع يقهقرُ القهقرى" [2].

ونص الأنباري على مخالفة ابن السراج لسيبويه في أن(المصدر المختص) صفة لمصدر محذوف، ثم رجح مذهب سيبويه فقال: " فإن قيل: فعلى ماذا ينتصب قولهم: قعد القرفصاء ونحوه؟، قيل: ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله؛ لأن القرفصاء لما كانت نوعا من القعود والفعل الذي هو قعد يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها، تعدى إلى القرفصاء التي هي نوع منه؛ لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذ كان داخلا تحته، هذا مذهب سيبويه، وذهب ابن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير فيه: قعد القعدة القرفصاء، إلا أنه حذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف، ومذهب ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[3].

كما لاحظ الباحث أن سيبويه نصب(القهقرى) وهو مصدر الفعل قبله بحجة أنه ليس له فعل من لفظ مصدره، وأن الكوفيين اشتقوا له فعلاً من مصدره ونصبوه به.

أما المبرد فنسب إليه ابن السراج القول بأن مثل هذه الأسماء النائبة عن المصادر، إنما هي حِلي وتلقيبات وُصفت بها المصادر، فقال:" قال أبو العباس قولهم: (القرفصاء واشتمل الصمّاء ورجع القهقرى)، هذه حليٌّ وتلقيباتٌ لها وتقديرها: اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم"[4].

وأيده ابن يعيش في هذه النسبة فقال: "وقال أبو العباس هذه حُلِيٌّ وتلقيبات وُصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها، فإذا قال: رجع القهقرى فكأنه قال: الرجعة القهقرى، وإذا قال: اشتمل الصماء، فكأنه قال: الاشتمال الصماء، وإذا قال:

---

(1) شرح الرضي:300/1.

(2) التذييل والتكميل:145/7.

(3) أسرار العربية:81.

(4) الأصول في النحو:160/1.

قعد القرفصاء، فكأنه قال: القعدة القرفصاء، والفرق بين انتصابه، إذا كان صفة، وبين انتصابه إذا كان مصدراً- وإن كان العامل الفعل في كلتا الحالين- أن العامل فيه، إذا كان مصدراً، عمل مباشرة من غير واسطة وإذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدّر [1]، وجعل العكبري هذا الرأي منسوباً لبعض البصريين، لقوله: "ومن البصريين من قال: هو صفة لمصدر محذوف، تقديره: القعدة القرفصاء فعلى هذا في الكلام حذف، ولكن العامل الصفة، العامل في الموصوف، غير أنه بواسطة"[2].

أما أبو حيان فقد خالف المبرد، فوصف كلامه بأنه ليس بجيد، وعلله فقال: "وهذا ليس بجيد؛ لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوباً، ولا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه"[3].

وقد وافق جماعة من النحاة المبرد منهم، الرضي [4]، وابن هشام [5]، وخالد الأزهري[6]؛ غير أن أصحاب هذا الرأي واجهوا اعتراضاً من جهات عدة منها:

- التقدير والتأويل، قال الرضي: "الإضمار خلاف الأصل" [7]، وقال أيضاً:"الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه" [8]، وقال الأنباري: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[9].

- مخالفته المسموع عن العرب. قال الرضي: "وعدم السماع وقوع هذه الأسماء وصفًا لشيء" [10]، ومخالف للجمهور، لقول الأنباري: "والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه"[1].

---

[1]) شرح المفصل:112/1.

[2]) اللباب في علل البناء والإعراب:175/1-176.

[3]) التذييل والتكميل:145/7.

[4]) شرح الرضي:309/1.

[5]) أوضح المسالك:213/2.

[6]) شرح التصريح:496/1.

[7]) شرح الرضي:518/1.

[8]) المصدر نفسه:303/1.

[9]) البحر المحيط:288/1.

[10]) شرح الرضي:300/1.

ويرى الباحث أن مذهب الجمهور هو الراجح لسببين هما:

الأول: أنه يستند إلى دعوى لا تميل إلى التقدير والتأويل، ومتى حُمِل الكلام بدونه كان أولى، قال أبو حيان: "لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار [2].

الثاني: ميل العربية إلى التعبير بالعبارة الموجزة المؤدية للغرض دون حاجة إلى التطويل، فالتعبير بـ(رجع القهقرى) أغنى عن أن نذكر معه أي كلمة لأنه تركيب تام يحسن السكوت عليه، بل إنه بهذه الصورة يحمل قيمة دلالية تفيد المعنى، لقول ابن مالك: "وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان النوع نحو: سرت خببا عدواً، ورجعت القهقرى، وقعدت القرفصاء"[3].

ب- المصدر بلفظ اسم الفاعل:

يرى سيبويه وجوب حذف ناصب المصادر التي جاءت للتوبيخ مع استفهام أو بدونه، لقوله: "هذا باب ما يَنتصب من الإِسماء التي أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل استفهمتَ أو لم تَستفهم، وذلك قولك: أَقائماً وقد قَعَدَ الناسُ، وأَقاعِداً وقد سار الركب؟. وكذلك إنْ أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم تقول: قاعِداً عَلِمَ اللهُ، وقد سار الركبُ، وقائماً قد عَلِمَ اللهُ، وقد قَعَدَ الناسُ، وذلك أنَّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أنْ يُنَبِّهَهُ، فكأَنَّه لَفَظَ بقوله: أ تقومُ قائمًا؟ وأَ تَقعُد قاعدًا؟، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[4].

وذكر الأشموني أن علة ذلك عدم جواز الجمع بين العوض والمعّوض عنه وأنها أسماء فاعلين منصوبة على الحال العامل فيها أفعال من ألفاظها[5].

فعلى ذلك يكون إعراب سيبويه لـ(قائما) في المثال السابق حالاً مؤكدة والتقدير: أ تقوم قائماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وأيده في ذلك الأعلم الشنتمري بأن: " القول

---

(1) أسرار العربية:175-176.

(2) البحر المحيط:159/1.

(3) شرح التسهيل:180/2.

(4) الكتاب:340/1-341 .

(5) شرح الأشموني:327/2.

فيه ما قاله سيبويه: إنه حال لا مصدر؛ لأنَّه قد تكون الحال توكيداً، كما يكون المصدر تأكيداً، وإنْ كان الفعل قد دلَّ عليه"[1].

وكان الرضي ينسب إلى سيبويه أنه يعربها صفة قائمة مقام المصدر والتقدير: أتقوم قياماً [2]، والصحيح أنه يعربها حالا مؤكدة [3]؛ في حين ذهب الزمخشري [4]،إلى أنها صفة قائمة مقام المصدر والتقدير: أ تقوم قياماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ.

أما المبرد فقد نسب إليه أبوحيان وجها آخر خالف به مذهب سيبويه، ثم خطأه، وهو أنه يعرب ما كان مثل هذه الصفات مصادرَ جاءت على وزن فاعل لأنَّ لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وإذا جاء ذلك صُرِفَ إلى أنَّه مصدرٌ لا اسم فاعلٍ، كقولهم: قائماً تريد: قياماً فقال: "وزعم المبرد أن انتصاب أقائماً وأ قاعداً وعائذاً على أنها مصادر، وجاءت على فاعل، كقولهم: فُلِجَ فَالجاً، نحو: العافية والعاقبة، فكأنك قلت: أقياماً، وأقعوداً وعياذاً، لأن الحال المؤكدة تضعف... وما ذهب إليه المبرد ليس بصحيح؛ لأن الحال المؤكدة جاءت في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾[5]...، ولأنه ثبت أن عائذاً وقائماً وقاعداً، أسماء فاعلين بلا خلاف والمصدرية فيها دعوى لا دليل عليها"[6].

ونسبه إلى المبرد أيضاً ابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، وابن عقيل [9]، والواقع أن المبرد وافق مذهب سيبويه في إعراب(قائماً) حالاً مؤكدة؛ لقوله: "وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت: أقائما وقد قعد الناس، فإنما جاز

---

[1]) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 381/1، تحقيق: د. زهير سلطان، معهد المخطوطات ،الكويت، ط/ 1 1407هـ-1987م

[2]) شرح الرضي:49/2.

[3]) الكتاب:340/1-341.

[4]) المفصل:64.

[5]) النساء/79.

[6]) التذييل والتكميل:221/7- 222.

[7]) شرح المفصل:123/1.

[8]) شرح التسهيل:194/2.

[9]) المساعد:481/1.

ذلك؛ لأنه حال والتقدير: أتثبت قائما، فهذا يدلك على ذلك المعنى" [1]، وقوله: "هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين، ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة، فهي منصوبة على ذلك خبرًا كانت أو استفهاما، وذلك قولك: أقائما يا فلان وقد قعد الناس، وذلك أنه رآه في حال قيام فوبخه بذلك، فالتقدير: أتثبت قائما وقد قعد الناس..."[2]، بيد أنه خالفه في تقدير العامل، فسيبويه يقدره من لفظ الوصف، أي: أتقوم قائماً، والمبرد يقدره: أتثبت.

وهو ما أشار إليه الشيخ عضيمة لقوله: "ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه على وفاق مع المبرد في أن نحو: أَقَائِماً، وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، حال حذف عاملها، والخلاف بينهما في تقدير العامل، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف، أي: أتقوم قائماً والمبرد يقدر العامل: أتثبت"[3].

فلعل النحاة الذين نسبوا الرأي إلى المبرد، اعتمدوا على قوله في كامله: " جاء المصدر على فاعل، كما جاء اسم الفاعل على المصدر، يقال: قم قائماً، فيوضع في موضع قولك: قم قياماً، وجاء من المصدر على لفظ(فاعل) حروفٌ، منها: فلج فالجا، وعوفي عافية "[4]، وقوله: " قلما يجيء المصدر على فاعل، فمما جاء على وزن(فاعل): قولهم: عوفي عافيةً، وفلج فالجاً، وقم قائماً: أي قم قياماً"[5].

والراجح عند الباحث مذهب سيبويه وهو أن(قائما) ونحوه، تعرب حالاً وتكون توكيداً، كما يكون المصدر تأكيداً، ولا تدل على المصدرية في غير الأمكنة التي يُدَّعى فيها أنها تفيد المصدرية، فدلالتها عليها في هذه الأمكنة اشتراك ومخالفة للاستعمال المجمع عليه فلا يقبل مجرد الدعوى، وهو ترجيح ابن مالك [6] وابن يعيش الذي قال: "والذي قدَّره سيبويه لا يمتنع؛ لأنَّ الحال قد يَرِد مؤكِّداً كما يرد المصدر مؤكِّداً، وإِنْ كان الفعل قد دلَّ على ما دلَّ عليه اسم الفاعل، قال–الله

---

[1] المقتضب :229/3.

[2] المقتضب:264/3.

[3] هامش المصدر نفسه:229/2.

[4] 156/1.

[5] 464/1.

[6] شرح التسهيل: 194/2 .

تعالى-: ﴿**وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾، فذكَر(رسولاً) وإنْ كان الفعل قد دلَّ عليه على سبيل التأكيد"[1].

وما يدل أنها ليست مصدراً؛ امتناع مجيئها في الأمكنة المتمحضة للمصدرية، نحو قعدت قعوداً طويلاً، وقعدت قعودَ خاشع، فلو جعلت(قاعداً) في أحد هذه الأمكنة لم يجز، وكذلك أن الاستفهام هنا تضمن توبيخ المخاطب حال كونه مخالفاً لما عليه الآخرون.

ثانيا-المفعول فيه:

تباينت آراء النحاة في حد المفعول فيه، فجعل له سيبويه وصفًا ولم يجعل له تعريفاً معيناً، في قوله: "هذا باب وُقوع الأسماء ظُروفا وتصحيح اللفظ على المعنى، فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه، وهو يجعله ظرفاً، فيقولُ: اليومَ أو غداً أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة، وتقول: متى سِيرَ عليه، فيقول: أَمْسِ أَوْ أَوّلَ من أَمسِ فيكونُ ظرفاً على أنه كان السَّيرُ في ساعةٍ دونَ سائر ساعات اليوم، أو حين دون سائر أحيانِ اليوم، ويكونُ أيضاً على أنه يكون السَّيرُ في اليوم كلَّه؛ لأنَّك قد تقول: سِيرَ عليه في اليوم، ويُسارُ عليه في يوم الجمعة، والسَّيرُ كان فيه كلَّه"[2].

في حين قدّر ابن السراج ما كان منصوباً منه بـ(في) فقال: " فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني(في) فيحسن معه، فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى(في) وإن لم تذكرها، ولذلك سُمِّيت إذا نصبت ظروفا؛ لأنها قامت مقام(في)، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم ثم قيل لك: أكْنِ عن اليوم قلت: قمت فيه، وكذلك يوم الجمعة ويوم الأحد والليلة وليلة السبت، وكذلك نكراتها، نحو قولك: قمت يوما وساعة وليلة وعشيا وعشية"[3].

---

[1]) شرح المفصل:123/1.

[2]) الكتاب:216/1.

[3]) الأصول في النحو:190/1.

أما الصيمري فقد داخل بين باب الحال وباب الظرف في تعريف المفعول فيه: فقال: "وأما المفعول فيه فشيئان: أحدهما: الحال، والآخر :الظرف، الحال كقولك: ذهب زيد ماشياً، أي: ذهب في حال مشيه، والظرف نحو: زيد أمامك أي: زيد في هذا المكان، وكذلك صمت يوم الخميس، أي في يوم الخميس" [1] وعرفه ابن الحاجب بأنه: "ما فُعِل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان"[2].

وعرفه أبو حيان بأنه" الاسم المنصوب المتضمن معنى(في)، الواقع ظرفا" [3]، وهو الذي رجحه الرضي ورأى أن " الأولى أن يقال: هو المقدر بـ(في) من زمان أو مكان، فعل فيه فعل مذكور"[4]، أي: دل على ظرف زمان وقوع الحدث أو مكانه.

أما العكبري، فقد تأوَّل الظرف بـ(في)، ورأى أن " الذي يطلق عليه الظرف عند النحويين ما حسن فيه إظهار(في)، وليست في لفظه؛ لأن الحرف الموضوع لمعنى الظرفية(في)، فإذا لم تكن ودل الاسم عليها، صار مسمى بها ولم يبن الظرف؛ لأنه لم يتضمن معنى(في) بدليل صحة ظهورها معه، ولو كان متضمنا معناها، لم يصح إظهارها معه، كما لا يصح ظهور الهمزة مع أين وكيف، وإنما حذفت(في) للعلم بها"[5].

ولعل أوضح صورة تبين ماهية المفعول فيه هو نص الجرجاني: " المفعول فيه: ما فعل فيه مذكور لفظاً أو تقديراً"[6].

والمفعول فيه عند جمهور النحويين، ثلاثة أنواع:

الأول: اسم دال على الزمان أو المكان دلالة أصلية، مثل: وقت، يوم، شهر.

---

[1] التبصرة والتذكرة:255/1، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/ 1 1402هـ-1982م.

[2] شرح الرضي:487/1.

[3] التذييل والتكميل:248/7.

[4] شرح الرضي:487/1.

[5] اللباب في علل البناء والإعراب:271/1.

[6] التعريفات:242، شركة مكتبة ومطبعة مصطفي البالي الحلبي، مصر، د- ط، 1357هـ- 1938م.

الثاني : اسم دال عليهما دلالة عارضة، مثل: العدد المميز بالزمان، أو المكان نحو: حاربنا العدو عشرين يوماً، ومثل: المصدر النائب عنهما، نحو: زرتك صلاة العصر وقدوم الحاج.

الثالث: اسم جارٍ مجرى اسم الزمان، وهي مجموعة من الألفاظ المسموعة التي وردت منصوبة لتضمنها معنى(في)، ومن هذه الألفاظ(غير شك، جهْد رأي ظنّا مني، أحقا).

وما يعوَّل عليه الباحث هنا نماذج لمسائل خالف فيها المبرد سيبويه:

أ- العامل في المفعول فيه:

العامل في المفعول فيه نوعان:

أحدهما : أن يكون مذكوراً، وهذا هو الأصل، كما في صمت يوم الخميس. قال تعالى:﴿**فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ**﴾[1]، وقال تعالى:﴿**وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[2]، فكلٌ من (يوم، وفوق) ظرف مذكور، هو عند جمهور النحويين اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، ويكون إما الفعل، أو ما يشبهه، وهو اسم الفعل، أو المصدر، أو الاسم المشتق، وإما المؤول بالفعل، وشرط الفعل عندهم أن يكون تاماً، خلافاً لابن هشام الذي جوَّز كون الفعل ناقصاً[3].

الثاني : أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك إذا دل عليه دليل، كأن يقال: متى سافرت؟ فتقول: يوم الخميس، وأين صليت؟ فتقول: حول الكعبة، أو أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك إذا وقع الظرف خبراً، نحو: الكتاب عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿**الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾[4]، أو وقع الظرف صفة، نحو: أعجبني رجل عندك. ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ**﴾[5] فـ(عند) صفة لـ(يوماً) أي: يوماً كائناً عند ربك، أو وقع الظرف حالاً، نحو: مررت بخالد عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا**

---

[1]) الأنفال/12.

[2]) يونس/60.

[3]) مغني اللبيب:2/117-118.

[4]) الأنفال/42.

[5]) الحج/47.

إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَآفَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [1] فـ(فوق) ظرف متعلق بمحذوف حال من(الطير)، أو وقع الظرف صلة، نحو: أكرمت الذي عندك، ويجب تقدير العامل في الظرف الواقع صلة فعلاً؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

ومنشأ الخلاف بين المبرد وسيبويه في هذه المسألة يدور حول عامل نصب المفعول فيه، فسيبويه أشار إلى أن العامل فيه هو ما قبله من الكلام، من غير تحديد لنوعه، في" باب ما يَنتصب من الأماكِنِ والوَقت وذاك؛ لأنَّها ظُروفٌ فيها الأشياءُ، وتكون فيها، فانتَصب لأنّه موقوعٌ فيها ومَكون فيها، وعَمِلَ فيها ما قبلها كما أَنَّ العِلْمِ إذا قلتَ أنت الرَّجُلُ عِلْماً، عَمِلَ فيه ما قبله"[2].

فمرد الأمر عند سيبويه إلى المعنى، في حين نسب الأنباري الرأي نفسه إلى البصريين جميعًا فقال: " ذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيد استقر أمامك، وعمرو استقر وراءك، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك"[3]، ثم ذكر حجتهم في ذلك بـ "أن الأصل في قولك: زيد أمامك وعمرو وراءك في أمامك وفي ورائك؛ لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة، يراد فيه معنى(في) و(في) حرف جر وحروف الجر، لابدّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك: عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو ولو قلت: من زيد، أو إلى عمرو، لم يجز، حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به فدل على أن التقدير في قولك: زيد أمامك وعمرو وراءك، زيد استقر في أمامك وعمرو استقر في ورائك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو(استقر)، مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف"[4].

وقد رجحه العكبري بأنه: " هو أولى من تقدير فعل آخر...(ذلك) أن الاستقرار هو الحصول المطلق، وغيره فعلٌ معينٌ، ولا دلالة في اللفظ على نوع

---

[1] الملك/19.

[2] الكتاب:1/403-404.

[3] الإنصاف:1/245.

[4] المصدر نفسه:1/246.

مخصوص من الأفعال، بخلاف الحصول المطلق؛ فإنه محتمل لجميع أنواع الفعل وكونه ظرفاً، يدل على الحصول المطلق... "[1].

في حين نظر الكوفيون إلى معنى التركيب في الجملة، فذهبوا إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو: زيد أمامك وعمرو وراءك وما أشبه ذلك، وذكر الأنباري أن الكوفيين احتجوا لذلك بأنك إذا قلت: "زيد قائم وعمرو منطلق كان(قائم) في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فإذا قلت: زيد أمامك وعمرو وراءك، لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ولا وراءك في المعنى هو عمرو، كما كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما" [2]؛ غير أن الأنباري حكم على فساد هذا القول، واحتج بأنه " لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبًا؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا، فكان ينبغي أن يقال: زيدًا أمامك وعمرًا وراءك، وما أشبه ذلك، فلما لم يجز ذلك، دل على فساد ما ذهبوا إليه"[3].

وذهب ثعلب إلى أن الظرف منصوب بفعل محذوف، غير مقدَّر، وأوضح علة نصبه بـ"أنّ الأصل في قولك:(أمامك زيد): حلَّ أمامك؛ فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظّرف منه، فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل"[4].

في حين بيّن الرضي أن علة نصب ظرف الزمان هي مدلول الفعل فكان حقّه أن يطّرد في مدلوله؛ أمّا المكان فنُصب بالفعل للمشابهة الحاصلة بينه وبين اسم الزمان، ولعدم دلالة الفعل على شيء منه دلالة لفظية، فقال: "واعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان؛ لأن بعض الأزمنة، أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله فَاطّردَ النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على

---

[1]) التبيين:376.

[2]) الإنصاف:247/1.

[3]) المصدر نفسه:247/1.

[4]) المصدر نفسه :245/1، والتبيين:377.

شيء منه، بل دلالته عليه عقلية لا لفظية؛ لأن كل فعل لا بدَّ له من مكان، نصَب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل"[1].

أما المبرد فقد صرح بأن العامل في الظرف هو الفعل، أو ما في معناه خلافاً لسيبويه، لقوله: "اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل، فمجراه مجرى المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبته–إذا انتصب–على أنه مفعول فيه وذلك قولك: سرت يوم الجمعة وجلست خلف زيد... فأما ما يكون في معنى الفعل فينتصب به"[2].

ونسب ابن هشام هذا الرأي إلى ابن درستويه والفراء[3].

فالمبرد يرى أن الفعل نفسه وهو عامل لفظي، أحق بالعمل من معناه، خلافاً لظاهر كلام سيبويه ال ذي يفهم منه أنه يجيز نصبه بتقدير ناصب قبله، لقول سيبويه: "وعمل فيها ما قبلها"[4].

ويبدو للباحث أن الذي دفع سيبويه إلى القول بأن العامل في الظرف هو(معنى الفعل) المقدر في(أما)، لِمَا فيها من معنى الفعل في نحو قولك: وأمَّا في الدار فإن زيداً جالس، إذ الأصل المقرر عند النحاة، أنه لا يتقدم خبر(إنَّ) على اسمها، إذا كان اسماً ظاهراً، فلا يعمل فيما تقدمه، فَيُضعْفُ(إنَّ) عن العمل، فجعل سيبويه يذهب إلى معنى الفعل كعامل في الظرف، أما المبرد فقد خالف هذا الأصل المفترض، ورأى أن العامل اللفظي أحق بالعمل من معنى الفعل.

---

(1) شرح الرضي:491/1.

(2) المقتضب:328/4–329.

(3) مغني اللبيب:52/1.

(4) الكتاب:404/1.

ب- ظرف المكان المختص.

قال ابن عقيل: ظرف المكان المختص" هو ما له أقطار تحويه "[1]، وقال السيوطي: "هو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد" [2]، وقال أيضاً:"ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة(في)" [3]، وقال الصبان: "ما له صورة، يدرك بالحس الظاهر وحدود من جهاته محصورة" [4]، أي: له اسم يدل عليه، ويحيط بأبعاده، مثل: الدار، المسجد، الطريق.

وعلى ذلك تلتقي التعريفات السابقة في أن ظرف المكان المختص، كلمة ذات دلالة محددة على مكان بعينه تميز عن سواه، وأنه إذا أريد بها معنى الظرفية وجب اتصالها بـ(في) في نحو: جلست في الدار، هذا رأي الجمهور؛ خلافا لابن السراج الذي يرى أن مثل:" مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت، لا يجوز أن يكن ظروفاً؛ لأن لها أقطاراً محدودة معلومة، تقول: قمت أمامك، وصليت وراءك ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد ولا قعدت المدينة "[5].

ومقتضى رأي جمهور النحاة، أنه لا يصح نصب اسم المكان على الظرفية يستثنى من ذلك بضع كلمات مسموعة، وردت معها أسماء الأماكن المختصة منصوبة دون أن تسبق بـ(في)، ومن هذه الكلمات كلمة(الشام، البيت) كما في نحو: دخلت البيت، وذهبت الشام

وقد اختلف العلماء في نصب هذه الأسماء المختصة. فذهب سيبويه إلى أنهما منصوبان على الظرفية تشبيهاً للمختص بالمبهم فقال: " (ذهبت الشام) يشبِّهُه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذٌّ؛ لأنه ليس في(ذهب) دليلٌ على(الشام)، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ، ومثل: ذهبت الشام: دخلت البيت"[6].

---

[1]) شرح ابن عقيل:584/1.

[2]) همع الهوامع:152/3.

[3]) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4]) حاشية الصبان:129/2.

[5]) الأصول في النحو:237/1 .

[6]) الكتاب:35/1 .

فسيبويه يصرّح بأن(ذهبت الشام) شاذٌّ، ويقيس عليه(دخلت البيت)، والشاذّ عنده هو(دخلت البيت) أي: استعماله بغير(في)، فلا ينبغي أن يُفهم منه أنّ سيبويه يعني به الخروج عن القياس والمخالفة للقاعدة النحوية التي تُفضي إلى الخطأ بدليل تجويزه ذلك في موضعين:

الأول: بعد أن أورد كلام العرب : ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، ومُطِرنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرهَ وبطنهَ، قال سيبويه: "... ولكنّهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: دخلتُ البيت، وإنما معناه: دخلتُ في البيت والعامل فيه الفعل"[1].

الثاني : بعد أنْ أوردَ قول بعض العرب: هو منِّى مَعقِدَ الإزَار قالِ سيبويه: "وجاز ذلك كما جاز دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشامَ؛ لأنها أماكنُ وإنْ لم تكن كالمكان"[2].

وقد فسر الأعلم الشنتمري كلام سيبويه السابق بـ" أنَّ الأماكن المختصَّة التي لا تقع ألفاظُها على كلِّ مكان لا تُستعمَل ظرفاً، فكان حكم(الشّام) أنْ لايُستعمَل ظرفاً؛ لأنَّه اسمٌ لبُقعة بعينها، فلمّا قالت العرب:(ذهبت الشّامَ)، وحذفوا حرف الجرِّ –وهو(في) أو(إلى)– علمْنا أنَّ ذلك شاذٌّ خارج عن القياس، وقد ذُهِبَ فيه مع شذوذه مذهبٌ– وإنْ كان ضعيفاً – وذلك المذهب هو أنَّك تعلَم أنّ كلَّ بُقعة وإن اختُصت باسم، كنحو: المسجد والدار، فله اسمٌ يُشارِكُه فيه سائر البقاع، نحو: مكان وموضع؛ ألا ترى أنَّ المسجد مكان، وإنْ كان مسجداً، فكذلك(الشام)هو مكان، وهذا لا يُقاس عليه؛ لأنَّ وضع الشيء في موضع غير موضعه إنما يُسمَعُ سماعاً فيُسَلَّمُ، ولا يُقاس عليه، ومثل(ذهبت الشامَ) قولهم:(دخلتُ البيتَ)"[3].

وذكر السيوطي أن سيبويه أراد أنَّ(ذهبت الشّامَ) شاذّ يُحفَظ ولا يُقاس عليه والأصل فيه استعمال حرف الجرِّ، كما أنّ(دخلتُ البيتَ) كذلك، وإن كان البيت أعمَّ من الشّام، ووجهُ شُذُوذه أنَّ الأصل فيما يُنصَب على الظّرفيّة من الأمكنة أنْ يكون المكان مبهماً، كقولك: سرتُ ميلاً، أمّا ما كان لفظه مختصّاً كالشّام والبيت والدّار...

([1]) المصدر نفسه159/1.

([2]) الكتاب:414/1.

([3]) النكت:168–169.

فحقُّه أنْ لا يتعدى الفعلُ إليه إلا بواسطة حرف الجرِّ، فيقال: ذهبت إلى الشّام، ودخلت في البيت[1]، وذكر الفارقي أن سيبويه كأنه يرى لزوم الفعل(دخل) ولذا عدَّه بمنزلة(ذهب) ونصَب ما بعده على الظّرفيّة شذوذاً[2].

وذهب أبوعلي الفارسي إلى أن قولك: (دخلت البيت، وذهبت الشام) "يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكنَّ حرف الجر حذِف للاتساع"[3].

وذكر الجرجاني أن الاتساع في ظروف المكان المختصة، يكون بحذف حرف الجر، ووصول الفعل الذي لا يتعدى إلى غير المختص من الأماكن [4] وقال نور الدين الجامي: "استعمال (دخلت) مع (في) نحو: دخلت في الدار صحيح، لكن الأصح استعماله بدون (في)"[5].

ورأيُ سيبويه هو مذهب الجمهور قال أبو حيّان: "وممّا جاء من المختصّ وصل إليه- يعني الفعل- بغير واسطة (في) قولُ العرب: رجع أَدْراجَه و(دخلتُ) مع كلِّ ظرفِ مكانٍ مختصٍّ، نحو: دخلتُ البيتَ، ودخلتُ الدارَ، هذا هو الذي عليه الجمهور، شُبِّه ظرفُ المكان المختصّ مع(دخلتُ) بالمكان غير المختصّ"[6].

وقد وافق ابن السّرّاج[7]، مذهب سيبويه، واختاره ابن مالكٍ[8]، وإلى ذلك ذهب ذهب الرضي فقال: "اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت، تَنصبُ على الظرفية، كلَّ مكانٍ دخلتْ عليه مبهماً، كان أو لا، نحو: دخلت الدار، ونزلت الخانَ، وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحُذف حرف الجر أعني: (في) معها في

([1]) همع الهوامع: 153/3.

([2]) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: 312، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، د–ط، 1993م.

([3]) المسائل البغداديات:550.

([4]) المقتصد في شرح الإيضاح:646/1.

([5]) الفوائد الضيائية: 372/1، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق. د–ط،1403هـ – 1983م.

([6]) ارتشاف الضرب: 1435/3.

([7]) الأصول في النحو:197/1.

([8]) شرح التّسهيل:229/2.

غير المبهم أيضاً، وانتصابُ ما بعدها على الظرفية" [1]، وهو اختيار ابن الناظم [2]، وابن يعيش[3]، وابن هشام[4].

ونسب أبو حيان إلى السهيلي تفصيله في المسألة، فإن كان مما يتسع كالبلد العظيم وجب النصب، كقولك: دخلت العراقَ، ويقبح: دخلت في العراقِ، وإن كان مما يضيق كـ(البئر والحلقة)، كان النصبُ بعيداً جداً، فتقول: دخلت في البئر وأدخلت أصبعي في الحلقة [5]؛ غير أن الذي وقفت عليه من كلام السهيلي ترجيحه قول سيبويه بأن(دخل)غير متعد إلى مفعولٍ؛ لأن مصدره الدخول[6].

وقد احتج القائلون بكون(دخل) فعل لازم، قال ابن أبي الربيع: "يجب لما هو بمعناها ألا تتعدى إلا بذلك الحرف، وهذا هو الأكثر وهو الأصل" [7]، أي: أن الاستدلال بالنظير بـ(غرت في الغور) نظير(دخلت) لا تتعدى إلا بحرف جر وكذا الاستدلال بالنقيض، بـ(خرج) نقيض(دخل) وهو لازم فكذلك ما كان ضده غير أن أبا حيان اعترض على مثل هذا الاستدلال، فقال: "لا يلزم من كون الشيء في معنى الشيء أن يعدى تعديته، فضلاً أن يكون نقيضه"[8].

كما احتجوا بقول ابن عصفور: "ولا يجيء في المتعدي إلا قليلاً نحو:اللزوم والنهوك، والحملُ على الأكثر أولى" [9] أي: أن مصدر(دخل) هو الدخول، و(فُعُول) إنما يكثر في غير المتعدي نحو: القعود والجلوس.

---

[1]) شرح الرضي:492/1.

[2]) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:273، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية لبنان ط/1، 1420هـ–2000م.

[3]) شرح المفصل:44/2.

[4]) أوضح المسالك:236/2.

[5]) ارتشاف الضرب:1436/3، والتذييل والتكميل:232/7.

[6]) نتائج الفكر:321 .

[7]) البسيط:461/1.

[8]) البحر المحيط :140/5.

[9]) شرح الجمل لابن عصفور:336/1.

كما احتجوا بما نقله ابن أبي الربيع من أن النقل في(فَعَلَ) اللازم مقيس وفي المتعدي غير مقيس، وقد سُمع: أدخلته الدار ودخلت به، فحمله على القياس أولى[1].

كما احتجوا بما نقله المجاشعي من أن عدم الاطراد، إذ لو كان متعدياً بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به؛ لتعدي بنفسه إلى غير المكان، ولم يحتج معه إلى حرف جر[2].

ونسب أبو حيان إلى الفراء زعمه أن العرب جعلت من أسماء الأماكن والبلاد، ألفاظاً منها: دخلتُ وذهبت، وانطلقت، وحكي أنهم يقولون: انطلقت العراق، وذهبت اليمن، ودخلت الكوفة"[3]، ومن ثم أنكره عليه.

وذهب الأخفش والجرمي إلى أن منصوب(دخل) مفعول به على الحقيقة لا على الاتساع بحذف حرف الجر، أما تعدِّيه بحرف الجر فأصلٌ ثانٍ، فهما أصلان بمنزلة نصحت له ونصحته [4]. قال الرضي: "قال الجرمي: دخلت: متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه "[5]، واحتجا لذلك بما أورده المبرد والأنباري وابن يعيش [6] بأنك تقول: البيتُ دخلته، ولو كان لازماً لتعدى إلى ضميره بحرف الجر لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فهذا هو الغالب، وبأن اطراد وصول دخلت إلى ما بعدها بنفسه، فلا يمتنع من النصب ما كان مثل البيت فتقول: دخلت المسجدَ، ودخلت الدارَ، وأنهم قالوا أيضا: دخلت في الأمر، ولا يقال: دخلت الأمرَ؛ غير أن بعض النحويين ردّوا على الأخفش والجرمي بأدلة كثيرة مبثوثة في كتبهم منها: قول الأنباري إن: "مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر الأفعال اللازمة كـ(قعد

---

(1) البسيط:462/1.

(2) شرح عيون الإعراب: 129، تحقيق:د. عبد الفتاح إسماعيل سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/ 2-1426هـ-2005م..

(3) ارتشاف الضرب:1436/3.

(4) النكت:168، وشرح عيون الإعراب:129 .

(5) شرح الرضي: 492/1.

(6) المقتضب:339/4، وأسرار العربية:83، وشرح المفصل: 44/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور:335/1.

قعودًا)، و(جلس جلوسًا)" [1]، وقول ابن عصفور: إن "نظيره فعل لازم وهو(غرت) ونقيضه فعل لازم وهو(خرجت) فيقتضي أن يكون لازما حملا على نظيره ونقيضه"[2]، وقول ابن أبي الربيع: "وإذا جعلنا(دخل) من قولك: دخلت الدار ليس أصله: دخلت في الدار فيكون متعدياً، ويكون مصدره على (فعول)على غير قياس، ومهما قدرنا على البقاء على الأصل والأكثر فلا ينبغي أن يخرج عنه إلى الشاذ المنكر، فإن قلت: إسقاط حرف الجر أيضاً خارج عن القياس، قلت: إسقاط حرف الجر- وإن كان قليلاً- أكثر من مجيء غير المتعدي على(فعول) وإذا تعارض الضعيفان حمل على أحسنهما وأقلهما ضعفاً"[3].

وذكر ابن عصفور أن من العرب من زعم في(الشام) معنى الجهة؛ ليبقيَ دلالةَ هذه الكلمة على الإبهام، فيكون الفعلُ بذلك جارياً على القياس في التعدي إلى أسماء الأمكنة، فكأنك قلت: ذهبت شأمةً، فينبغي أن يصل إلى شأمة بنفسه لإبهامه وقاسَ عليها ما في معناها نحو: ذهبت اليمنَ؛ لأن اليمنَ فيه أيضاً معنى(يمنةً)، ثم رُدَّ هذا بأن(يمنةً وشأمةً) أنفسهما لو سمي بهما لخرجا من إبهامهما إلى التخصيص، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة|(في)، فالأحرى أن يكون كذلك في الشام واليمن، ورُدَّ أيضاً بما حكاه الفراء من قولهم: ذهبت السوق، فليس في السوق معنى الجهة، ومع هذا تعدى إليه(ذهب) بعد حذف حرف الجر[4].

وهو ما ذكره أبو حيان منسوباً إلى أبي سعيد السيرافي أنه ألزم قائل هذا أن يجيز: ذهبتُ العاليةَ؛ لأنها في معنى العلو، وهذا فاسد عند السيرافي وعلته أن العرب لو سمَّت مكاناً مختصاً يمنة أو شأمة أو علوّاً صار مختصاً، فلا يُوصل إليه إلا بوساطة في[5].

أما المبرد فقد وافق مذهب الأخفش والجرمي في أن منصوب(دخل)مفعول به يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، نحو:(نصحت زيداً) و(نصحت له) فكذلك

---

[1]) أسرار العربية:83.

[2]) شرح الجمل لابن عصفور:436/1.

[3]) البسيط:462/1.

[4]) شرح الجمل لابن عصفور:330/1-331.

[5]) التذييل والتكميل:37/8.

تقول: دخلت الدار ودخلت فيها، ونصه في ذلك: "فإن قال: جلست الدار يا فتى، أو قمت المسجدَ، أو قمت البيت، لم يجز؛ لأن هذه مواضع مخصوصة، ليس في الفعل عليها دليلٌ... فأما دخلت البيت، فإن البيت مفعول، تقول: البيت دخلته، فإن قلت، فقد أقول: دخلت فيه، قيل: هذا كقولك: نصحت له، ونصحته...ألا ترى أن دخلت إنما هو عملٌ فعلته وأوصلته إلى الدار ولا يمتنع منه ما كان مثل الدار تقول: دخلت المسجد، ودخلت البيت، قال الله عز وجل: ﴿**لتدخلُنَّ المَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ ءَامِنِينَ**﴾[1] فهو في التعدي كقولك: عمرت الدارَ، وهدمت الدارَ، وأصلحت الدارَ؛ لأنه فعل وصل منك إليها مثل: ضربت زيداً"[2]، وهو رأيه أيضاً في كتاب الانتصار لابن ولاد[3].

فعلى ذلك يكون المبرد قد خالف سيبويه في المسألة وذهبَ إلى أنَّ الفعل(دَخَلَ) يصل إلى المفعول بنفسه، فهو في التعدي كقولك: عمرت الدار وهدمت الدار، وضربت زيداً، وكذلك تقول: دخلت المسجدَ ودخلتُ البيتَ، ودليلُهُ في ذلك قولُهُ تعالى:﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ ءَامِنِينَ**﴾، وقياسه قولهم: دخلت فيه على قولهم: عبد الله نصحت له ونصحته وخشَّنْتُ صدرَهُ، وخشَّنتُ بصدره، ولذلك أجاز الوجهين، فقال: "إن شئت عدّيتهُ بحرف، وإن شئت أوصلته الفعل، كما تقول: نبَّأتُ زيداً، ونبَّأتُ عن زيدٍ، فيكون نبَّأتُ زيداً كأُعلمتُ زيداً ونبَّأتُ عن زيد كـ(خبَّرتُ عن زيد)"[4].

وقد ردَّ ابن ولاّد رأي المبرد وفرّق بين(نبَّأتُ عن زيد) و(نبَّأتُ زيداً) فقال: "وليس كذلك؛ لأنَّ نبأتُ زيداً معناهُ: أعلمتُ زيداً" [5]، وفي موضع آخر قال: " وأما قول أبي العباس: إن معنى نُبئِّتُ عن زيد غير معنى نُبِّئتُ زيداً... فهذا المفعول إذا ردَّ الفعل إلى ما لم يسمَّ فاعله قام مقام الفاعل وتعدى عن: أن يدخل في المفعول

---

[1] الفتح/27.

[2] المقتضب:4/336-339.

[3] 46-47.

[4] المقتضب:4/238.

[5] الانتصار:48.

الثاني إذا سميت الفاعل وفي المفعول الأول إذا لم يُسمَّ الفاعل، فتقول: نبّأتُ زيداً عن عمرو بكذا، ونبئت عن زيد بكذا وكذا"[1].

في حين صوَّبه ابنُ يعيش في موضع، فقال: "قال أبو العباس هو من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو نصحت زيداً، ونصحت لزيد وشكرت له، فكذلك قلت: دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب؛ لأن لو كان على تقدير حرف الجر؛ لاختص مكانا واحداً، كثر استعماله فيه" [2]، وصوَّب خلافه في موضع آخر فقال: "والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة، وإنما يتعدى بحرف الجر نحو: دخلت إلى البيت"[3].

أما أبو حيان[4] فقد قسَّم هذا القول على قسمين، فجعل النصب على المفعول به قولاً، وتعدي الفعل تارة بنفسه وتارة بحرف الجر قولاً آخر، وذهبَ إلى أنَّهُ إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي، وصل إليه الفعل بـ**(في)** كقولنا: دخلتُ في الأمر، ومنه قوله تعالى:﴿**فَادْخُلِي فِي عِبَادِي**﴾[5]، وإذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً وصل وصل إليه الفعل في الغالبِ بغيرها، كقوله تعالى [6]:﴿**وَادْخُلِي جَنَّتِي** ﴾ [7] في حين ذكر ابن عقيل أنه نُصبَ على التشبيه بالمفعول به[8].

والحاصل في ناصب ظرف المكان المختص أن هذه الآراء مردُّها إلى قولين من حيث تعدي الفعل وعدمه:

الأول: من حيث التعدِّي، حكم على نصبه بأنه مفعول به، ومن حيث عدم التعدي، حكم على نصبه بأحد ثلاثةِ أوجهٍ: أحدها أنه ظرف، وثانيها: أنه مفعول به على حذف حرف الجر، وثالثها: أنه شبيه بالمفعول به.

---

[1] المصدر نفسه:50-52.

[2]) شرح المفصل:44/2.

[3]) المصدر نفسه:63/7.

[4]) ارتشاف الضرب:1435/3.

[5] الفجر/ 29.

[6] الفجر/30.

[7] البحر المحيط: 272/8.

[8]) شرح ابن عقيل:580/1.

الثاني: من جمع بينهما عدّاه تارة بنفسه وتارة بحرف الجر.

وعلى الرغم من تعضيد الآراء لسيبويه، في أن الفعل(دخل) تعدى إلى الظرف بحرف الجر، فإن الباحث يرى قوة الحجة في رأي المبرد، في أنه يأتي تارة متعدياً بنفسه، وأخرى متعدياً بحرف، للأدلة المتعددة على ذلك، فمن مجيئها متعدية بنفسها قوله تعالى:﴿**وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ**﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا**﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿**لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آَمِنِينَ**﴾ [3]، وقوله تعالى:﴿**ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ**﴾[4]، ومن مجيئها متعدية بحرف بحرف قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً**﴾ [5]، وقوله تعالى:﴿**وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا**﴾ [6]، حتى أن الفعل الرباعي من هذه المادة يتعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه، وبحرف أخرى من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ**﴾ [7]، وقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُمْ**﴾[8].

فإذا ذهبنا مذهب سيبويه فإنه يكون لازمًا أبداً، وإذا تعد فعلى حذف حرف الجر استخفافاً؛ ولذا أدى إلى تقدير الحرف في جميع الآيات التي تعدت بنفسها والأولى عدم التقدير والتأويل، ولو كان الأصل فيها اللزوم.

---

(1) الكهف/35.

(2) القصص/15.

(3) الفتح/27.

(4) التَّحريم/10.

(5) البقرة/208.

(6) النَّصر/2.

(7) الأعراف/151.

(8) غافر/8.

ثالثاً: المفعول معه.

وردت على ألسنة بعض النحاة أساليب عربية مثل:(ما صنعتَ وأَبَاكَ ومازلتُ أسيرُ والنيلَ، ولو تُرِكَتِ النَاقَةُ وفَصيلَها لَرَضَعَها)، حيث جاءت الكلمات (أباك، النيل، فصيلها)، منصوبة بعد الواو، قياساً في صحتها على ما ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿**فأجْمِعوا أمرَكُم وشُركاءَكم**﴾[1]، ومن الشعر العربي قول مسكين الدارمي[2]:

فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْد   وقَدْ غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ

وقد اصطلح النحاة على أن تسمى هذه الكلمات المنصوبة مفعولاً معه ولذلك وضعوا له عدداً من التعريفات منها: قول الزمخشري هو: "الاسم المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع" [3]، وقول ابن عصفور هو: " الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى(مع) المضمن معنى المفعول به" [4]، وقول ابن هشام: هو" الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل، أو ما فيه معناه"[5]، وقول ابن مالك: "هو الاسم الاسم التالي واواً، تجعله بنفسها في المعنى كمجرور(مع)، وفي اللفظ كمنصوب مُعدّى بالهمزة"[6].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المفعول معه، هو اسمٌ فَضْلَةٌ مسبُوقٌ بواوٍ بمعنى(مَعَ) تاليةٍ لجملةٍ ذاتِ فِعْل، أو اسْم فيه معنى الفِعلِ وحروفِه مذكُور لِبيانِ ما فُعِل الفِعلُ لِمقارَنَتِه، وبمقتضاه لزم وقوع المفعول معه بعد واو وأن الواو التي يقع بعدها المفعول معه، لابد أن تكون بمعنى(مع)، أي: مفيدة المصاحبة الزمنية مثل: استوى الماءُ والخشبةَ، أو تفيد الاشتراك في الحكم مثل: حضرتُ

---

[1] يونس/71.

[2] ديوانه:47، تحقيق: كارين صاعد، دار صادر، بيروت، ط/1، 2000م، والكتاب:308/1، والكامل في اللغة والأدب:99، والمفصل:84، شرح المفصل:50/2،48 .

[3] المفصل:89.

[4] المقرب:158/1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، رفع المساهم، ط/1، 1972م.

[5] شرح شذور الذهب:237.

[6] شرح التسهيل:247/2.

وخالداً، وألا يكون الواقع بعد الواو جملة من نحو قولنا: وصلتُ والطلبةُ حاضرون جميعهم؛ لأن هذه الواو حالية.

وقد حصر الأزهري الحالات التي يكون عليها الاسم المفرد بعد(الواو) في الأتي:

1- أن يمتنع النَّصب على المعِية، ويتعيَّن العطف،نحو:(أنت وشأْنُك)، و(كل امرئٍ وضيْعَتُه)، مما لم يَسْبِقِ الواو فيه جُملةٌ، ونحو:(تَخَاصَمَ عَليٌّ وإبراهيمُ) مما لم يَقع إلا من مُتَعدِّد، ونحو:(جاء محمدٌ وإبراهيمُ قبلَهُ) مما اشتمل على ما يُنافي المعيَّة[1].

2- أن يكون العطف ممكناً بدونِ ضعفٍ لا من جهةِ المعْنى، ولا من جهةِ اللفظ وحِينَئِذٍ فالعَطْفُ أَرْجحُ من النَّصبِ لأَصَالَتِهِ نحو: (أقبلَ الأُستاذُ والتِلمِيذُ) و(جئْتُ أنا وأَخي) ومنه قوله تعالى:﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ**﴾[2].

3- أن يَمْتَنِع العَطْف، ويَتَعَيَّنَ النَّصْب، إمّا لِمَانِعٍ لَفْظِي أو معنوي، فاللفظي نحو:(مَما شَأْنُك وعَلِيّاً ومالك وزيداً) لَعَدَمِ صِحَّةِ العَطْفِ على الضَّميرِ المَجرُور بدُون إِعَادة الجار، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[3]:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... ...

غير أن الكسائي أجاز فيه وجه الجر [4]، واعترض عليه خالد الأزهري فقال: "وفيه نظر؛ لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله"[5].

وأمَّا المعنويِّ نحو:(حضر أحمدُ وطُلُوعَ الشَّمس)؛ لعدمِ مشاركةِ الطُّلوعِ لأَحمدَ في الحُضورِ.

4- أن يكون في العطفِ ضعفٌ، من جهة المعنى أو مِنْ جِهَةِ اللفظ، فأما من جهة المعنى نحو قول شعبة بن قمير[6]:

فكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أبيكُمْ   مَكَانَ الكُليتيْنِ من الطِّحَالِ

---

[1]) شرح التصريح:533/1.

[2]) البقرة/35.

[3]) شرح ابن عقيل:594/1.

[4]) ارتشاف الضرب:1490/3.

[5]) شرح التصريح:533/1.

[6]) الكتاب:298/1، والنوادر في اللغة:141، وشرح المفصل: 48/2، وهمع الهوامع:244/3.

فوجْه الضعف في العطف، اقتضاءُ كون بني الأب مأمُورين، والمقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا معهم متوائمين متحابين، وقد نسب خالد الأزهري إلى العكبري، أنه يرى وجوب النصب في هذه الحالة؛ إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله(أنتم)، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً؛ لجاز هنا[1].

أما مِنْ جِهَةِ اللفظ في نحو:(اذهَبْ وصَدِيقَكَ إليه)؛ فإنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي فاصل كان وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[2]:

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ ... ...

5- أنْ يَمْتَنِعَ العطفُ والنَّصْبُ على المعيَّة معا لقولِ الراعي النميري[3]:

إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوماً وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونا

وقَولِ ذي الرمة[4]:

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَى غَدَتْ هَمَّالَةً عَينَاهَا

حيث يمتنع أن تكون الواو للمعية في البيتين؛ وذلك لانتِفاءِ فَائِدَة الإِخْبار بمُصَاحَبَتِها في البيت الأَوَّل، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب، وانْتِفَاءِ المَعِيَّةِ في البيت الثاني؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف [5]، وفي هذه الحالة خالف المبرد سيبويه في توجيه إعراب الواو في البيتين السابقين، فمذهب سيبويه أنهما محمولان على وجوب إضمار فعل مناسب بعد الواو، فيكون من باب عطف الجمل؛ وذلك لتعذر أن يكون الأمر من باب عطف مفرد على آخر، فالعيون لاتشارك

---

[1] شرح التصريح :533/1.

[2] شرح ابن عقيل:594/1.

[3] ديوانه: 269، صادر، بيروت، د-ط، 1401هـ- 1980م، والخصائص: 432/2، الإنصاف: 610/2، وشرح التسهيل:262/2، وارتشاف الضرب:1490/3.

[4] ديوانه: 1862/3، ومعاني القرآن للفراء: 14/1، والخصائص: 431/2، وإعراب القرآن للنحاس: 328/4 والإنصاف:613/2، وشرح المفصل:48/2، وارتشاف الضرب:1490/3، وشرح التصريح:346/1.

[5] أوضح المسالك:249/2، وشرح التصريح:346/1.

الحَواجِبَ في التزجيج؛ لأنَّ التزجِيج للحَواجِبِ فَقَط، والماءِ لا يشارك التِّبْنِ في العَلَف.

وتابعه في ذلك الفراء [1] وجماعة من الكوفيين [2]، وأبو علي الفارسي [3] وابن مالك[4]، ولذلك قدّر هؤلاء عاملاً مناسباً بعد حرف العطف، فتكون المسألة من باب عطف جملة على أخرى، فالتقدير في البيت الأول: وكحلن العيون، وفي البيت الثاني: وسقيتها ماءً بارداً.

في حين نسب السيوطي [5] إلى أبي عبيدة، واليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني، والمبرد إجازتهم عطف ما بعد الواو على الأول، ويكون العامل قد ضُمّن معنى يتسلط به على المعطوفين، فيكون من باب عطف مفرد على مفرد.

ومن هذا القبيل الذي لا يمكن حمله إلا على التضمين، قول طرفة بن العبد[6]:

أعَمرَ بنَ هندٍ مَا تَرَى رَأْيَ صَرمَةٍ لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ المَاءَ والشَّجَرْ؟

فقد ضمّن(ترعى) معنى(تشرب) ولا يمكن إضمار فعل ناصب فيه، قال ابن جني: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به؛ ولعله لو جمع أكثره لا جميعه، لجاء كتاباً ضخماً؛ وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به؛ فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"[7].

وتابع ابن عصفور، المجوّزين عطف ما بعد الواو على الأول، فقال: "والصحيح أنه يسوغ أن يكون هذا من العطف، وإن لم يكن الثاني شريك الأول في المعنى؛ لأن العرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما"[8].

واستدل أصحاب هذا الرأي بقول عبد الله بن الزبعري[9]:

---

[1]) معاني القرآن للفراء:14/1.

[2]) ارتشاف الضرب:1490/3.

[3]) الإيضاح العضدي:217.

[4]) شرح التسهيل:262/2.

[5]) همع الهوامع:245/3.

[6]) ديوانه:47.

[7]) الخصائص:310/2.

[8]) شرح الجمل لابن عصفور :453/2.

[9]) المقتضب:51/2، والإنصاف:612/2، وشرح المفصل:50/2، وارتشاف الضرب:1491/3.

يا لَيْتَ زَوْجَكَ قدْ غَدا مَتَقَلِّداً سَيْفَاً ورُمْحا

حيث عطف(رمحاً)على(سيفاً)، وإن كان الرمح لا تقلد؛ وذلك" لأن معنى المتقلد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظٌ واحد" [1]، قال ابن جني: "فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه"[2].

كما استدلوا أيضاً بقول خَالِد بن الطَّيْفانِ[3]:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وعينيه إِنْ مَوْلاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

فعطف(أُذْنَيْهِ)على(أنفه)، وإن كانت الأذنان لا توصفان بالجدع؛ وذلك بتأويل(يجدع) وتضمينه معنى يتسلط به على الأنف والأذنين معاً، قال ثعلب: "أتبع الأذنين الأنف في اللفظ"[4]، بيد أن المستدلين بهذا البيت اختلفوا في نسبته إلى قائله، فذكر الجاحظ الجاحظ أنه منسوب إلى الزبرقان بن بدر[5]، في حين عزاه ثعلب وابن جني إلى خالد خالد بن الطيفان[6].

وذكر الأزهري أن أصحاب هذا الرأي أوّلوا في البيت الأول(زججن) إلى معنى: (حسّن)، وفي الثاني(علفتها) إلى معنى: أنلتها؛ غير أن أصحاب الرأي الأول القائلين بوجوب إضمار فعل مناسب بعد الواو، من باب عطف الجمل اعترضوا على القائلين بالتضمين، معللين ذلك بأنه لو كان على التضمين لجاز: علفتها ماءً وتبناً، كما ساغ علفتها تبناً وماءً، وهو غير جائز[7].

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[8]:

والنَّصْب إِنْ لَمْ يَجُزْ العَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

---

[1]) المقتضب:51/2.

[2]) الخصائص: 431/2.

[3]) الحيوان:40/6، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، المجمع العلمي العربي الإسلامي بيروت، د–ت–ط، والخصائص:431/2، الإنصاف:515/2.

[4]) مجالس ثعلب:396/2.

[5]) الحيوان:40/6.

[6]) مجالس ثعلب:464/2، الخصائص:431/2.

[7]) شرح التصريح:346/1.

[8]) شرح ابن عقيل:594/1.

أما المبرد فقد خالف سيبويه وأخذ برأي أبي عبيدة في المسألة، مستدلاً ببيتين، فقال: "وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر، إذا كان في مثل معناه؛ لأن المتكلم يبين به ما في الآخر، وإن كان لفظه مخالفا، قال الشاعر:

شراب ألبانٍ وتمرٍ وإقط ... ...

فالتمر والإقط لا يقال فيهما: شربا، ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحداً، والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم، ومثله:

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قدْ غَدا مَتَقَلِّداً سَيْفَاً ورُمْحا

لأن معنى المتقلد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظٌ واحد"[1].

ثم أضاف المبرد بيتين آخرين وهما قول الحطيئة[2]:

سقَوا جَارَك العَيْمَانَ لمَّا تَرَكتَهُ وقَلَّصَ عن بَرْدِ الشَّرابِ مَشَافرهُ

سَنَاماً ومَحْضاً أنْبتَا اللحمَ فاكْتَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ ما كان يَشْبَع طائِرُه

غير أنه ردّ روايته ورأى أنها مخالفة للمعنى المراد فقال: "وليس هذا بشيء، إنما الرواية: قروا" [3]؛ في حين خالفه ابن عصفور فقال: "فهذا لا يتوجه إلا على التضمين ولا يقدح في ذلك رواية من روى(قَرَوا)؛ لأن الروايتين قد صحتا"[4].

ويرى الباحث أن الراجح من الآراء السابقة، هو رأي أبي عبيدة والمبرد ومن وافقهما لورود التضمين كثيراً في لغة العرب.

المبحث الثالث

الاستثناء

الاستثناء في اللغة: اسم على وزن(اسْتِفْعَال)، قال ابن يعيش: "اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه، إذا صرفه عنه" [5]، وذكر الفيومي أن (الثُّنيا)، أو (الثَّنْوَى) شيء واحد؛ لأنه مأخوذ من ثنيت عنان الفرس، أي: صرفته [6]،

---

[1]) المقتضب:51/2.

[2]) ديوانه:25.

[3]) المقتضب:51/2.

[4]) شرح الجمل لابن عصفور :454/2.

[5]) شرح المفصل:75/2-76.

صرفته[1]، وقال العكبري: "استفعال من(ثنيت عليه)، أي: عطفت والتفت" [2] ونسب أحمد بن فارس إلى بعض النحويين قولهم إن المستثنى خرج مما دخل فيه وهو مأخوذ من الثِّنَا، والثِّنا الأمر يثَّنى مرّتين [3]، وقال ابن إياز البغدادي: "ويجوز أن يكون من(ثنيت) بمعنى:(كررت)؛ لأن الاستثناء في المعنى جملة مكررة" [4] وقال ابن جني: " الاستثناء: أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره"[5]، وقال ابن فارس: "أصل الاستثناء أن تَستثني شيئاً من جملة اشتملت عَلَيْهِ فِي أول مَا لفظ به، كقولهم: مَا خرج الناسُ إلا زيداً، فقد كَانَ (زيد) فِي جملة الناس، ثُمَّ أُخرج منهم، ولذلك سمي استثناءً؛ لأنه ثُنِّيَ ذكره مرةً فِي الجملة ومرّة فِي التفصيل"[6].

والمعنيان اللغويان للاستثناء، وهما الصرف والتثنية، انعكسا على مفهوم مصطلح الاستثناء عند علماء النحو، فقال ابن السراج: " إنه إخراج بعض من كل بـ(إلا)، أو ما قام مقامها"[7]، وقال ابن مالك إنه: "المُخَرَّج تحقيقا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة" [8]، ويرى أبو حيان أنه: "المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة(إلا)، أو ما في معناها"[9].

---

[1] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:433/2، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي المكتبة العلمية، بيروت د-ط، 1398هـ 1987م.

[2] اللباب في علل البناء والإعراب:302/1

[3] الصاحبي:32.

[4] المحصول في شرح الفصول(شرح فصول ابن معطٍ في النحو): 475/1، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط/1 1431هـ-2010م.

[5] اللمع في العربية:66، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.

[6] الصاحبي:32.

[7] الأصول في النحو:302/1

[8] التسهيل:101.

[9] ارتشاف الضرب:1497/3.

وقد استقر تعريف الاستثناء في أغلب كتب النحاة المتأخرين على قول ابن يعيش: "صرف اللفظ من عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول" [1]، أي المستثنى منه.

ومن النحاة من قسّم الاستثناء على قسمين، وجعل لكل قسم تعريفًا، فقال ابن الناظم: "الاستثناء نوعان: متصل، ومنقطع، فالمتصل: إخراج مذكور بـ(إلا)، أو ما في معناها من حكم شامل له ملفوظ به، أو مقدر... أما المنقطع: فهو الإخراج بـ(إلا، غير، بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم"[2].

وقد تباينت آراء النحاة في الاستثناء المنقطع من حيث المعنى، فاشترط ابن السراج أن يكون ما قبل(إلا) دالا على ما يستثنى، فقال: "فإذا كان الاستثناء منقطعا، فلابد من أن يكون الكلام الذي قبل(إلا) قد دل على ما يستثنى منه" [3] وأيده ابن مالك في ذلك؛ غير أنه جعل الأوْلى في الذكر تقديم البعضية على الجنسية في الاستثناء المنقطع بحجة أن المستثنى قد يكون بعضًا مما هو من جنسه، وهو منقطع غير متصل، كقولك: قام بنوك إلا ابنَ زيد [4]، ووافقهما في ذلك الرضي [5]، والمرادي[6]، وأبو حيان[7].

في حين خالفهم ابن إياز البغدادي، فرأى أن " الاستثناء المنقطع لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذلك نحو: ما جاءني أحد إلا حمارًا"[8].

أما إعراب المستثنى فقد ذكر الزمخشري فيه خمسة أوجه[9]:

أحدها : أنه منصوب إذا كان الكلام تامًا موجباً، نحو: جاءني القوم إلا زيداً قال سيبويه: " لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبا؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره

---

(1) شرح المفصل:2/75-76.

(2) شرح ابن الناظم:210.

(3) الأصول في النحو:291/1

(4) شرح الكافية الشافية:788/2.

(5) شرح الرضي:83/2.

(6) الجنى الداني:512.

(7) ارتشاف الضرب:1500/3.

(8) المحصول:481/1.

(9) المفصل:96-99.

فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما"[1] وهو وهو قول الخليل" [2]، والمبرد [3]، أو إذا قدم المستثنى على المستثنى منه نحو:(ما جاءني إلا زيدًا أحد)، أو إذا كان استثناؤه منقطعا نحو:(ما جاءني أحدٌ إلا حمارًا).

الثاني : أنه جائز فيه النصب على الاستثناء أو البدل من المستثنى منه وذلك إذا كان الكلام تاماً غير موجب، كقولك: ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيدٌ.

الثالث: أنه مجرور، وهو ما استثنى بغيرٍ وحاشاً وسوى وسواه.

الرابع: أنه جائز فيه الجر والرفع والنصب، وهو ما استثني بـ(لاسيما) كقول امرئ القيس[4]:

أَلا رُبَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ ولاسيَّما يومٍ بدَارةِ جُلْجُلِ

والشّاهد فيه:(ولا سِيَّمَا يَوْمٌٍ) حيث يجوز في(يوم) الرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدإ محذوف، والجرّ على الإضافة، والنصب على التمييز.

الخامس: أنه جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء، كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ.

وفيما يلي نماذج من المسائل التي خالف فيها المبرد سيبويه:

أ- ناصب المُسْتَثْنى:

اختلف النحاة في ناصب المستثنى، فذهب سيبويه إلى أنَّ الناصب ما قبله لقوله: "وعَمِل فيه ما قبله كما عَمِل العشرون في الدِّرهم إذا قلت:عشرون درهماً" [5]، ومعلوم أنَّ ما قبل المستثنى قد يُراد به الفعل، أو الأداة، وقال في موضع آخر: "ولو جاز أنْ تقول: أتاني القوم زيداً- تريد الاستثناء ولا تذكر(إلا)-لما كان إلا نَصْباً" [6]؛ [6]؛ لذلك اختلف النحاة في كلام سيبويه، حيث نسب ابن مالك إليه القول بإعمال أداة الاستثناء، فقال: " فحاصل كلام سيبويه أنَّ(إلا) هي النّاصبة لما استُثني بها إذا

([1]) الكتاب: 2/330-331.

([2]) المصدر نفسه:2/331.

([3]) المقتضب:4/401.

([4]) ديوانه:92.

([5]) الكتاب 2/319 .

([6]) الكتاب: 2/343 .

لم يكن بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى" [1] ومن ثم اخْتاره، واحْتَجَّ له بحجج، منها: أَنَّ(إلاّ) مُختصة بدخولها على الاسم وليست جُزءاً منه، فعملت فيه كـ(إنّ) و(لا) التَّبْرِئَة[2]؛ في حين رأى أبو حيان خلاف ذلك وقال:" حاصل كلام سيبويه أن الناصب لما بعد إلا ما قبله من الكلام والذي قبله من الكلام هو الجملة"[3].

أما ابن خروف فنسب إلي سيبويه القولَ بإعمال الفعل، فقال: "والعَامِل في الاسْمِ المَنْصُوبِ في الصَّحِيحِ مِنْ الأَقْوالِ وهو قولُ سِيبويه الفعلُ الأَوَّلُ" [4]، ونسب ابن عصفور لسيبويه أنه أعمل الفعل بتوسُّط (إلا)[5].

ويرى الباحث أن سيبويه قد قدّر الكلام جملة واحدة، وذهب إلى أن العامل هو الفعل بواسطة(إلا)، ويؤيد ذلك ما أورده الأنباري في علة عامل المستثنى فقال: " لأنَّ الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنَّهُ قوي بـ(إلاَّ) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعلُ بحرف الجر، إلا أنَّ (إلاَّ) لا تعمل وإن كانت مُعدِّية"[6].

وذهب أبوعلي الفارسي إلى أن العامل هو الفِعل المتقدم بتوسط(إلاّ) ، فقال: " فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل بتوسط (إلاَّ)"[7]، وعزاه المرادي [8]، وابن الناظم [9] للسيرافي، وهو مذهب ابن الحاجِبِ [1]

([1]) شرح التّسهيل: 273/2 .

[2] التسهيل:101، وشرحه: 271/2.

[3] التذييل والتكميل:195/8.

([4]) شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن خروف: 958/2، تحقيق: سلوى مُحَمَّد عمر عرب، منشورات جامعة أم القرى، د-ط، 1419هـ.

([5]) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[6] الإنصاف:262/1.

[7] الإيضاح العضدي:225/1، والمسائل المنثورة:55.

[8] شرح التسهيل للمرادي: 527، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر ط/1، 1427هـ-2006م.

[9] شرح ابن الناظم:214.

وصححه الحريري[2] والسهيلي[3]، وهو الظاهر من كلام العكبري[4] وعزاه الشَّلَوْبِين[5] للمحقِّقين، ونسبه الأنباري للبصريّين [6]، والسيوطي لابن الباذش، وابنِ بابْشَاذ، والرُّنْديِّ[7].

ووجه احتجاج أنصار هذا الرأي أشار إليه أبوعلي الفارسي، والأنبا ري بأن قاس الاسم الذي انتصب في باب المفعول معه بالفعل المتقدم بتعدية الواو على المستثنى بعد(إلاَّ) منصوب بالفعل مقوَّىً بـ(إلاَّ) [8]، وذكر ابن يعيش أن الفعل إذا كان لازما فإنه معدًّى بـ(إلاَّ)، كما يتعدى الفعل بحرف الجر، غير أن(إلاَّ) لا تعمل عمل حرف الجر؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل المضارع نحو: ما زيد إلاَّ يقوم[9].

وقد أبطل ابن مالك مذهبهم من جهتين[10]:

الأولى: صحة تكرار الاستثناء، نحو: قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهمًا إلا ربعاً، إذ لا فعل في هذا المثال إلا (قبضت) ويلزم من تعديه بـ(إلاَّ) تعديته إلى أربعة، وإلى(الدرهم)، وإلى(الربع)، وذلك حكم بما لا نظير له؛ فإنه استعمال لفعل واحد معدّى بحرف واحد.

الثانية: صحة تكرار الاستثناء بـ(إلا) بغير عطف، نحو: قاموا إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً، فإنَّ الثاني موافق للأول في المعنى، فلو جُعلا منصوبين بفعل معدًّى إليهما بـ(إلاَّ) لزم من ذلك عدم النظير أيضاً؛ إذ ليس في الكلام فعل معدًّى بحرف واحد (إلى) شيئين دون عطف، فوجب اجتنابه، ثم إن ناصب(غير) بلا واسطة نصب

---

[1] الإيضاح في شرح المفصّل:363/1.

[2] شرح ملحة الإعراب:210–211، تحقيق: د. أحمد قاسم، مكتبة دار التراث، ط/2، 1412هـ.

[3] نتائج الفكر:63–64.

[4] اللباب في علل البناء والإعراب:303/1

([5]) همع الهوامع: 252/3 .

([6]) الإنصاف:261/1.

[7] همع الهوامع:252/3.

[8] الإيضاح العضدي:225/1، وأسرار العربية:116.

[9] شرح المفصل:76/2.

[10] شرح التسهيل:277/2–228.

على الحالية، وفيه معنى الاستثناء، كما أنَّ(ما) مع صلتها في نحو: قاموا ماعدا زيداً مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء.

وعزى الأنباري للفَرّاء أَنّ(إلاّ) مركبة من(إِنْ) و(لا)[1]، ثم خُفِّفت(إنّ) وأُدْغِمت وأُدْغِمت في(لا)، فنصبوا المستثنى بها في الإيجاب اعتباراً بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا)، وعليه يكون المستثنى في:(قام القوم إلاَّ زيداً) منصوباً بـ(إلاَّ)؛ على أنه اسم(إنْ) و(لا) كَفَتْ من الخبر؛ لأن التأويل: إن زيدًا لم يقم، ثم خففت(إنَّ) وأدغمت في(لا) وركبت معها، فصارتا حرفًا واحدًا، كما ركبت(لو) مع(لا)، وجعلا حرفًا واحدًا، فلما ركبوا (إن) مع(لا) أعملوها عملين، النصب في الإيجاب كـ(إنْ)، والعطف في النفي كـ(لا) فصارت بمنزلة(حتى)، فإنها لما شابهت حرفين(إلى والواو)أجروها في العمل مجراهما [2]؛ غير أن العكبري يرى القول بهذا الرأي خلاف الأصل، ولا يثبت إلا بدليل [3]، ولذلك انبرى للرد عليه طائفة من النحاة منهم: الأنباري الذي اعترض على إعمال(إلاَّ) عملين حملاً على (حتى) وتشبيه (إلاَّ) بـ(حتى)، ووصفه بالبعيد، قائلا: "لأن حتى حرف واحد وليس بمركب من حرفين، فيعمل عمل الحرفين، وإنما هو حرف واحد، يتأول تأويل حرفين في حالين مختلفين، فإن ذهب به مذهب حرف الجر، لم يتوهم فيه غيره، وإن ذهب به مذهب حرف العطف، لم يتوهم فيه غيره، بخلاف(إلا)، فإن إلا عنده مركبة من(إن، ولا)، وهما منطوق بهما، فإذا اعتمد على أحدهما، بطل عمل الآخر، وهو منطوق به، فبان الفرق بينهما"[4].

في حين نسب العكبري للكِسائِيِّ القول بأن المستثنى منصوب على التَّشبيه بالمفعول كالتَّمييز [5]؛ بيد أن الأنباري جعل هذا القول يرجع إلى من قال بإعمال الفعل[6]، ونسبَ للكسائي رأيين آخرين:

---

(1) معاني القرآن للفراء:24/2.

(2) الإنصاف:261/1-263 .

(3) التبيين:401 .

(4) الإنصاف:265/1.

(5) التّبيين: 400 .

(6) الإنصاف:265/1 .

الأول: أَنَّ المستثنى منصوب بـ(أَنَّ) مقدرة بعد(إلاّ) محذوفة الخبر فالتقدير في قولك: قام القوم إلا زيداً، قام القوم إلا أَنَّ زيداً لم يقمْ ، وهذا الرأي عزاه السيوطي إلى الكسائي[1].

وقد ردَّ جماعة من النحويين هذا الرأي منهم: الأنباري[2]، وابن عقيل [3]، وابن مالك الذي ذكر أنه مبني على ادعاء تقدير مالا دليل عليه ولا حاجة إليه، وأنه لو سلم تقدير(أَنَّ)، للزم أن يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر، فيجعل الذي عمل فيه عاملاً فيما قُدِّرت من أجله ويستغنى عنها[4].

الثاني : أَنَّ العامل فيه عامل معنويٌّ، وهو المخالفة [5]، وعلة ذلك عند ابن عصفور مخالفته المستثنى منه في المعنى بكون المستثنى خارجاً عن الحكم العامّ الثّابت للمستثنى منه[6].

والعامل المعنوي هو نفسه مصطلح الخلاف أو الصَّرف أو الخروج الذي يستعمله الكوفيون كثيراً في تسويغِ الحركة الإعرابية[7]، غير أن ابن عصفور ذكر له له وجها يضعفه، وهو أَنَّ الخلاف عامل معنوي لا يَقْوَى على نصب المفعول الصَّريح، ولو كان الخلاف عاملاً لانتصب المعطوف في مثل: قام زيد لا عمرو وما قام زيد لكن عمرو، ونحوهما [8].

أما المبرِّد فقد اختلف بعض النحاة في تفسير كلامه، فنسب إليه ابن جني قولين مختلفين:

الأول: أنّ(إلاّ) هي الناصبة؛ لأنها نابت عن(أستثني) و(لا أعنى).

---

[1] همع الهوامع: 252/3.

[2] الإنصاف:265/1 .

[3] المساعد:556/1 .

[4] شرح التسهيل:279/2 .

[5] همع الهوامع:252/3.

[6] شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عصفور: 253/2 .

[7] معاني القرآن للفراء:24/2.

[8] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 253/2 .

الثاني : أنه انتصب بناصب يدل عليه معقود الكلام، فكأنه عنده إذا قلت: قاموا إلا بكرًا، تقديره: أستثني بكرًا، أو لا أعني بكرًا؛ فدلت إلا على أستثني ولا أعني[1]، وحكاهما عنه ابن يعيش أيضاً فقال: " وذهب أبو العباس المبرد... إلى أن الناصب للمستثنى(إلاَّ) النائبة عن استثني" [2]، وفي موضع آخر قال: "كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل دلَّ عليه مجرى الكلام" [3]؛ في حين نسب إليه ابن فضال المجاشعي القول بأن الأداة هي التي تنصب المستثنى[4].

وعزى الأنباري إلى بعض الكوفيين والمبرد قولهم بأنَّ(إلا) هي التي تنصب المستثنى نحو: قام القومُ إلا زيداً [5]، في حين نسب خالد الأزهري إلى المبرد القول بأَنَّ العامل هو معنى الاستثناءِ الموجود في(إلاّ) [6].

ونقل أبو حيان [7] والأشموني [8] عن المبرد أَنَّ المستثنى منصوب بفعلٍ مضمر بعد(إلاّ) تقديره: أَستثني أو أَعني، وأغلب هذه الآراءِ معزوة إلى الزجاج أيضاً[9].

وما نص عليه المبرد في المقتضب هو أنَّ المستثنى منصوب بفعل محذوف تقديره(لا أعني) أو استثني و(إلا) دليل عليه، فقال: " لمّا قلت:(جاءني القوم) وقع عند السامع أنَّ(زيداً) فيهم، فلمّا قلت:(إلا زيداً) كانت(إلا) بدلاً من قولك: أعني زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل" [10]، وقال الكلام نفسه في كامله : " فإن كان الفعلُ مشغولاً بغيره فكان موجباً، لم يكن في المستثنى إلا النصبُ، نحو

([1]) سر صناعة الإعراب:129/1، والخصائص:276/2.

([2]) شرح المفصل:76/2-77.

([3]) المصدر نفسه:9/8.

([4]) شرح عيون الإعراب:166.

[5] الإنصاف:260/1-261.

[6] شرح التصريح:349/1.

[7] ارتشاف الضرب:1506/3.

[8] شرح الأشموني:503/1.

[9] ارتشاف الضرب: 1506/3، وشرح التصريح:349/1.

[10] المقتضب:390/4. هامش(1).

جاءني إخوتك إلا زيداً كما قال تعالى: {فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ }[1] ونصبُ هذا على معنى الفعل، و(إلا) دليل على ذلك، فإذا قلت:(جاءني القوم)، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم، فإذا قال:إلا زيداً، فالمعنى لا أعني فيهم زيداً، أو أستثني ممن ذكرت زيداً، ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت أبين منه وهو مترجم عما قال، غير مناقض له، وإن كان الأول منفياً جاز البدل والنصب والبدل أحسن، لأن الفعل الظاهر أولى بأن يعمل من المختزل الموجود بدليل"[2].

فـ(إلاَّ) في نصي المبرد دليل على الفعل أو بدل منه، وفي هذا احتمال أن تكون(إلاَّ) هي الناصبة للمستثنى، أو تفيد أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف(استثني)، أو(لا أعني)، ودليل ذلك أنه لمّا تحدث على الاستثناء التام المنفي في كتابه الكامل، جوّز فيه أن يكون بدلاً أو منصوباً على الاستثناء، وجعله بدلاً عنده أولى وأحسن؛ لأن الفعل الظاهر أولى بالعمل من الفعل المختزل الموجود بدليل، فالعامل فيما بعد(إلاَّ) إذا كان بدلاً هو الفعل الظاهر، وإن كان ما بعد(إلاَّ) منصوباً على الاستثناء فالعامل فيه الفعل المحذوف.

ويدل على ذلك أيضاً أن المبرد حين جعل الناصب للمستثنى الفعل المحذوف و(إلاَّ) دليلا عليه، وافق قوله في عامل المنادى: "اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره"[3].

وقد ردَّ بعض النحاة رأي المبرد ومن وافقه، منهم: الأعلم الشنتمري الذي ذهب إلى أن قياسه على عدم صلاحيَّة تقدير هذا العامل مع(غير)، فلا يصحُّ في قولك: قام القوم غيرَ زيدٍ، أنْ تقدِّر: قام القوم أستثني غيرَ زيدٍ ؛ لأنَّه يؤدي إلى عكس المعنى الذي يريده المتكلِّم بدخول زيد في القيام، وعدم دخول غيره فيه، فلم يبق إلا القولُ بانتصاب(غير) بالفعل المتقدِّم، وكما أنَّ الفعل يصل إلى الظَّرف المبهم بنفسه، كما في قولك: سِرْتُ مِيلاً، فكذلك(غير) وما في معناها تُنزَّل منزلة

---

(1) البقرة/249 .

(2) الكامل:89/2 .

(3) المقتضب:202/4 .

هذا الظَّرف في وصول الفعل إليها دون واسطة، قائلا: "وكان المبرِّد والزَّجَّاج [1] يذهبان إلى أنَّ المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير(أستثني) ويجعلان(إلا) نائبة عن (أستثني) وهذا غير صحيح؛ لأنَّك تقول: قام القوم غير زيدٍ، فتنصب غيرَ، ولا يجوز أن تقدِّر: أستثني غير زيدٍ، وليس قبل(غير) حرفٌ تقيمه مقام النّاصب له، وإنَّما قبله فعل وفاعل، ولا بدَّ له إن كان منصوباً من ناصب، فالفعل هو النّاصب، وناصب(غير) هو النّاصب لما بعد(إلا)"[2].

وقد أشار الأنباري، والعكبري إلى أن تخصيص(أستثني) بالتَّقدير لا دليل عليه، وليس بأولى من(امتنع) أو(تخلَّف) فيرتفع المستثنى عليهما، يضاف إلى ذلك أنَّه على تقدير(أستثني) يكون الكلام جملتين، وإعمال الفعل المذكور يكون الكلام عليه جملة واحدة، فهو أولى[3].

كما ردَّ الأنباري رأي المبرد والزجاج بحجة أنَّه لو كان الأمر على ما ذكراه لَمَا جاز في المستثنى الرَّفع والنَّصب في نحو قولك: ما قام القوم إلا زيداً[4].

ورده ابن مالك [5] وابنه [6]، وابن عقيل [7] وحجتهم في ذلك أنه مخالف للنظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاز ذلك لنُصب ما وَلِي(ليت) و(كأنَّ)، ولا بـ(أتمنى، وأشبّه، وأنفي)، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار(استثني)، فكأن المبرد ومن تابعه، قد قدّروا في قولك:(جاءني القوم إلاَّ زيداً)، جملتين:(جاءني القوم) و(استثني زيداً).

وعلى ذلك يكون المبرد له وجه يخالف به مذهب سيبويه في ناصب المستثنى، وهو أنَّ المستثنى منصوب بفعل محذوف تقديره(لا أعني) أو(استثني) و(إلا) دليل عليه، في حين يرى سيبويه أنه منصوب بـ(إلا).

---

(1) الإنصاف:261/1 .

(2) النكت:621–622 .

(3)الإنصاف:261/1 والتبيين:401.

(4) الإنصاف:263/1 .

(5) شرح التسهيل:278/2–279.

(6) شرح ابن الناظم:293–294.

(7) المساعد:556/1.

ويرى الباحث أن كثرة الأقوال التي أثيرت حول عامل نصب المستثنى تكشف صعوبة ترجيح قول على آخر؛ لأنه لا يترتب على ذلك أثر متصل بأحكام المستثنى أو ضبطه. قال أبو حيان: "ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة "[1].

وعلى الرغم من ذلك أحسب أن أقوى الآراء وأظهرها الرأي القائل بأن العامل هو الفعل المتقدم بتوسط(إلاّ)؛ لأن ما يوجبه القياس والنَّظر الصحيح أنْ تنصب(زيداً) بالفعل الذي قبل(إلاَّ)، وذلك أنَّ الفعل ينصب كل ما تعلَّق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات، فمن ذلك: المفعول به والمصدر، والظَّرف، والحال، وكذلك المفاعيل التي حذفت منها حروفُ الجرِّ فوصل إليها الفعل، والتَّمييز بعد الفعل، نحو: تفقَّأْتُ شَحْماً، وما ينتصب بتوسُّط حرف بينه وبين العامل، كقولك: ما صنعت وأباك؟، وهو ما علله المالقي بـ"أن الفعل الذي قبل(إلا)، أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها، المتضمن له ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن، فلا عمل إلا بذلك"[2].

ب- (حاشا) بين الحرفية والفعلية.

المشهور عند النحاة في أدوات الاستثناء ما يكون فعلاً وهي:(ليس) و(لايكون)، وما يكون اسماً وهي:(غير، وسوى)، وما يكون حرفاً، وهي:(إلاَّ) وما يتردد بين الحرفية والفعلية وهي:(خلا، عدا، حاشا).

وكان للنحاة في استعمال(حاشا) خلاف في كونها اسمًا أو حرفاً، فيرى سيبويه أنها ليست " باسم ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن(ما) اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا

---

[1] ارتشاف الضرب:1506/3.

[2] رصف المباني في شرح حروف المعاني: 91، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د- ت- ط.

الفعل ها هنا، وهي(ما) التي في قولك: أفعلُ ما فعلتَ. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً"[1].

فسيبويه يستدل على حرفيتها بعدم صلاحية دخول ما المصدرية عليها، فلا يقال:(ما حاشا زيداً) كما يقال: ماخلا زيداً، وهو الرأي المشهور عند ابن مالك [2]. وإليه ذهب أبوعلي الفارسي [3]، والرماني[4] وهو قول ابن يعيش: "ولم يجز النصب بها... وذلك أنها لو كانت فعلاً بمنزلة(خلا وعدا) لجاز أن تقع في صلة (ما) فتقول:(أتاني القوم ما حاشا زيداً) كما تقول:(ماخلا زيداً وعدا عمراً) فلمّا لم يجز دلَّ على أنها حرف"[5].

وذكر الأنباري [6] من حجج أصحاب هذا الرأي: أنها لو كانت فعلاً لوجب دخول نون الوقاية عليها فتقول:(حاشاني) فلما قال:(حاشاي) من غير نون دلّ على أنها حرف، ومنها: أنها لو كانت فعلا لوجب أن تكون صلة لـ(ما) فتقول: (ما حاشا) فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها حرف، ومنها: أن الاسم يأتي بعدها مجرورًا، كما في قول الجميح الأسدي[7]:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عن المَلْحَاةِ والشتمِ

وشاهده:(حاشا أبي ثوبان) فقد استدلّ به على أنّ(حاشا) تجرّ ما بعدها.

في حين ذهب أبو عمرو الشيباني، والأخفش، وأبو زيد ، والجرمي والمازني، والزجاج[8]، إلى أن(حاشا) يجوز استعمالها فعلاً متعدياً لتضمنه معنى(إلاّ)؛ لأنه ثبت عن العرب الوجهان، أي الجر كما في قول الجميح الأسدي[9]:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عن المَلْحَاةِ والشتمِ

---

(1) الكتاب:349/2.

(2) شرح التسهيل:306/2.

(3) المحصول:497/1.

(4) معاني الحروف:118.

(5) شرح المفصل:48/8.

(6) الإنصاف:281/1.

(7) شرح المفصّل:47/8، والجنى الدّاني:562، وهمع الهوامع:284/3.

(8) الأصول في النحو:288/1، واللباب علل البناء والإعراب309/1، وشرح التسهيل:306/2 المساعد:585/1.

(9) شرح المفصّل:47/8، والجنى الدّاني:562، وهمع الهوامع:284/3.

حيث جرت(حاشا)ما بعدها(أبي ثوبان)، والنصب حيث سمع عن بعض العرب قولهم:(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ولمنْ يَسمعُ حَاشَا الشَّيطانَ وأبا الأَصْبَغ) [1] بنصب(الشيطان) على أنه مفعول حاشا، وقول الفرزدق[2]:

حَاشَا قَرَيْشاً فَإنَّ الله فَضَّلَهُمْ على البَرِيَّة بِالإِسْلاَمِ والدِّينِ

فاستعمل(حاشا) فعلا، ونصب به ما بعده(قريشا).

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى وجوب فعليتها [3]، ونقل ابن يعيش عن الفراء القول بأن(حاشا) فعل ليس له فاعل، فاستعمل استعمال الأدوات، وأصله(حاش لزيدٍ) على تعلّق اللام بالفعل، فحذفت لكثرة الاستعمال، وبقي عملها إذا خُفض مابعدها [4]؛ مابعدها [4]؛ وردَّهُ ابن الخباز، وابن يعيش والرضي، وذلك بأنه لا يكون فعل بلا فاعل، وبأن حرف الجر إذا حذف لا يبقى عمله إلا نادراً[5].

ويرى النحاس أنها اسم دل على ذلك، تقديره لها في قوله تعالى: {**حَاشَ لِلّهِ** }[6] بـ(معاذ الله) [7]، ووافقه في ذلك ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، والسيوطي[8]، والخضري الذي استدل على أسميتها بجواز تنوينها تنوينها كما في قراءة أبو السمَّال(حاشًا لله)، وجواز إضافتها كما في قراءة ابن مسعود[9](حاش الله) فشابهت المصادر كـ(معاذ الله) و(سبحان الله)[10].

---

(1) شرح المفصل:48/8.

(2) ديوانه:191/1، ش/ زيتون، وشرح التسهيل:307/2، وشرح ابن عقيل:239/2، وهمع الهوامع:283/3.

(3) أسرار العربية:208.

(4) شرح المفصل:85/2.

(5) الإنصاف:278/1، 281، وشرح المفصل:49/8.

(6) يوسف/31.

(7) إعراب القرآن:326/2.

(8) شرح التسهيل: 308/2 ، ارتشاف الضرب: 1535/3، مغني اللبيب: 110/1، المساعد: 585/1، شرح الأشموني:278/2، همع الهوامع:288/3.

(9) المحتسب:340/1.

(10) حاشية الخضري:429/1.

وذهب ابن الحاجب إلى أنه: "اسم من أسماء الأفعال، كأنه بمعنى برئ الله من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في فاعل هيهات، كقوله تعالى: **{هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ}**[1] "[2].

أما المبرد فقد ذهب إلى أن (حاشا) تأتي حرفاً وفعلاً موافقاً قي ذلك رأي الجرمي لقوله: "وما كان حرفًا سوى إلا، فحاشا، وخلا، وما كان فعلا، فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف فعدا ولا يكون" [3]، وقوله: "وقد تكون خلا حرف خفض، فتقول: جاءني القوم خلا زيد، مِثْلَ سوى زيد، فإن قلت: فكيف يكون حرف خفض، وفعلاً على لفظ واحد؟ فإنَّ ذلك كثير منه حاشا" [4]؛ غير أن ابن ولاد ردَّ عليه ذلك مبيناً أن سيبويه لم ينكر فعليتها، وإنَّما ذكرها في الاستثناء خاصة؛ لأنَّ العرب تجرُّ بها في هذا الباب والفعل لا يُجر، وقد يجيء مثلُ هذا في كلام العرب، فتجعل الكلمة في موضع اسماً وفي موضعٍ آخر حرفاً [5].

وعلى الرغم من دفاع ابن ولاَّد عن سيبويه إلا أنَّ كلامه يُشعر باختصاصها بالحرفية.

وقد وافق الزجاج [6]، والزجاجي[7] مذهب المبرد، وتابعهم في ذلك ابن جني لقوله: "وأما حاشا وخلا فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان، تقول: قام القوم خلا زيد وخلا زيدًا، وحاشا عمر وحاشا عمرًا" [8]، وهو مذهب ابن مالك [9]، وابنه[10]، قال ابن مالك عند تعليقه على قوله:

---

[1] المؤمنون/36.

[2] الإيضاح في شرح المفصل:159/2.

[3] المقتضب:391/4.

[4] المصدر نفسه: 426/4.

[5] الانتصار:170.

[6] الجنى الداني:562.

[7] الجمل في النحو:232–233.

[8] اللمع:57.

[9] شرح التسهيل:306/2، شفاء العليل:511/1.

[10] شرح ابن الناظم:309.

وكـ(خلا):(حاشا) ولا تصحب (ما)   وفي(سوى) (سوى) (سواء) علما

"المشهور جر ما استثنى بـ(حاشا)، والحكم عليها بالحرفية، وروى المبرد نصب المستثنى بها على أنها حينئذ فعل كـ(خلا) و(عدا) حيث ينصب بهما، وفي قول: وكـ(خلا) و(حاشا)؛ إشعار بأنها حرف إذا جَرَّت، وفعل إذا نصبت"[1].

واستدل المبرد– ومن يرى رأيه– على فعليتها بالسماع والقياس، فأما السماع فما ورد عمن يوثق بعربيته رواية أبي عمرو الشيباني والأخفش عن بعض العرب، **(اللَّهُمَّ اغْفِرْ ليّ ولمنْ يَسمِعُ حَاشَا الشَّيطانَ وأبا الأَصْبَع)**[2]، بنصب الاسم بعدها، وأشار ابن السراج، وابن يعيش [3] إلى أن وجهه أن يقدر فعلاً بمعنى جانب بعضهم الشيطان، بيد أن أبا علي الفارسي اعترض هذا الدليل بأن مثله قليل والكثير خلافه، فلا ينبغي أن يُتخذ أصلاً يقاس عليه[4].

وأما القياس فعزاه ابن يعيش إلى القائلين بجواز استعمالها فعلاً متعدياً لتضمنه معنى(إلاّ)؛ أنهم حين استدلوا بأن(حاشا) يأتي متصرفاً [5]، فلما تصرفت علم أنها فعل، غير أن ابن مالك له وجه اعتراض على هذا القول وهو أن حاشا إذا كانت فعلاً وقصد بها الاستثناء فلا تتصرف، كما لا تتصرف(عدا) و(خلا) و(ليس) [6].

والذي يراه الباحث أن(حاشا) أداة استثناء تأتي لغرض إخراج ما بعدها مما قبلها، وهي مرتبطة بما بعدها ارتباط(إلا) بالمستثنى بعدها، وأن ثبوت الحالين لها النصب والجر بما ورد من شواهد، يكفي دليلاً لترجيح القول بحرفيتها إذا عملت الجر، كما في قول الجميح الأسدي:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ   ضِنًّا عن المَلْحَاةِ والشتمِ

---

[1] شرح الكافية الشافية:723/2.

[2] شرح التسهيل:307/2.

[3] الأصول في النحو:288/1، شرح المفصل:85/2.

[4] التوطئة:308–309.

[5] شرح المفصل:85/2.

[6] شرح التسهيل:309/2 .

حيث جرَّت(حاشا)ما بعدها(أبي ثوبان)، وفعليتها إذا عملت النصب، عند ثبوت تصرفها كقول النابغة الذبياني[1]:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

حيث ورد(أحاشي) في بيت النابغة متصرفا، والتصرف من خصائص الأفعال

ويرى الباحث أن قول سيبويه وهو الراجح إذ يرى امتناع دخول(ما) على (حاشا) بحجة أن(ما) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل، وكذلك عدم لحوق نون الوقاية بها فلا يقال:حاشاني.

ج- إعراب المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه.

من الصور التي تتركب منها جملة الاستثناء، صورة تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه في نحو قولك: ما فيها أحد إلا أبوك صالح، وقد جرى خلاف بين جمهور النحويين في إعراب مستثنى هذه الصورة، فذهب سيبويه إلى أن الصفة(صالح) لا اعتبار لها، وأجاز في المستثنى(أبوك) وجهي الرفع والجر، ومن ثم استحسن وجه رفعه على البدل فقال في: "ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، كان الرفع والجر جائزين وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك"[2].

وقد فسّر ابن إياز البغدادي كلام سيبويه بـ" أنه لا يجب نصبه، بل يجوز فيه البدل كقولك:(ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ)، إن شئت أبدلت(أبو) من(أحد) المرفوع بفعله، وإن شئت نصبته" [3]، وكذلك قال السيوطي: "أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما جاءني أحد إلا زيدًا خير منك، وما قام القوم إلا زيدًا العقلاء، وما مررت بأحد إلا زيد خير منك، فيجوز فيه الإتباع على البدل والنصب على الاستثناء كالمتأخر، والإتباع فيه هو المختار، هذا مذهب سيبويه" [4] في حين نسب ابن عصفور ذلك إلى يونس[5].

---

[1] ديوانه: 20، تحقيق وشرح: كريم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ط/3، 2003م.

[2] الكتاب:2/336-337.

[3] المحصول:1/490-491.

[4] همع الهوامع:3/257.

[5] شرح الجمل لابن عصفور:2/398.

فسيبويه- كما يفهم من كلامه أنه يختار وجه البدل لكونه في كلام تام منفي، ولا يبالي بهذا التقديم؛ لأن المقصود هو الموصوف، وهو مقدم عليه.

ونسب ابن إياز البغدادي إلى المازني أنه يجعل الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فتقديم المستثنى على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف، لذلك وجب النصب على الاستثناء ومنع الإبدال، فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة، فقال: "قول أبي عثمان المازني وهو أن يوجب فيه النصب ألبتة" [1]، في حين عزى السيوطي إلى ابن عصفور نقله اختيار المازني لوجه النصب ولا يوجبه؛ لأن المبدل منه منوي الطرح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك[2]، وعزاه إليه ابن مالك[3]، والسلسيلي[4]، وأبو حيان[5].

وقد عرض ابن يعيش ما احتج به المازني من السماع، وهو قوله تعالى: {**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ** }[6]، ومن ثم علَّق عليه بـ"أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك أياه بالذي، كما تدخل إذا كان المخبر عنه الذي وكان موصولاً بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور مثال ذلك: قولك:(ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد) فقولك: خير من زيد وصف لأحد المستثنى منه، والأب هو المستثنى، وقد تقدم على الصفة، وأبدلته منه، وإن شئت نصبت وقلت: إلا أباك"[7].

---

(1) المحصول:491/1.

(2) همع الهوامع:3/257-258.

(3) التسهيل:102، وشرحه:284/2.

(4) شفاء العليل:501/1.

(5) ارتشاف الضرب:1509/3.

(6) الجمعة/8.

(7) شرح المفصل:92/2.

ونسب أبو حيان إلى المازني أيضاً [1] المساواة بين الأمرين في الاختيار: إما الرفع على البدل، أو النصب على الاستثناء، وذكر المرادي أن" المشهور عن المازني أنه يجيز الوجهين، ويختار النصب"[2]، وكذا عزاه السيوطي لابن مالك[3].

أما المبرد فقد عرض الخلاف بين سيبويه وشيخه المازني في المسألة فقال: " وكان سيبويه يختار (ما مررت بأحد إلا زيد خير منك)؛ لأن البدل إنما هو من الاسم؛ لأنه نعته، والنعت فضله يجوز حذفها، وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجودًا فكيف أنعت ما قد سقط؟" [4]، ثم رجح رأي سيبويه فقال: "والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه" [5]، غير أن بعض النحاة اختلفوا في الوجه الذي اختاره المبرد، فنسب ابن مالك إليه ترجيحه وجه النصب، فقال: "الأول: ألا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة... هذا رأي سيبويه والثاني: ألا يكترث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى متقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا، وهو اختيار المبرد"[6]، وهو ما عزاه السيوطي فيما نقله عن ابن مالك، قال: قال: "ونقل ابن مالك في(شرح الكافية) عن المبرد اختيار النصب"[7]؛ في حين نسب نسب ابن يعيش إلى المبرد اختياره مذهب سيبويه، فذكر" فيه مذهبان: أحدهما: مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس أن تبدله مما قبله؛ لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكترث للصفة؛ لأنها فضلة، والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني"[8].

---

[1] ارتشاف الضرب:1509/3.

[2] شرح التسهيل للمرادي:530.

[3] همع الهوامع:258/3.

[4] المقتضب:4/399-400.

[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[6] شرح الكافية الشافية:706/2.

[7] همع الهوامع:258/3.

[8] شرح المفصل:92/2.

فالمبرد رجح رأي سيبويه صراحة في المقتضب إلا أن بعض النحاة نسب إليه مخالفته لرأي سيبويه.

الفصل الثالث

الحال والتَّمْييز والنداء

المبحث الأول

الحــال

ذكر ابن منظور أن الحال في اللغة: ما كان عليه الإنسان من خير أو شر والحال: الوقت الذي أنت فيه، وهو يذكر ويؤنث، يقال: حال حَسَنٌ، وحالٌ حَسَنَةٌ وقد يُؤنث لفظها فيقال: حَالَةٌ[1].

[1] اللسان:(حول).

أمّا في الاصطلاح فلم يضع له أغلب النحويين المتقدمين تعريفاً جامعاً، في حين عرفه بعض المتأخرين، منهم الزجاجي الذي عرفه بأنه: "اسم نكرة جاء بعد معرفة، وقد تم الكلام دونه، صالح لجواب كيف" [1]، وعرفه ابن عصفور بأنه: "كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نية، مفسراً لما أنبهم من الهيئات، أو مؤكداً لما انطوى عليه الكلام" [2]، وقال ابن هشام إنه: "وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله" [3].

وحكم الحال النصب، وعلة ذلك مشابهته الظرف، قال سيبويه: "هذا باب مايعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعولٍ كالثَّوب في قولك: كسوتُ الثوبَ، وفي قولك: كسوتُ زيداً الثوبَ؛ لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعلُ، ولكنّه مفعولٌ كالأوّل، ألاَ ترى أنّه يكون معرفةً، ويكون معناه ثانياً كمعناه أوّلاً إذا قلت كسوتُ الثوبَ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعلِ إذا قلتَ: كُسِيَ الثوبُ، وذلك قولك: ضربتُ عبدَ الله قائماً وذهبَ زيدٌ راكباً"[4]، وإليه ذهب ابن السراج[5] وأبو علي الفارسي[6] وأبو حيان الذي قال: " الحال وقع فيها الفعل فوجب أن يكون نصبها من نصب الظروف" [7]، وهو ظاهر كلام ابن يعيش:"... فإذا قلت: جاء زيدٌ راكباً كان تقديره: في حال الركوب؛ كما أنك إذا قلت: جاء زيد اليوم، كان تقديره: جاء زيد في اليوم، وخُصّ الشبه بظرف الزمان؛ لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أن الزمان منقضٍ لا يبقى ويخلفه غيره"[8].

---

[1] الجمل في النحو: 35.

[2] المقرب:211.

[3] شرح شذور الذهب:244–245.

[4] الكتاب:44/1.

[5] الأصول في النحو:213/1.

[6] الإيضاح العضدي:199.

[7] التذييل والتكميل:6/9.

[8] شرح المفصل:55/2.

وعلى ذلك يكون الحال مشبهاً بالمفعول من جهتين: الأولى: أنه فضلة جاءت بعد تمام الكلام، والأخرى: أن الحال يقع فيه الفعل مثل المفعول به، وهذا يتطلب أن يكون له ناصب.

وما نعوّل عليه هنا عرض بعض المسائل التي خالف فيها المبرد سيبويه.

أ-العامل في الحال:

الحال من المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم، لقول الزجاجي: "ولابد لها من عامل يعمل فيها" [1]، وذكر ابن عصفور أن الحال من المنصوبات التي لا ينفك الفعل عن طلبها من جهة المعنى [2]، والمشهور عند الصيمري أنها لاتكون إلا منصوبة، وعلة ذلك عنده مجيئها بعد تمام الكلام، وهو استيفاء العامل لما يطلبه نحو: جاءني زيدٌ راكباً [3]؛ غير أن آراء النحويين تباينت في ناصب الحال، هل الفعل أو ما يقوم مقامه؟، فذهب سيبويه إلى أن العامل فيه ما قبله من فعل أو ما في معناه، وأكد ابن السراج ذلك، فقال: "ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل، أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها كالمفعول فيها"[4].

وإذا كان العامل في الحال ما في معناه، كاسم الإشارة و(ها التنبيه) نحو قولك: هذا عبد الله منطلقاً، كأنك قلت: أشير إلى عبد الله في حال وقوفه؛ أو أُنبّه عليه في حال وقوفه؛ لأن قولك:(ها) معناه أنبه، و(ذا) معناه أشير- فهو مذهب سيبويه لقوله: "وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا، جعلت الرجل مبنيًا على هذا، وجعلت الخبر حالا له، قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقا وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذَكِّر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك... وكذلك(هذا) عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلق حالا، فانتصب بهذا الكلام انتصاب راكب، بقولك: مر زيدٌ راكبًا" [5]، وهو مذهب الأعلم الشنتمري لقوله: "واعلم أن العامل في الحال في قولك: هـ ذا زيدٌ منطلقاً، الإشارة أو التنبيه، فإن أعملت التنبيه، فالتقدير:

---

[1]) الجمل في النحو: 35.

[2]) المقرب:210.

[3]) التبصرة والتذكرة:297/1.

[4]) الأصول في النحو:218/1 .

[5]) الكتاب:87/2.

انظر إليه منطلقاً، وإن أعملت الإشارة فالتقدير: أُشير إليه منطلقاً"[1]، في حين ذهب السهيلي إلى أن العامل محذوف يدل عليه الاسم المبهم تقديره: انظر إليه قائماً[2].

وذكر أبو حيان أن الكوفيين يرون نصب(منطلقا) في قولك:(هذا زيدٌ منطلقاً)، على أنه خبرٌ لا على الحال [3]، أي: أنهم جعلوا اسم الإشارة بمنزلة(كان) وأخواتها،(فهذا) يدل على الوقت الحاضر، و(كان) تدل على الماضي، وكلاهما يرفع اسماً، وينصب خبراً، فالمنصوب مع(هذا) خبر.

ولتوضيح رأي الكوفيين أكثر ذكر أبو حيان أن الفراء والكسائي قالا إن(قائماً) في المثال السابق خبر التقريب الذي يشبه فيه(هذا) (كان) حين يقال: كيف تخافُ الظلمَ، وهذا الخليفةُ قادماً ؟، وكيف تجد البرد، وهذه الشمس طالعةً؟ يُقَّرب(هذا) و(هذه) قدوم الخليفة وطلوع الشمس، ولم يكن(هذا) في المعنى إشارة لأن الخليفة لا يُجهل ولا يُشك فيه فتعرِّفه الإشارة، وكذلك الشمس قد غنِيت بشهرتها عن الإشارة التي تحددها وتعينها[4].

أما المبرد فيرى أن العامل في الحال لا يكون إلا الفعل أو ما في معناه بدون قيد، خلافاً لسيبويه الذي قيده بأنه لا يعمل في الحال غير العامل في صاحبه قائلا: " فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلاً منه دالاً عليه" [5]، وقوله: "من يأتنا نأته مكرمين له، نصب مكرمين على الحال والعامل فيها نأته" [6]، وقال عن معنى الظرف، أو الجار والمجرور في الحال في قولك: زيدٌ في الدار قائماً: "فتنصب قائمًا بمعنى الفعل الذي وقع في الدار؛ لأن المعنى استقر عبد الله في الدار ولذلك انتصبت الظروف"[7]، "وتقول: هذا زيد راكبًا، وذاك عبد الله قائمًا فإن قال قائل: ما ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلا، قيل له: هذا إنما هو تنبيه، كأنك قلت:

---

(1) النكت:481.

(2) نتائج الفكر:229.

(3) التذييل والتكميل:99/9.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) المقتضب:300/4.

(6) المصدر نفسه:62/2

(7) المصدر نفسه:166/4.

انتبه له راكبًا، وإذا قلت: ذاك عبد الله قائمًا،(ذاك) للإشارة، كأنك قلت: أشير لك إليه راكبا، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها"[1]. فالعامل مأخوذ من معنى الإشارة، أو التنبيه.

والراجح في نظر الباحث مذهب السهيلي الذي يرى أن العامل هو اسم الإشارة ولا يعمل حرف التنبيه؛ لأن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء، وسائر حروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف، كما لايعمل معنى الاستفهام الذي في(هل)، ومعنى النفي الذي في (ما)، وأن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، فلو كانت تعمل لاستقلت عن اسم الإشارة، وأن معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان، وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة.

ب- حذف عامل الحال:

قد يحذف عامل الحال في عدّة مواضع[2]، منها: حذفه في جملة فيها حالان لأسمين متحدين في المعنى توسط بينهما اسم التفضيل، نحو قولك: (**هذَا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً**). فإن المبرد قد خالف سيبويه في تقدير عامله، فسيبويه يرى أن العامل في الحالين هو الضمير المستكن في أفعل التفضيل(أطيب)، لقوله: " هذا بُسراً أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى؛ لأن هذا لمَّا كان ذا معناه، أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان، ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال"[3].

فعند سيبويه(بُسرًا) حال من الضمير المستكن في(أطيب) و(رطبًا)حال من الضمير في(منه).

---

[1] المقتضب:168/4.

[2] شرح التصريح:614/1.

[3] الكتاب:400/1.

وإليه ذهب المازني [1] وابن كيسان [2]، وأبو علي الفارسي [3]، وابن جني [4] وابن خروف[5]، وابن الحاجب[6]، والسيوطي[7]، وأشار أبو حيان إلى أنه اختيار ابن ابن عصفور في بعض كتبه، ومن ثم اختاره لقوله: " والذي نختاره أن أفعل التفضيل عامل في الحالين؛ لأنه متضمن معنى فعل يتعلق بمصدرين والتقدير: هذا يزيدُ طِيبُه بُسْراً على طِيبه رُطَباً، هذا أصل الكلام ثم حذف، وضُمَّنَ أفعل التفضيل معنى(يزيد) المتعلق بمصدرين"[8].

وقد لخص ابن الحاجب [9] وجه استدلال النحويين، بأن العامل في الحالين هو (أطيب)، في الآتي:

1- الاتفاق على جواز: زيدٌ قائماً أحسن منه راكباً، وتمرة نخلتي بسراً أطيب منه رطباً، والمعنى فيه كالمعنى سواء كان في المفضل أو المفضل عليه ولا عامل سوى أطيب وأحسن، وإذا وجب أن يكون(أطيب) هو العامل والمسألة الأخرى بمعناه، وجب أن يكون العامل فيها أيضاً(أطيب).

2- أنه لو كان العامل(هذا)؛ لوجب أن يكون في حال الخبر عنه(بسراً) لأنه حال من المشار إليه، فوجب أن يكون في حال الإشارة إليه كذلك.

3- أنه لو كان العامل فيه(هذا)؛ لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة لا يوجب تقييد الخبر، بدليل قولك: هذا قائماً أبي، فالخبر بالأبوة وقعت مطلقة على الذات المشار إليها، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر(بأَحْسَن) وقع عن المشار إليه مطلقاً، كأنك قلت:(هذا أطيب منه رطباً)

---

[1]) ارتشاف الضرب:1588/3.

[2]) شرح التصريح:598/1.

[3]) المسائل الحلبيات:176، والمسائل المنثورة:33، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،د-ط، 2003م.

[4]) ارتشاف الضرب:1588/3.

[5]) شرح التصريح:598/1.

[6]) شرح الكافية الشافية:208/1.

[7]) همع الهوامع:31/4.

[8]) التذييل والتكميل: 112/9.

[9]) الإيضاح في شرح المفصل:336/1-338.

إذ وجود الحال وعدمها- إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر -على سواء، وإذا ثبت ذلك فسد المعنى؛ لأنك فضلت شيئاً على نفسه من غير تقييد تحصل به الأفضلية.

4- أنه إذا لم يكن العامل(أحسن) لم تكن الأحسنية مقيدة بالبسرية؛ لأن المقيد بالحال هو العامل فيها، والعامل فيها هو المقيد بها، وإذا لم تكن الأحسنية مقيدة بالبسرية فسد المعنى؛ لأن الغرض تقييد الأحسنية بالبسرية مفضلة على الرطبية، وهذا معنى العامل في الحال، وإذا ثبت أن الأحسنية مقيدة بالبسرية وجب أن يكون معمولاً لـ(أحسن).

في حين رأى أبوعلي الفارسي أن العامل في(بسرًا) اسم الإشارة؛ لضعف أفعل التفضيل عن العمل، ودليله أنه لو كان(أحسن)هو العامل في بسراً، وقد ثبت أنه العامل في رطباً؛ لأدى إلى أن يكون الشيء الواحد مقيداً بحالين مختلفين في الحال، وهذا محال[1].

أما المبرد فالوجه عنده أن الحالين منصوبان على إضمار(كان) التامة صلة لـ(إذ) في الماضي، و(إذا) في المستقبل؛ لأن الانتقال فيه موجود، والتقدير: هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبًا. لقوله: "ومثل هذا قولك: هذا بُسرًا أطيبُ منه تمرًا، فإن أومأت إليه وهو بُسر، تريد: هذا إذ صار بُسرًا أطيب منه إذا صار تمرًا، وإن أومأت إليه وهو تمر قلت: هذا بُسرًا أطيب منه تمرًا، أي هذا إذ كان بسراً أطيب منه إذ صار تمراً، فإنما على هذا يوجَّه؛ لأن الانتقال فيه موجود"[2].

ووافقه في ذلك الزجاج [3]، وابن السرج [4]، والسيرافي [5]، غير أن ابن مالك اعترض على هذا الرأي ورأى أنه لا حاجة إلى إضمار(كان)؛ لأن ذلك تكلف ولأن أفعل هنا هو أفعل نفسه في قوله تعالى: ﴿**هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ**﴾ [6]

---

[1] ا لإيضاح في شرح المفصل:338/1.

[2] المقتضب:250/3-251.

[3] التذييل والتكميل:110/9، وشرح التصريح:598/1.

[4] الأصول في النحو:220/1-221، 359/2.

[5] ارتشاف الضرب: 1587/3، والتذييل والتكميل:110/9.

[6] آل عمران/167.

في أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين، فكما اتّحد المتعلق في الآية بـ(أفعل) كذا تتعلق الحالان به في التراكيب المشار إليها[1].

ويبدو للباحث أن أفعل التفضيل عامل في الحالين هو الأرجح؛ لأن كان لاتضمر إلا إذا دل عليها دليل في الكلام، نحو قول العرب:(**الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ**)[2] والتقدير:(إن كان خيرًا فخيرٌ وإن كان شرًا فشرٌ)، وأن أفعل التفضيل تضمَّن معنى فعل يتعلق بمصدريين، مراعاة للأصل، والتقدير:(هذَا يزيد طيبه بُسْراً على طيبه رُطَباً).

ج- المصدر الواقع حالا.

قال ابن يعيش: "المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال: أتيته ركضاً وقتلته صبراً، ولقيته فجاءةً والتقدير: أتيته راكضاً، وقتلته مصبوراً، إذا كان الحال من الهاء، فإن كان من التاء فتقديره: قتلته صابراً، ولقيته مفاجئاً، فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة، وانتصبت على الحال، كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو: قم قائماً، والأصل قم قيامًا"[3].

وقال ابن مالك:[4]

ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يقعْ بكثرةٍ كـ(بغتةً زيدٌ طلعْ)

وقد وقع خلاف بين النحاة في إعرابه، فذهب سيبويه إلى أن ما وقع فيه المصدرُ موقعَ الحال يعرب حالاً بتأويله بوصف نحو: جاء زيد ركضاً فقال: "ما يَنتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ وذلك قولك: قتلتُه صبراً ولقَيتُه فُجاءةً ومُفاجأَةً وكفاحا ومكافحةً ولقيتُه عِيانًا وكلّمتُه مُشافهةً وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً...؛لأنّ المصدر هنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً"[5].

---

[1] شرح التسهيل:344/2.

[2] الكتاب:258/1، الإنصاف:576/2، وأوضح المسالك:261/1.

[3] شرح المفصل:59/2.

[4] شرح ابن عقيل:525/2.

[5] الكتاب:370/1.

وعزاه السيوطي إلى سيبويه وجمهور البصريين [1]، وهو مذهب الزجاج [2] وصححه الأعلم [3]، و تبناه ابن يعيش لقوله : "هذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة، وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد، نحو: قم قائماً، والأصل قم قياماً"[4]، وإلى ذلك ذهب الرضي[5] وأبو حيان [6]، وابن هشام [7]، هشام[7]، وابن عقيل[8].

في حين ذكر ابن الناظم أن الأخفش يرى تلك" المصادر الواقعة موقع الأحوال مفاعيل مطلقة العامل في كل منها فعل محذوف، هو الحال" [9]، في نحو قولك: أتيته ركضاً، والتقدير: أتيته أركض ركضاً، ووافقه في ذلك ابن السراج [10]؛ غير أن ابن مالك ردَّ هذا الوجه الإعرابي وعلل له بأن " ما ذهب إليه الأخفش ليس بصحيح؛ لأنه إذا كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب، فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب"[11]، وتبعه في ذلك ابنه بدر الدين[12].

كما ردَّه صدر الأفاضل بحجة "أن الحال تتعلق بالفعل من حيث هو مركب بالفاعل، أو المفعول، أو بهما، بخلاف المفعول المطلق؛ فإنه يتعلق بالفعل من حيث هو مفرد ومن حيث هو مركب بأحد الشيئين، فيكون أليق بالحال"[13].

---

[1]) همع الهوامع:15/4.

[2]) شرح المفصل:59/2.

[3]) النكت:397.

[4]) شرح المفصل:59/2.

[5]) شرح الرضي: 39/2.

[6]) ارتشاف الضرب:1570/3.

[7]) مغني اللبيب:2/ 729.

[8]) المساعد:13/2.

[9]) شرح ابن الناظم :231.

[10]) الأصول في النحو:164/1.

[11]) شرح التسهيل:328/2.

[12]) شرح ابن الناظم:231.

[13]) التخمير:430/1.

وعزى ابن عقل مذهب الأخفش إلى الكوفيين في أن المصادر المنصوبة هي مفاعيل مطلقة، غير أنهم خالفوه في كون الناصب لها الأفعال المذكورة وليست المحذوفة، فإذا قيل: طلع زيدٌ بغتةً، فإن(بغتةً) منصوب بـ(طلع)؛ لتأويله بفعل من لفظ المصدر والتقدير: بغت زيدٌ بغتةً، فيؤولون(طلع) بـ(بغت) وينصبون به(بغتةً) [1]، به(بغتةً) [1]، وهو القول نفسه الذي نص عليه أبو حيان: " قال الكوفيون: إنها منصوبة بالأفعال السابقة، وليست في موضع الحال؛ لأن أعطيت في معنى نَقَدتُ، وقتلته في معنى: صَبَرَه، وطَلَعَ بَغتةً في معنى: بغَتَ بغتةً" [2]؛ غير أن ابن عقيل حكم على هذا الرأي بالضعف بحجة أن في اللقاء معنى المفاجأة في قولك: لقيته فجأة [3].

ونسب ابن يعيش إلى السيرافي قوله بأنه مصدر مؤكد، والعامل فيه المصدر الذي ليس من لفظ الفعل، كـ(أتانا مشياً)، فـ(مشياً) مصدر مؤكد و(أتانا) العامل فيه [4]؛ غير أن ابن يعيش ضعَّف هـ ذا الرأي ؛ لكونه لم يرد إلا نكرة، إذ لو كان مصدراً لم يمتتع من وقوع المعرفة فيه [5]، في حين عزى خالد الأزهري إلى جماعةٍ من النحاة لم يعيِّنْهم، أنها مفاعيل مطلقة على تقدير مضاف أي: أتيته إتيان ركضٍ، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه [6].

أما المبرد فظاهر كلامه أنه يوافق مذهب سيبويه ومن تابعه في أنها تعرب حالاً؛ لوقعها موقع اسم الفاعل، ويخالفهم في كونها ليست مصدراً، بل هي مصدر لفعل محذوف يعمل في المصدر ، لقوله: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالا؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه وذلك قولهم: قتلته صبرًا، إنما تأويله صابرًا أو مصبرًا، وكذلك جئته مشيا؛ لأن المعنى جئته

---

(1) شرح ابن عقيل:2/254-255، المساعد:2/14.

(2) التذييل والتكميل:9/44.

(3) المساعد:2/14.

(4) شرح المفصل:2/60.

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(6) شرح التصريح:1/375.

ماشيا، فالتقدير: أمشى مشيا؛ لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء"[1].

فلعل قول المبرد: "وكذلك جئته مشياً؛ لأن المعنى جئته ماشياً فالتقدير: أمشي مشياً"[2]، وقوله: "جاء زيد مشياً، إنما معناه ماشيا؛ لأن تقديره: جاء زيد يمشي مشيا"[3]، يوهم بأنه يعربها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، إذ أن عجز العبارتين يفيد أن المصدر مفعول مطلق، وأن صدرهما يفيد أنه يعربها حالاً بتأويله بوصف، وهو ما أدى إلى تباين آراء بعض النحاة في نسبة هـ ذا الرأي له . قال ابن الناظم: "وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر الواقعة موقع الأحول مفاعيل مطلقة، العامل في كل منها فعل محذوف، هو الحال" [4]، وقال السيوطي : "هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي: أتيت أركض ركضًا، وعليه الأخفش والمبرد"[5].

والراجح في نظر الباحث، أن تكون تلك المصادر وقعت موقع الحال وليست مفاعيل مطلقة؛ وعلة ذلك أوردها ابن يعيش والرضي بأنك تجد مثل هذا صالحاً وقوعُه جواباً لكيف، لمن قال: كيف أتاكم زيدٌ ؟، وأنها قد تكون على تقدير مضاف، وذلك إذا قُصِدتِ المبالغةُ بجعل(صاحب الحال)هو المعنى، فيحذف ما يدل على الذات وهو المضاف، ويقوم المعنى مقامه للإبانة عن كثرة الفعل، وأنها قد تكون على التأويل بالمشتق، وذلك إذا قُصِدَ الاتساعُ في المعنى، بأن تدل على مايدل عليه المصدر مع زيادة فائدة الحال. فإذا لم يعرب المصدر واقعاً موقع الحال، فإنه يجوز تعريفه، وهذا لم يرد به السماع[6].

---

(1) المقتضب:234/3.

(2) المصدر نفسه:234/3.

(3) المصدر نفسه:312/4.

(4) شرح ابن الناظم:231.

(5) همع الهوامع:15/4.

(6) شرح المفصل:59/2، شرح الرضي:39/2.

وأضاف ابن مالك أن كونها مفعولاً مطلقاً، فينبغي أن يجوز ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصر على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأن القتل لا يدل على الصبر في: قتلته صبراً[1].

أما من حيث جواز قياس الحال من المصدر فهو أيضاً محل خلاف بين المبرد وسيبويه، فمذهب سيبويه أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيرُه سواء أكان المصدر من أنواع الفعل وتقسيماته، نحو: أقبل زيد مشياً، أم كان من غير أنواعه، نحو: جاء زيد بكاءً، وقتلته صبراً، فقال سيبويه بعد أن أورد أمثلة من هـ ذه المصادر: " وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى... يُوضَعُ هذا الموضعَ... وعلة عدم جواز قياسه؛ أنه شيء وضع في موضع غيره"[2].

وإليه ذهب ابن السراج [3]، وابن يعيش [4]، والرضي [5]، وحكى أبوحيان الإجماع عليه من البصريين والكوفيين ماعدا المبرد[6].

وحجتهم في ذلك أشار إليها أبوعلي الفارسي بـ" أن الحال لا تدل على المصدر، وإنما تدل على الفعل بدلالة إيقاع كل واحد منهما موقع الآخر، فيدلّ كل واحد منهما على صاحبه، والحال لا تدل على المصدر فكان وضعها موضع الحال شاذاً، فيُوقف على ما قالوا ولا يقاس عليه"[7].

وقد جعل ابن مالك وقوع المصدر حالا مقيساً في ثلاثة مسائل، هي:

الأولى : كون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبرٍ مقترنٍ بـ(أل) الدالة على الكمال وقد سمع من هذا قولهم: أنت الرجل علماً، فيقاس عليه: أنت الرجل أدباً وشجاعةً.

---

[1] شرح التسهيل:328/2

[2] الكتاب:370/1.

[3] الأصول في النحو:164/1، 173.

[4] شرح المفصل:59/2.

[5] شرح الرضي:75/2.

[6] ارتشاف الضرب:1570/3.

[7] المسائل المنثورة:14.

الثانية : كون المصدر واقعاً بعد خبرٍ شُبِّه مبتدؤه به، وقد سمع من هذا قولهم: هو زهير شعراً فقياسه: أنت حاتمٌ جوداً، وعليٌّ شجاعةً.

الثالثة : كون المصدر يقع بعد أمَّا الشرطية وقد سمع من ذلك قولهم: أما علماً فعالمٌ فيقاسه: أما ثراءً فثريٌّ[1].

أما المبرد فقد اختلف النقل عنه في جواز وقوع المصدر حالا مقيساً ، فقال الصيمري: " أبو العباس يجيز القياس عليه في كل ما كان الفعل دالاً عليه، فيجيز: أتانا زيدٌ سرعة، أي: مسرعاً، وأتانا بُطْئاً، أي: مُبْطِئاً؛ لأن الإتيان يكون على أحد هذين الوصفين" [2]، وقال ابن عقيل: "ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد، فعنه نقل قياس ذلك مطلقاً، وعنه قياسه فيما هو نوع للعامل دون غيره، وعلى هذا لا يجوز: جاء زيدٌ بكاءً ولا ضحك زيدٌ بكاءً، وعلى الأول يجوز"[3]، ونسب الخضري إليه قياسه مطلقاً[4].

وقول المبرد عند حديثه عن المصادر التي تقع في موضع الحال: " فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجرى مع كل صنف منها" [5]، يفهم منه أنه لايحمل قياس ذلك على الإطلاق؛ وإنما يقيسه فيما هو نوع من فعله؛ لاسيما أن المبرد أتى بأمثلة في موضع آخر فقال: "من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغنى غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك: جئتك مشيًا، وقد أدى عن معنى قولك: جئتك ماشيًا...ومنه قتله صبرًا" [6] وقوله: "هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال، وذلك قولك: جاء زيد مشيًا إنما معناه ماشيًا"[7].

---

(1) التسهيل:109..

(2) التبصرة والتذكرة:300/1.

(3) المساعد:14/2.

(4) حاشية الخضري:435/1.

(5) المقتضب:234/3.

(6) المصدر نفسه:268/3-269.

(7) المصدر نفسه:312/4.

والراجح في نظر الباحث جواز القياس مطلقاً، فيما هو نوع من الفعل لوروده في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُم عِندَ رَبِّهِمْ** ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ **وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾[2] وقوله تعالى:﴿ **ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا**﴾[3].

د-الحال المعرفة.

ذكر ابن السراج من شروط الحال أن تكون نكرة، مثل:(جاء زيدٌ راكبًا) فـ(راكباً) حال نكرة، أو أن تكون في حكم النكرة، وعلة كونها نكرة أن صاحبها لابدّ أن يكون معرفة؛ لئلا يتوهم كونهما نعتاً ومنعوتاً، فإذا جاءت معرفة أُولت [4] فمن مجيئها معرفة قول ذي الرمة[5]:

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ صَيَّرَ الْبَينَ أَهْلُهَا أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطالَ اِحتِيالها

فقوله:(أيادي سبأ) حال معرفة تؤول على متفرقين.

وقد جرى خلاف بين النحاة في توجيه إعراب الأحوال التي جاءت معرفة في بعض الشواهد، كـ(العِراك) المعرَّفة بـ(أل) في قول لبيد بن ربيعة[6]:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخال

فسيبويه يرى أن(العراك) مصدر وقع حالاً؛ كأنه قال: اعتراكاً، وذلك يفهم من تعقيبه على بيت ذي الرمة[7]:

تَرى خلقَها نِصفٌ قناة قويمة ونصفٌ نقاً يرتجّ أو يتمرْمرُ

فقد أجاز سيبويه فيه نصب(نصفاً) على الحال فقال: "وبعضهم ينصب على البدل وإن شئت كان بمنزلة رأيتُه قائماً" [8]، وانتصر له السيرافي فذكر أن "القول ما قاله

---

[1] البقرة/274.

[2] الأعراف/56 .

[3] نوح/8.

[4] الأصول في النحو:214/1.

[5] ديوانه/ 116.

[6] ديوانه/54، المقتضب: 227/3، شرح ابن عقيل:354/1، شرح المفصل:62/2.

[7] ديوانه: 130.

[8] الكتاب:372/1.

سيبويه؛ لأن النصف بمنزلة الثلث، وسائر الأجزاء إلى العشرة، يثنى ويجمع كما يفعل بالثلث وما بعدها، تقول: المال نصفان"[1]، وهو اختيار الزمخشري[2].

وأكد ابن أبي الربيع نسبة هذا الرأي إلى سيبويه فقال: " ذهب سيبويه إلى أن(العراك) مصدر لفعل محذوف تقديره: أرسلها تعترك العراك، والفعل هو الحال، كما تقول: جاء زيد يضحك"[3].

في حين ذهب الأخفش [4]، وابن السراج [5]، وأبو علي الفارسي [6] إلى أن(العراك) ليست بحال في الحقيقة، ولكنها دالة على موضع الحال، وأما الأحوال فهي العوامل المضمرة الناصبة لها، قال ابن السرج: " والعراك لا يجوز أن يكون حالاً ولا ينتصب انتصاب الحال، وإنما انتصب عندي على تأويل: أرسلها تعترك العراك فـ(تعترك) حال، والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك، ودلّ على (تعترك) فأغنى عنه"[7]، وإليه ذهب الجرجاني[8]، وابن الشجري[9] والأنباري[10].

واستدل أبوعلي الفارسي على صحة هذا القول بأن هذه الأشياء مصادر والمصدر لا يكون ضميراً؛ لأنه لا دلالة فيه على لفظ الفعل، كما في ألفاظ المصادر دلالة عليها[11].

وذكر أبو حيان [12] أن(أرسلها) عند الكوفيين في قول لبيد السابق، متضمن معنى: أوردها، فيكون(العراك) مفعولاً ثان لأوردها.

---

[1]) شرح كتاب سيبويه:452/2.

[2]) المفصل:63.

[3]) البسيط:517/1-518.

[4]) التذييل والتكميل:67/3.

[5]) الأصول في النحو:164/1.

[6]) المسائل المنثورة:16، والإيضاح العضدي:200.

[7]) الأصول في النحو:164/1.

[8]) المقتصد في شرح الإيضاح:679/1.

[9]) الأمالي الشجرية:20/3-21.

[10]) أسرار العربية:193-194.

[11]) الإيضاح في شرح المفصل:200/1.

[12]) ارتشاف الضرب:1564/3.

في حين ذهب ابن الطراوة[1] إلى أن(العراك) صفة لمصدر محذوف والتقدير: والتقدير: الإرسال العراك، ويرى ابن يعيش [2] أن(العراك) نائبة عن الحال وليست حالاً، وإنما التقدير: أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل في موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار تعترك، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه.

أما المبرد فقد وافق الأخفش وذهب إلى أن(العراك) ليست حالا في الحقيقة ولكنها دالة على موضع الحال، وأما الأحوال فهي العوامل المضمرة الناصبة لها لقوله: "واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال، وإن كان معرفة وليس بحال ولكن دل على موضعه، وصلح للموافقة فنصب؛ لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبًا وذلك قولك: أرسلها العراك...؛ لأنه في موضع وأرسلها معتركة؛ لأن المعنى أرسلها، وهى تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك"[3]، ثم ذكر البيت.

وفي إجازة سيبويه نصب(نصفاً) في قول ذي الرمة السابق:(تَرى خلقَها نِصفٌ) نقل ابن ولاد تخطئة المبرد لسيبويه، بحجة أن الكلام هنا على نية الإضافة ومن ثم ردّه، فقال: "وهذا عندي خطأ- يقصد ا(نصفاً)لا ينبغي أن يكون هنا إلا معرفة؛ لأن معناه الإضافة... فهذا ليس بحتم في لحال- وذلك؛ لأنه قد يراد به المعرفة وقد يراد به النكرة، وكلاهما يقدر فيه، جائز غير ممنوع" [4]، كأنه قال: ترى خلقها نصفه كذا ونصفه كذا.

فهو يرى أن قول المبرد غير لازم؛ لأن الشيء وصف بما يجوز أن يكون حالاً، وهو قول سيبويه: "إن كل شيء كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك: مررت بأخويك قائمَيْن، فالقائمان هنا نصب على حدّ الصفة في النكرة. وتقول: مررت بأخويك مسلماً وكافراً، هذا على مَن جرّ وجعلهما صفةً للنكرة"[5].

ومن الأحوال التي جاءت معرفة وخالف فيها المبرد سيبويه- إعراب كلمة (قضُّهُم) في قول العرب: جاءوا قضُّهُم بِقَضِيضهم، أي: جاءوا جميعاً، قال ابن

---

(1) ارتشاف الضرب:1564/3.

(2) شرح المفصل:63/2.

(3) المقتضب:237/3.

(4) الانتصار: 120-121.

(5) الكتاب:8/2-9.

السراج: "كأنه قال: انقض آخرهم على أولهم" [1]، وهو مأخوذ من بيت أنشده سيبويه على أن(قضُّهُم) مصدر وقع حالاً، قال سيبويه: " ومثل خمستَهم قول الشَّمّاخ[2]:

آتتني سُلَيمٌ قَضّها بقضيضِها تُمَسِّحُ حولي بالبَقيعِ سِبالها

كأَنّه قال انقضاضَهم أي: انقضاضاً، ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم كأَنّه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً"[3].

ويُروى البيت بوجهين: النصب على الحال على معنى جميعاً، والرفع على أن يكون تابعاً لما قبله على التوكيد، أي: أتتني سليم كلها، قال ابن يعيش: "منهم من ينصبه على كل حال، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال كقولك: مررت به وحده، ومنهم من يجعل قَضَّها تابعاً مؤكداً لما قبله فيجريه مجرى كلهم، فيقول: " آتتني سُلَيمٌ قَضّها بقضيضِها، ومررت بسليم قضّها بقضيضها، ومعناه أجمعين"[4].

فوجه إعراب(قضّهم)عند سيبويه جواز الإتباع لما قبله على التوكيد، أو نصبه على الحال، قال أبو حيان: " فحكى سيبويه فيه الإتباع لما قبله على التوكيد والنصب على الحال"[5].

وفسر ذلك الرضي بأن(قضهم) قد يستعمل تابعاً لما قبله في الإعراب، إما على التوكيد على أن أصله جملة، فيعطى جزؤها الأول إعراب(جميعهم)؛ لأنهما بمعنى واحد، أو على البدلية، أي: جاءوا قاضهم مع مقضوضهم[6].

أما المبرد فقد اقتصر على وجه الإتباع لما قبله على التوكيد فأعطى(قضَّهم) إعراب جميعهم؛ لأنهما بمعنى واحد، فقال: "وأما قولك: مررت بالقوم قضّهم

---

[1] الأصول في النحو:165/1 .

[2] ديوانه:60، تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف، القاهرة، 1968م .

[3] الكتاب:374/1-375.

[4] شرح المفصل:63/2.

[5] ارتشاف الضرب:1569/3.

[6] شرح الرضي:20/2.

بِقَضِيضهم، فعلى هذا كأنك قلت: مررت بالقوم كلهم وجماعتهم، ومن قال: قضّهم بقضيضهم، أراد انقضاضًا، أي: انقضّ أولهم على آخرهم"[1].

وعلى ذلك يرى المبرد أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة؛ وإنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، أي أنه يقدر لها فعلا، وأنها جاءت تابعة لما قبلها على التوكيد، خلافاً لسيبويه الذي ذهب إلى جواز نصبه على الحال والإتباع لما قبله على التوكيد.

ومن الأقوال المسموعة عن العرب التي جاءت فيها الحال معرّفة بالإضافة، وهي مخالفة لشرط مجيء الحال نكرة- لفظ(وحده) في قولهم:(جاء زيدٌ وحده). قال الخليل: "والوَحْدُ منصوب في كلّ شيء؛ لأنه يجري مَجْرَى المصدر خارجاً من الوَصْف، ليس بنعتٍ فيتبَعُ الاسْمَ، وليس بخبرٍ فيُقْصَدُ إليه دون ما أُضيف إليه، فكان النّصب أولى به"[2].

وقد وقع خلاف بين النحاة في توجيه إعراب(وحده)، فذهب سيبويه إلى أنها مصدر محذوف الزوائد إذ الأصل: (إيحاده) لقوله: "هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يَليه، وذلك قولك: مررتُ به وَحْدَه، ومررتُ بهم وَحْدَهم، ومررتُ برجل وَحْدَه"[3]، وذكر أبو حيان " أنه اسمٌ موضوعٌ موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحادًا، موضع موحداً"[4] أي: منفرداً.

وهو ما أكده ابن السراج بقوله: " ومذهب سيبويه أن قولهم: مررت به وحده، وبهم وحدهم، ومررت برجل وحده، أي: مفرد، أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال" [5] وقال ابن إياز البغدادي: " وتمثيل سيبويه بقوله:(مررت برجل وحده)، يدل على أنه حال من الفاعل، لقلة مجيء الحال من النكرة"[6]، وهو مذهب الخليل[7]، وكان الرّماني قد

---

(1) المقتضب:240/3.

(2) العين:281/3.

(3) الكتاب:373/1.

(4) ارتشاف الضرب:1566/3.

(5) الأصول في النحو:165/1.

(6) المحصول:449/1.

(7) الكتاب:373/1.

قد قوّى هذا الرأي بحجة أن(وحده) أشبه بالمصدر في معناه، وحمله عليه أولى؛ لكثرة نظيره من المصادر، وظهور معنى الاختصاص فيه [1]، في حين ذهب يون س[2]، وهشام الضرير [3] إلى أن(وحده) ينتصب انتصاب الظروف، فيجري مجرى(عنده)، فجاء زيدٌ وحده، تقديره: جاء زيد على وحده، ثم حذف الحرف ونصب على الظرف. قال سيبويه: "وجعل يونسُ نَصْبَ وَحْدَه، كأَنّك قلت: مررتُ برجل على حِيالِه، فطرحتَ علَى، فمن ثَمّ قال: هو مثلُ عندَه"[4].

وأجاز خالد الأزهري في(وحده) أن يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه(وحده) قياساً على قول العرب(زيدٌ إقبالاً وإدباراً)، فقال: " فوحده حال من فاعل(جاء) المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه أو معناه، أي: متوحداً أو منفرداً"[5].

أما المبرد فيرى أن(وحده) حال من المفعول به فقط، أي: ضربته في حال أنه منفرد بالضرب، في قوله: "أما قولك: مررت بزيد وحده، فتأويله: أوحدته بمروري إيحادًا، كقولك: أفردته بمروري إفرادا، وقولك:(وحده) في معنى المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب" [6]، خلافاً لما نسبه إليه أبو حيان، والأشموني [7] من أنه يجوّز أن يكون حالاً من الفاعل والمفعول معاً، وكذا قال ابن عصفور مرجحا مذهب سيبويه: "وأبو العباس يجيز أن يكون حالاً من المفعول به... وسيبويه-رحمه الله- لا يجعله حالاً إلاَّ من الفاعل، أي: أفردته بالضرب، فكأنه مفرد له ... ومذهب سيبويه أولى؛ لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول"[8].
المفعول"[8].

---

[1]) هامش المصدر نفسه:378/1.

[2]) المصدر نفسه:377/1، الأصول في النحو:166/1.

[3]) ارتشاف الضرب:1567/3.

[4]) الكتاب:378/1.

[5]) شرح التصريح:578/1.

[6]) المقتضب:239/3.

[7]) ارتشاف الضرب:1566/3، وشرح الأشموني:8/2.

[8]) شرح الجمل لابن عصفور:162/2-163.

وقد أورد ابن إياز البغدادي مخالفة الزجاج للمبرد فقال: "وأَبَى الزجاجُ إلا أن يكون حالاً من الفاعل فقط؛ لأنه عنده مصدرٌ لازم النصب، أو كالمصدر والمصادر تجيء في موضع الحال من الفاعل" [1]، ومن ثم نقل عن ابن الخشاب تأييده للمبرد فذكر أن: " ما قاله المبرد يمكن أن يحمل عليه في بعض الأحوال" [2]. فإذا قلت: مررت به وحده، فكأنك قلت: أفردته بمروري إفراداً.

والرأي الراجح عند الباحث في(وحده) أنه منصوب انتصاب الظرف كقولك: هو عنده؛ لاشتراكهما في نقصان التمكن، وفي النصب ولزوم الإضافة، كما أن(وحده) فيه معنى(على حياله)، أما كونه للفاعل أو المفعول فهو كما قال سيبويه: يحتمل أن يكون للفاعل كما يحتمل أن يكون للمفعول.

أما المصادر المسموعة الواقعة موقع الحال وهي معرفة، فلا يجوز القياس عليها؛ لأن الحال لا تجيء معرفة، وإنما جاز الاتساع فيها؛ لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات، فإذا صرّحت بالصفة لم يجز إدخال الألف واللام، فلم يرد عن العرب أنهم قالوا: أرسلها معتركة، ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال.

المبحث الثاني

التمييز

التمييز في اللغة يدور حول معنى الفصل، والفرز، والعزل، وهو مصدر للفعل ميَّز، يُقَال: مَيَّزْتُ الشيء إذ فصلته وعزلته عن غيره، قال الخليل: "مِزتُ الشيءَ أَمِيْزُهُ مَيزاً، والمَيزُ: التَّمييزُ بَيْنَ الأشياءِ، وَقَدْ انمازَ بَعضُهُ مِنْ بعضٍ" [3] وقال

---

(1) المحصول:1/449.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) العين:(مَيَزَ).

الجوهري: "مزت الشيء أميزه ميزا: عزلته وفرزته، وكذلك ميزته تمييزا فانماز، وامتاز، وتميَّز، واستماز، كله بمعنى، يقال: امتاز القوم إذا تَمَّيزَ بعضهم من بعض، وفلان يكاد يَتميَّزُ من الغيظ، أي يتقطع" [1]، وقال ابن منظور: إنَّه "عَزْلُ شيء من شيء، وفَرْزُهُ عَنْهُ وتَخْلِيصُهُ مِنْهُ، أيْ تَفْرِيدهُ، كقوله تعالى: [**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**][2]، ويقال: تَمايزَ القومُ: تَحَزَّبوا وتَفَرَّقُوا"[3].

وأما في الاصطلاح: فقد عرفه الأنباري بأنه: "اسم منصوبٌ أو مجرورٌ نكرةٌ" [4]، وقال الزمخشري إنه: "رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته" [5]، وقيّده ابن عصفور بالنصب فقال: "التمييز كل اسم نكرة منصوب مفسرٍ لما أنبهم من الذوات"[6]، وأضاف ابن مالك إلى ذلك القيد تضمنه" معنى(من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع"[7].

وفي ضوء المعنيين اللغوي والاصطلاحي يمكن القول إن التمييز يدور مفهومه حول معنى الفرز والتبيين والتفسير.

وما يعوَّل الباحث على دراسته في التمييز نماذج لمسائل الخلاف بين المبرد وسيبويه:

أ- ناصب تمييز الجملة.

ذكر ابن إياز البغدادي أن تمييز الجملة، إما أن يكون محولاً عن الفاعل في المعنى، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [8]، وقوله تعالى :﴿**فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا**﴾[9]، أصله اشتعل شيب الرأس، وطابت أنفسهن، وإما أن يكون

([1]) الصحاح:(ميز)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/3، 1404هـ.

([2]) يس/59.

([3]) اللسان(ميز).

(4) الإنصاف:187/1.

[5]) المفصل:83.

[6]) شرح الجمل لابن عصفور :288/2.

[7]) شرح التسهيل:379/2.

[8]) مريم/4.

[9]) النساء/4.

يكون محولاً عن المفعول، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**﴾ [1]، أصله: وفجرنا عيون الأرض، وإما أن يكون محولاً عن المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً** ﴾[2]، أي: مالي أكثر من مالك، وإما غير محول، نحو: ما أكرمَه رجلاً، ولله درُّه فارساً، ونحو قوله تعالى :﴿**نِعْمَ الثوابُ وحَسُنَتْ مرتفقًا** ﴾[3] ونعم رجلاً زيدٌ وبئس رجلاً عمروٌ[4].

وأشار سيبويه إلى علة نصبه فقال: "هذا راقود خلاً، وإن شئت قلت: راقود خلٍ، وراقود من خلٍ، وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طين خاتمها؛ لأن الطين اسم ليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان فيه، فهكذا جرى هذا وما أشبهه"[5]، وذكر الرضي أن نصبه إنما إنما يكون بعد تمامه، وتمامه إما بالتنوين لفظاً، نحو: راقودٌ خلاً، أو تقديراً في غير المنصرف، نحو:(هو أحسن وجهاً)، وفي المبني كالأعداد المركبة نحو:(ثلاثة عشر رجلاً)، وفي(كم) الاستفهامية، نحو:(كم غلاماً اشتريت) وفي(كم) الخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها، نحو: (كم في الدار رجلاً)، أو في تمامه بنون التثنية، نحو:(منوانٌ سمناً)، أو بنون الجمع، نحو:(عشرون وجوهاً)، أو بنون تشبه نون الجمع نحو:(عشرون درهماً)، أو تمامه بالإضافة، نحو (ملؤه عسلاً)[6].

وقد تباينت آراء النحاة في عامل النصب في تمييز الجملة، فذهب جمهور البصريين إلى أن العامل فيه لفظي وهو الفعل وما شابهه، أما سيبويه فقد قاس نصبه على الاستثناء، ونسبه إلى الخليل، قائلاً: "باب لا ليكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب، إذ لم يكن داخلاً

---

(1) القمر/12.

(2) الكهف/34.

(3) الكهف/31.

(4) المحصول:465/1.

(5) الكتاب:117/2.

(6) شرح الرضي:58/2.

فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حُملت عليه وعَمِل فيها"[1].

فظاهر كلام سيبويه أن العامل في نصبه ثلاثة أنواع هي:

الأول: ما تقدمه من فعل وشبهه؛ لوجود أصل العمل له.

الثاني : الفعل مع الفاعل المضمر، وهذا يفهم من ظاهر نصه: " قال: نعم الرجل، فقيل: له، من هو؟ فقال: عبد الله، وإذا قال عبد الله، فكأنه قيل له: ماشأنه؟، فقال: نعم الرجل، فنعم تكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله، ثم يعملان في الذي فسر المضمر عمل مثله وويحه، إذا قلت لي: مثله عبدًا، وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه" [2]. فقوله:(ثم يعملان في الذي فسر المضمر عمل مثله وويحه، إذا قلت لي: مثله عبدًا) يدل على اجتماع الفعل مع الفاعل المضمر في نصب التمييز(عبداً).

الثالث: الاسم المميز، ويفهم ذلك من قوله: "وكما عَمِلَ في الدرهمِ عشرون إذا قلت: عشرون درهما"[3].

في حين ذهب الزمخشري [4] إلى أن ناصبه الجملة بأسرها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، و صححه ابن عصفور فيما نسبه إليه السيوطي لقوله: "وصحح ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه"[5].

أما المبرد فقد خالف سيبويه في عدد أنواع ناصب تمييز الجملة، فلقتصر على ذكر الفعل أو ما في معنى الفعل، ولم يرد في نصه (الفعل مع الفاعل المضمر)؛ فقال: "اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد"[6]، فلعله قصد الإيجاز في ذلك.

---

[1] الكتاب:2/330-331.

[2] المصدر نفسه:2/177.

[3] المصدر نفسه:1/404.

[4] المفصل:93.

[5] همع الهوامع:4/69.

[6] المقتضب:3/32.

ويرى الباحث أن عامل النصب في تمييز الجملة لفظي، وهو الفعل وما شابهه؛ لأن العامل المعنوي في نصب(درهماً) في نحو قولك:(عشرون درهما) هو(عشرون) وهذه لا تصلح أن تكون عاملاً لفظياً للنصب؛ لأنها ليست فعلاً، ولا ما يشبه الفعل من العوامل التي تواضع النحويون على إثبات العمل لها، وإنما عاملها معنوي وهو تمام الكلام.

ب- **الجمع بين فاعل(نعم وبئس) وتمييزها.**

أجمع النحاة على جواز الجمع بين التمييز والفاعل المضمر، في نحو: نعم رجلاً زيدٌ؛ واختلفوا في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، في نحو قولك: نعم الرجل رجلاً زيد، فمنعه سيبويه بحجة أن الفاعل الظاهر لا يحتاج إلى تمييز ليوضحه، لقوله: " نِعمَ رجلاً عبدُ الله، كأنك قلت: حسبُك به رجلاً عبدُ الله؛ لأن المعنى واحد...فنعمَ تكون مرة عاملةً في مضمر يفسّره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة(ويحه ومثلَه)، ثم يعملان في الذي فسّر المضمر عمل مثله وويحه إذا قلت: لي مثله عبداً، وتكون مرةً أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه. فهي مرة بمنزلة (رُبّه رجلاً)، ومرة بمنزلة(ذهب أخوه)، فتجري مجرى المضمر الذي قُدّم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه؛ لأنه قد بيّنه"[1].

ويؤيد ذلك تفسير ابن يعيش لكلام سيبويه، بقوله: "منع سيبويه الجمع بين فاعل(نعم) وتمييزها، واحتج في ذلك بأنَّ المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر... "[2]، وقد نسبه خالد الأزهري إلى سيبويه والسيرافي أيضا، فقال: "ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً، سواء أفاد معنى زائداً على الفعل أم لا"[3]، واختاره الجرجاني[4]، وابن يعيش[5]، وابن هشام[6].

---

[1] الكتاب:177/2.

[2] شرح المفصل:132/7-133.

[3] شرح التصريح :79/2.

[4] المقتصد:372/1.

[5] شرح المفصل:132/7.

[6] مغني اللبيب: 604/2.

ووجه الاحتجاج عند أصحاب هذا الرأي أورده الصيمري فقال: "إن المرفوع والمنصوب جميعاً يدلان على الجنس، وأحدهما يغني عن الآخر" [1]، وقال ابن يعيش: "إن الجمع بينهما ربما يوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل؛ لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك"[2].

ونسب السيوطي إلى ابن عصفور منعه الجمع بينهما إلا إذا أفاد معنى زائداً [3] وهو مذهب ابن عقيل[4] وحجتهما من السماع قول ابن الأسود الليثي[5]:

تخَيَّرَهُ، فَلَمْ يَعْدِل سِواهُ فَنِعِمَ الْمَرءُ مِنْ رَجُلٍ تِهامِي

حيث جمع بين الفاعل الظاهر(المرء) والتمييز(رجل) المجرور بـ(من)، وقد أفاد التمييز معنىً زائداً عن الفاعل وهو كونه تهامياًّ.

في حين ذهب أبوعلي الفارسي إلى جواز الجمع بينهما مطلقا، فقال: "وتقول:(نعم الرجل رجلا زيد)، فإن لم تذكر(رجلا) جاز، وإن ذكرته فتأكيد"[6].

ويردد ابن السراج الكلام نفسه، فيقول:" إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: رجلاً توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً"[7]، وإليه ذهب الزمخشري[8]، وابن مالك[9]، وابنه[10].

ووجه الاحتجاج عند أصحاب هذا الرأي أدلة: من السماع منها: قول جرير[1]:

---

[1] التبصرة والتذكرة:276/1.

[2] شرح المفصل:32/7.

[3] همع الهوامع:35/5.

[4] شرح ابن عقيل:165/3.

[5] أوضح المسالك:245/3،/ وشرح التصريح:626/1، و80/2.

[6] الإيضاح في شرح المقتصد:372/1.

[7] الأصول في النحو:117/1.

[8] المفصل:362.

[9] شرح التسهيل:14/3.

[10] شرح ابن الناظم:254.

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيك فينا   فنِعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زاداً

وقوله أيضا[2]:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ   فَحْلاً وأُمُّهُمْ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

فالشاعر جمع في كلام واحد بين فاعل (نعم)الظاهر(الزادُ) وتمييزه(زاداً) وبين فاعل(بئس)(الفحلُ) وتمييزه(فحلاً).

ومن السماع أيضاً: قول الحارث بن عباد، لما بلغه قتلُ ابنه في حرب(البسوس):(نعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب) فـ(قتيلاً) تمييز والفاعل(القتيل)، قال ابن مالك: "فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر، وإن لم يرفع إبهاما، فإنّ التوكيد حاصل، فيسوغ استعماله كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو قوله تعالى:﴿**وَلَّى مُدْبِراً**﴾[3]... مع أن الأصل فيه أن يبين بها كيفية مجهولة"[4].

غير أن ابن عصفور ردَّ الاستشهاد ببيت جرير الأول وخرّجه على أن "(زاداً) منصوب بـ(تزوَّد)، و(مثل) منصوب على الحال، وكأنه في الأصل صفة لـ(مثل) فقُدِّم فانتصب على الحال؛ لأن النكرة إذا تقدمت نصبت على الحال"[5].

أما ابن يعيش فردَّ الاستشهاد بالبيتين معاً، وتأولهما، بأن(زاداً) في الشاهد الأول مفعول به(لتزود)، أو مصدر مؤكد له أو تمييز لـ(مثل)، وأن (فحلاً) في الشاهد الثاني حال مؤكدة[6].

ومن القياس ما استدل به ابن مالك، وهو قياس ورود التمييز لرفع الإبهام على مجيئه مع الفاعل الظاهر للتأكيد[7].

---

(1) ديوانه: 107، دار صادر، بيروت، د–ط، 1384هـ– 1964م، والمقتضب: 150/2، والخصائص: 83/1، والمفصل:272.

(2) ديوانه:313، وشرح التصريح:96/2.

(3) النمل/10، القصص/31.

(4) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 167، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1403هـ.

(5) شرح الجمل لابن عصفور:606/1.

(6) شرح المفصل:133/7.

(7) شواهد التوضيح:167.

وذهب ابن جني إلى أن (زاداً) في البيت زائدة، وأن فاعل(نعم) مُظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر، فقال:" علمت زيادة الزاد في قول جرير:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيك فينا فنِعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زاداً

وذلك أن فاعل(نعم) مظهر فلا حاجة إلى أن يفسر "[1]،وعدّه من ضرورات الشعر.

أما المبرد، فقد خالف القياس البصري وكلام العرب، حين أجاز الجمع بين فاعل(نعم وبئس) وتمييزه، لقوله: "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد فقولك: (رجلاً) توكيد: لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً. إنما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه" [2]، فقولك في: نعم الرجلُ رجلاً زيدُ، (رجلاً) توكيد؛ لأنَّهُ مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وحجة المبرِّد في الجواز، الغُلوّ في البيان والتوكيد، واستدل المبرد على ذلك ببيت جرير السابق.

ويعلل ابن جني لرأي سيبويه منصفاً له من المبرد فيقول:" إن الرجل من قولهم: نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في نعم، إذا قلت: نعم رجلا زيد؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظاً به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، أي: إذا فسر بالنكرة في نحو: نعم رجلا زيد، فإنه لا يظهر أبداً ...، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد على صاحب الكتاب في هذا الموضع"[3].

وأكد الصيمري [4] وجود الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسألة دون ترجيح أحد على الآخر، فنسب إلى المبرد وجه الجواز، وإلى سيبويه المنع، وهو ما نهجه البغدادي[5]، والسيوطي[6].

---

[1] الخصائص:1/395-396..

[2] المقتضب:2/150.

[3] الخصائص:1/395-396..

[4] التبصرة والتذكرة:1/276.

[5] خزانة الأدب:9/394.

[6] همع الهوامع:5/35.

أما الأشموني فانتصر لرأي المبرد ومن وافقه بحجة ورود ما يعضد رأيه من الشواهد عند تعليقه على قول ابن مالك:

وَجَمْعُ تَمَيّزٍ وفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيْهِ خَلافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتُهِرْ

فقال: " عن النحاة(قَدِ اشْتَهَرْ) فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً، ومنعه سيبويه والسيرافي"[1].

والراجح في نظر الباحث جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز؛ لقوة الدليل وإمكان ردّ التأويل، وذلك أن المانعين يسلّمون أن نحو: نعم زاداً زاد أبيك ونحوه تمييز، فكذلك إذا أُظهر الفاعل فإنه يبقى على إعرابه، ولا حاجة إلى التأويل.

ج- تقديم التمييز على عامله.

ذكر ابن عقيل أنه لا خلاف بين النحاة في ضرورة التزام ترتيب الجملة التي تتضمن تمييزاً، بأن يأتي التمييز متأخراً فيها، واتفقوا على امتناع تقديمه على عامله؛ لكون العامل اسماً يشمل: تمييز الذات نحو: اشتريت ثلاثين كتاباً، أو جامداً كأفعل التعجب نحو: ما أحسن الطبيب إنساناً، أو متصرفاً يؤدي معنى الجامد نحو: كفى بمحمدٍ إنساناً[2].

كما اتفق النحاة على ضرورة التزام الترتيب في تمييز النسبة، فلا يجوز تقديمه على فعله الجامد، قال السيوطي: "إن كان الفعل جامدًا امتنع بإجماع، فلا يقال: ما رجلاً أحسنَ زيدًا، ولا رجلاً أحْسِنْ بزيد"[3].

أما إذا كان الفعل متصرفاً؛ فابن عصفور وابن مالك ذكرا أن جمهور النحويين يجيزون توسط التمييز، بين الفعل ومرفوعه، أو منصوبه [4]، وأيدهما في ذلك السيوطي فقال: "يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو: طاب نفساً زيد، وفجرت عيوناً الأرض" [5]، غير أنهم اختلفوا في كون التمييز متقدمًا على عامله، إلى فريقين:

---

[1] شرح الأشموني:34/3.

[2]) شرح ابن عقيل:295/2.

[3]) همع الهوامع:72/4.

[4]) شرح الجمل لابن عصفور :283/2، وشرح التسهيل:389/2-390.

[5]) همع الهوامع.:71/4.

الأول: منع تقديمه على عامله، وإليه ذهب سيبويه وأكثر البصريين والفراء [1]، قال سيبويه: "ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفة المشبَّهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعولٍ نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه، ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأت... وإنما أصله: امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم، فحُذف هذا استخفافاً، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفذ، وهو– في أنهم ضعَّفوه – مثله"[2].

فسيبويه يسمي التمييز مفعولا، وهو عنده لا يتقدم بالنظر إلى الأصل.

وذكر ابن جني والعكبري أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف يكون فاعلاً في الأصل، وقد حُوّل الإسناد عن الفاعل إلى المضاف إليه لقصد المبالغة، ففي قولك: تصبب زيدٌ عرقاً، أسندتَ الفعل(تصبب) إلى (العرق) والتقدير: تصبب عرقُ زيد، فلو قُدِّم التمييز فإنه يُوقع في موقع لا يقع الفاعل فيه وفي ذلك إخلال ومخالفة للأصل؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل[3].

ونسب ابن السراج وجه المنع إلى الكوفيين [4]، واختاره أبوعلي الفارسي [5]. وذكر الصيمري علة المنع للتقديم بـ"أن الفعل منقول من فاعله إلى غير فاعله فضعف"[6].

وهو تعليل ابن الناظم أيضا لقوله: " لم يجز ذلك سيبويه؛ لأن الغالب عنده في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من

---

[1]) الإنصاف:828/2، شرح المفصل:74/2، شرح التسهيل:389/2.

[2]) الكتاب:205/1.

[3]) الخصائص:384/2، اللباب في علل البناء الإعراب:300/1.

[4]) الأصول في النحو:224/1.

[5]) المقتصد في شرح الإيضاح:694/2.

[6]) التبصرة والتذكرة:319/1.

الإخلال بالأصل" [1]، وصححه الأنباري [2]، وهو مذهب أكثر الأندلسيين [3]، وابن هشام [4]، واليمني [5]، واختاره ابن عصفور بناء على أن الناصب له هو الجملة بأسرها وليس الفعل[6]، ونسبه السلسيلي إلى سيبويه وأكثر البصريين[7].

وذكر الأنباري أن وجه استدلال أصحاب هذا الرأي السماع والقياس:
فأما السماع، فإنه لو كان مقولاً لسُمع، ولكنه لم يسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محل ضرورة؛ فدل على أنّ العرب لا تجيز تقديمه.
وأما حجتهم بالقياس فإن التمييز منقول من الفاعل، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، فلا يجوز تقديم التمييز المنقول عنه[8].

وذكر ابن عصفور أن شَبَهَ التمييز بالنعت في أنه بيان لما قبله لا يتقدم التمييز، كما لا يتقدم النعت[9]، كما أشار ابن مالك إلى أن النحاة كرهوا الاتساع بعد بعد الاتساع مع اعتبار الفاعلية في الحقيقة؛ وذلك أن التمييز فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كالفضلات، فلو قدم لازداد وهناً إلى وهنه فمنع[10].

الثاني : إجازة تقديم التمييز على عامله، وقد نسبه ابن السراج، وابن مالك وأبو حيان إلى جماعة من النحاة، منهم: الكسائي والجرمي [11]، وقال المرادي: "وإن كان فعلا متصرفا، فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه

---

[1]) شرح ابن الناظم:253.
[2]) الإنصاف:831/2، وأسرار العربية:181.
[3]) ارتشاف الضرب:1634/4.
[4]) مغني اللبيب:462/2.
[5]) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 39، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط/ 2 ،1428هـ-2007م،
[6]) شرح الجمل لابن عصفور:181/2.
[7]) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: 559/1، تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط/1، 1986م.
[8]) الإنصاف:831/2.
[9]) شرح الجمل لابن عصفور:284/2.
[10]) شرح التسهيل: 390/2.
[11]) الأصول في النحو:223/1، شرح التسهيل:389/2، وارتشاف الضرب:1634/4.

عليه، ...وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز ذلك" [1]، ونسبه المبرد إلى المازني[2]، ونسبه ابن يعيش إلى جماعة من الكوفيين[3] واختاره ابن مالك لقوله[4]:
لقوله[4]:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا الْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

وأشار لصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح[5].

واستدل أصحاب هذا الوجه، بما ورد من الشواهد، منها: قول المخبل السعدي[6]:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفُرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

ووجه الاستشهاد به: تقديم التمييز (نفسا) على العامل فيه(تطيب)، والتقدير؛ وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً[7].

وقول الشاعر[8]:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى ودَاعِي المَنُون يُنَادِي جِهَارا

ووجه الاستشهاد به تقديم التمييز (نفساً) على العامل فيها(تطيب).

كما قاسوا هذه المسألة على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، قال ابن مالك: "وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف"[9] في في حين نقل الصيمري على المازني أنه يجيز قياسه على الحال، قال الصيمري: "وأجاز ذلك المازني،(أي التقديم) وشبهه بالحال..."[10].

---

[1] توضيح المقاصد:186/2.

[2] المقتضب:36/3.

[3] شرح المفصل:74/2.

[4] شرح ابن عقيل:292/2.

[5] شرح التسهيل:389/2.

[6] ديوانه: 290، صنعة حاتم الضامن، عالم الكتب، ط/ 1، 1407هـ- 1987م، المقتضب:37/3، الأصول في النحو:224/1، الخصائص:384/2، الإنصاف:828/2، وشرح المفصل:47/2، وشرح ابن عقيل:293/2.

[7] الإنصاف:829/2.

[8] لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل:389/2.

[9] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[10] التبصرة والتذكرة:318/1.

وقد ردّ أصحاب المنع بما استدل به المجيزون من الأدلة المسموعة وخرّجوها على أوجه، فردُّوا بيت المخبل السعدي السابق من وجهين:

الأول: أنه لم يسمع غيره.

الثاني : أن الرواية الصحيحة للبيت: ومَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ.(نفسي) اسم كان، و(تطيب) خبرها، كأنه قال: وما كان نفسي طيبة. وعلى هذه الرواية فلا حجة في البيت.

وأجمل ابن جني أوجه الخلاف في تخريج هذا البيت فقال: "فأما ما أنشده أبو عثمان من قول المخبل: وَمَا كَانَ نَفْسي بالفراقِ تَطِيبُ، فتقابله رواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا، وما كان نفسي بالفراق تطيب"[1].

وقد فسر الفارقي ما أجمله ابن جني، بأنَّ الرواية المشهورة المنسوبة للمازني(وما كان نفسي بالفراق تطيب) يؤيد صحتها القياس، فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح يكفي في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها"[2]، أي رواية (وما كان نفسا بالفراق تطيب) لا يدعمها القياس.

فالفارقي يرجّح رواية الزجاجي؛ لأن القياس يدعمها، والرواية التي يدعمها القياس وتتفق معه، أولى بالقبول من التي لا قياس يعضدها.

وخرَّج ابن عصفور كلمة (تطيب) في الرواية الأولى على أنها صفة للنفس، وتكون(نفساً) خبرًا لكان، كأنه قال: وما كان حبيبها نفساً بالفراق طيبةً، أو أن تكون منصوبة بفعل مقدر، كأنه قال: أعني نفساً، لا على التمييز [3]؛ في حين رد الزجاج الاحتجاج بهذا البيت مطلقاً ووصفه بالشذوذ[4]، وعدَّه الأنباري من ضرائر الشعر [5]؛ الشعر [5]؛ كما رد ابن الناظم أغلب الشواهد التي استدل بها ابن مالك [6]. وذكر

---

[1] الخصائص: 384/2.

[2] المسائل المشكلة في أول المقتضب:16، وهامش المقتضب:37/3.

[3] شرح الجمل لابن عصفور :284/2.

[4] شرح المفصل:74/2.

[5] الإنصاف:831/2، والتبيين:397.

[6] شرح ابن الناظم:254.

العكبري أن المانعين عللوا لمنع القياس على سائر الفضلات؛ بأن الفعل اللازم بخلاف المتعدي، وأن معنى المفعولية لا يختلف بالتقديم والتأخير [1].

أما المبرد فقد اختار وجه الجواز، خلافاً لسيبويه الذي منعه، فقال: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحما وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت فقلت: شحما تفقأت وعرقا تصببت، وهذا لايجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهما، وهذا أفرههم عبدًا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن(عشرين درهما) إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل، ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائما، ولا يجيز قائمًا هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل، وتقول: راكبا جاء زيد؛ لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا"[2].

واستند المبرد في رأيه على مخالفة المانعين بالسماع والقياس:

أما السماع فاستدل بما ورد من شواهد أصحاب المذهب المجوّز.

وأما القياس فإن العامل إذا كان فعلا متصرفاً، جاز تقديم معموله عليه، فإن قلت: (جاء محمدٌ راكباً)، يصح أن تقول: (راكباً جاء محمدٌ)، فتقدم الحال على عامله؛ لأن العامل فعل متصرف، فكذلك يجوز أن يكون في التمييز.

وقد أيد الرضي قياس المبرد فقال: " ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله، كان له لما كان منصوبا، أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل، لزمه الرفع وكونه بعد الفعل، فأي مانع أن يكون للفاعل أيضًا، إذا صار على صورة المفعول، حكم المفعول من جواز التقديم"[3].

ويرجّح الباحث وجه المنع؛ لأنه لم يسمع إلا نادراً في الشعر، وللشعر ضروراته وقيودُهُ، والغالب في ذلك أن القواعد تبنى على الكثير، كما أنه في باب التمييز لا يتقدم التمييز على ما يأتي لإزالة إبهامه، وتحديد المقصود بنسبة الحكم إليه، قياساً في ذلك عدم تقديم الصفة في الأصل على الموصوف لكونها توضيحاً،

---

[1]) التبيين:398

[2]) المقتضب:3/36-37.

[3]) شرح الرضي :2/71.

أو تخصيصاً لما قبلها، والمُوَضَّحُ أو المُخَصَّصُ لابد أن يكون كل منهما أولاً، كذلك التمييز بالنسبة لعامله.

د-الاسم الجامد غير المؤول بالمشتق.

ذكر ابن هشام أن النحاة قسّموا الاسم المبهم في باب التمييز إلى أربعة أنواع: **أحدها:** العدد كـ(أَحد عشَرَ كوكباً). **الثاني:** المقدارُ: وهو إما مساحةٌ كـ(شِبرٍ أَرْضاً)، أوكيلٍ كـ(قَفِيز بُرًّا)، أو وزن كـ(مَنَوَيْنِ عَسَلاً).

الثالث: ما يُشْبه المقدار نحو قوله تعالى:﴿**مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً**﴾[1].

الرابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو:(خَاتَمٌ حَدِيداً)، و(جُبَّةٌ خَزًّا) [2].

وقد خالف المبرد سيبويه في إعراب النوع الرابع وهو ما كان فرعا للتمييز في نحو: قولك: هذا خاتمك حديدًا، ونحو:(عندي جُبَّةٌ خَزًّا)، فذهب سيبويه إلى أن الاسم الجامد غير المصدر،(حديدًا) و(خَزًّا) ، متعين للحالية، لا يجوز جعله تمييزاً لأن الاسم الذي ينتصب تمييزاً، إنما يقع بعد مقدار أو ما يشبه المقدار، وليس هذا الاسم واحدًا منهما، فقال: "فالحال قولك: هذه جُبّتك خَزاً" [3]، كما استكره سيبويه وجه الرفع في(حديد) على أنه نعت، وأجازه على البدلية. فقال: "ولا يَحسن أن تَجعلَه صفةً، فقد يكون الشيءُ حَسنًا إذا كان خبرًا، وقبيحاً إذا كان صفةً" [4]، وقال المبرد: " سيبويه يقول: جيدٌ أن تقول: هذا خاتمك حديدًا، وهذا سرجك خزاً، ولا تقول على النعت: هذا خاتمٌ حديدٌ إلا مستكرهاً، إلا أن تريد البدل؛ وذلك لأن حديداً وفضة، وما أشبه ذلك جواهر، فلا ينعت بها؛ لأن النعت تحلية، وإنما يكون هذا نعتاً مستكرهاً إذا أردت التمثيل"[5].

فسيبويه يرى أن وجه الرفع في الاسم الذي يكون فرعاً على التمييز في(حديد) مستكره؛ لأنه اسم جامد غير مؤول بمشتق، وإن جاز ذلك فإنه على البدل، أما وجه

---

[1] الزلزلة:7.

[2] أوضح المسالك:110/2.

[3] الكتاب:118/2.

[4] المصدر نفسه:396/1.

[5] المقتضب: 272/3.

النصب فالصحيح عنده أن يعرب حالاً لا تمييزاً؛ لأنه جوهر مشتق لا يمكن التَّأويل فيه، كما كان مع المصدر الواقع حالاً في مثل: لقيته بَغْتةً.

ومما يؤيِّد القولَ بأنَّ سيبويه يقصد الحاليّة في أمثال تلك الكلمات أن من النحاة من أدرجها في باب الحال لا التّمييز، وهي حال جامدة غير المؤولة بالمشتق. نذكر منهم: ابن مالك الذي قال: "وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال في قولهم: هذا خاتمُك حديداً، وهذه جُبَّتُك خَزّاً– وهما من أمثلة سيبويه–وإنَّما كان الحال جديراً بوروده مشتقاً وغير مشتق، ومنتقلاً وغير منتقل؛ لأنَّه خبر في المعنى، والخبر لا حَجْرَ فيه، بل يرد مشتقاً وجامداً، ومنتقلاً ولازماً، فكان الحال كذلك" [1]، والأمر نفسه نهجه ابن عقيل[2]، والسيوطي[3].

أما المبرد فقد ألتزم بمقالة سيبويه في إعراب(حديداً) في المثال السابق على أنه حال عند حديثه عما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً فقال: "فأما قولهم: هذا خاتم حديدًا على الحال، فتأويله أنك نبهت له في هذه الحال" [4]؛ غير أنه في موضع آخر نقل رأي سيبويه في تقبيحه لوجه الرفع في(حديد) على أنه نعت، ثم خالفه في إعرابه فجعله تمييزاً، فقال: "وإنما أجاز سيبويه: هذا خاتمك حديدًا، وهو يريد الجوهر بعينه؛ لأن الحال مفعول فيها والأسماء تكون مفعولة،...وهذا في تقدير العربية كما قال، ولكن لا أرى المعنى يصح إلا بما اشتق من الفعل، نحو: هذا زيد قائماً؛ لأن المعنى أنبهك له في حال قيام. وإذا قال: هذا خاتمك حديداً، فالحديد لازم. فليس للحال هاهنا موضعٌ بيِّن ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو بالأسماء. فهذا الذي أراه وقد قال سيبويه ما حكيت لك"[5].

والخلاف بين سيبويه والمبرد في المسألة نص عليه الأعلم الشنتمري فقال: "وجعل سيبويه(هذه جُبَّتُكَ خَزّاً) حالاً؛ لأنَّ الجُبَّة ليستْ بمقدار يُقَدَّر به الخَزُّ فيُجرَى

([1]) شرح التسهيل 323/2 .

([2]) المساعد: 9/2 .

([3]) همع الهوامع: 13/4 .

[4] المقتضب: 260/3

[5] المصدر نفسه: 272/3.

مُجرَى(راقُود) و(نِحْي) [1]، وقال المبرِّد: خَطَأٌ أنْ يكون حالاً، إنَّما هو تمييز؛ لأنَّه جوهر"[2]، وقال الأعلم في موضع آخر: "فأمّا قول(جرير)[3]:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وصُدُورا

فنَصْبُ(كلاكلا) و(صُدُورا) عند سيبويه على الحال،... وكان المبرِّد يقول: نَصْبُها على التَّمييز؛ لأنَّ الكلاكل والصدور أسماء ليس فيها معنى الفعل"[4].

وارتضى الأعلم رأي المبرِّد، وخطَّأ مَنْ نَسَبَ لسيبويه القولَ بانتصاب تلك الأسماء على الحاليّة، أو مَنْ ذهب إلى القول بذلك موضحاً أنَّ مصطلحي الحال والتمييز مترادفان عند سيبويه، يعبِّر بأحدهما عن الآخر؛ لما بينهما من التَّناسب في الأحكام النحوية، فهما فضلتان، نكرتان، مزيلتان للإبهام، يعمل فيهما الفعل ومعناه، فقال: " والقولُ عندي أنَّ نَصْبَ(ما كان فرعاً للتمييز، نحو: خَاتَمٌ حَدِيداً وجُبَّةٌ خَزًّا) على التَّمييز دون الحال-على ما ذكره المبرِّد وغيره- وأنَّ سيبويه لم يقصد إلا إلى هذا، وأنَّ مَنْ تأوَّلَ عليه نصبَه على الحال واتَّبَعَه فيه مخطيءٌ، كما أنَّ مَنْ ظَنَّ به ذلك ولم يَتَّبِعْه فيه مخطيءٌ في ظنِّه أو متعسِّفٌ عليه، وقد كان أَذْكَرَ وأَعْلَمَ من أنْ يغْلَطَ هذا الغَلَطَ ، فيُوهِم أنَّ الكَلْكَلَ، والصَّدْر، والكاهل، ونحوها من الأعضاء والجواهر أنْ تكون أحوالاً، كالأعراض من الأفعال، وما أجري عليها من الصفات، وما كان في معناها، ولكنَّه سمَّى التَّمييز حالاً؛ لتناسبهما ولوقوعهما فضلتين، نكرتين؛ ولعمل الفعل ومعناه فيهما"[5].

وذهب ابن مالك مذهب المبرد[6]، ورجحه ابن هشام[7]، والصبان[8].

---

[1] الراقود: إناء من خزف.(رقد). تاج العروس، والنِّحْيُ: الزِّقُّ. العين:303/3.

[2] النكت:502.

[3] ديوانه:223.

[4] النكت:502.

[5] النكت:281-283 .

[6] التسهيل:114.

[7] مغني اللبيب:563/2.

[8] حاشية الصبان:960/1.

والراجح في هذه المسألة جواز الوجهين، فيجوز أنْ تُعرِب(حديداً، وخزّاً) في قولهم: هذا خاتمُك حديداً، وهذه جُبَّتُك خَزّاً، حالاً أو تمييزاً.

أمّا كونه حالاً؛ فلأنّ بعض النحاة كأبي حيان[1]، والسيوطي[2]، نصًّا على أنَّ أنَّ الغالب في الحال أن تكون مشتقَّة، كما في قولك: جاء زيدٌ راكباً، وقد تأتي جامدة، على نوعين: **أحدهما** : ما يمكن تأويله بالمشتقّ، كقولك: ظهر زيدٌ فجأةً بمعنى: مُفاجئاً. **والآخر**: ما لا يمكن تأويله بالمشتقّ، وله مواضع منها: دلالة الحال على أصل الشّيء، كقولك:هذا خاتمُك حديداً، وهذه جُبَّتُك خَزّاً، ومنه قوله تعالى:﴿**أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً**﴾[3].

وأمّا كونه تمييزاً؛ فلكون تلك المنصوبات أسماء جامدة كجمود التَّمييز في مثل قولك: عندي عشرون درهماً.

المبحث الثالث

النــداء

النِّداء في اللُّغة: الدُّعاء، وهو مأخوذ من نَدَى الصَّوت إذا علا وامتدَّ، قال ابن منظور: "النِّداء: ممدود الدُّعاءِ بأَرفع الصَّوت، وقد نادَيْته نِداء، وفلان أَنْدى صوتاً من فلان، أي: أَبْعَدُ مَذْهباً، وأَرفع صوتاً" [4]، وهو عند ابن يعيش مصدر يُمدُّ ويُقصر، وتُضم نونه وتُكسر، وقال الزبيدي:" نَدَا القَوْمُ نَدْواً، اجتمعوا"[5].

أما في الاصطلاح فقد اختلف النُّحاة في تحديد مفهومه، فأشار سيبويه إلى أنَّ معناه التَّنبيه، لقوله: "هذا باب الحروف التي ينبَّه بها المدعوُّ" [6]، وهو قول

([1]) ارتشاف الضرب:1557/3.

([2]) همع الهوامع: 9/4 .

([3]) الإسراء:61 .

([4]) لسان العرب: (ندى).

([5]) تاج العروس:(ندى).

([6]) الكتاب: 229/2.

المبرد[1]، وزاده إيضاحا ابن السَّرَّاج، فذكر أنه " تنبيه المدعوّ ليُقبل عليك" [2] وهو عند ابن الحاجب "المطلوب إقباله بحرف نائب مناب(أدعو) لفظاً أو تقديراً"[3] ومعنى الدُّعاء عند ابن عصفور: " دعاء المخاطب ليُصغي إليك" [4]، وعند ابن إياز البغدادي هو: "جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من تخاطبه"[5].

وفي ضوء المفهوم اللُّغويّ والاصطلاحي يمكن القول بأنَّ النِّداء هو دعاء بأدوات مخصوصة؛ للفت انتباه السامع وتنبيهه لأمر يريده المتكلِّم، أما المنادى فهو المخاطب المطلوب إقباله، وتنبيهه لغرض المتكلِّم، سواء كان بعيداً، أو في حكمه كالسَّاهي والنَّائم.

وفي ما يلي عرض نماذج من هذا الباب لما خالف فيه المبرد سيبويه:

أ- العامل في المنادى:

اختلف النحاة في عامل المنادى، فذهب سيبويه إلى أن العامل فيه محذوف، وهو فعل مقدّر بين الأداة والمنادى، وأنه لازم الإضمار فقال: "اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه" [6]، ووافقه في ذلك ابن السراج فقال: "وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب، من قبل أن قولك: يا فلان، ينوب عن قولك: أنادي فلاناً" [7]، وإلى ذلك ذهب الزمخشري [8] وابن عصفور[9]، وابن الحاجب[10]، وهو اختيار أبي حيان[1].

([1]) المقتضب: 233/4.

([2]) الأصول في النحو:329/1.

([3]) شرح الرضي:344/1.

([4]) شرح جمل الزجاجي:80/2.

([5]) المحصول:663/2.

([6]) الكتاب:182/2.

([7]) الأصول في النحو:333/1.

([8]) المفصل:60

([9]) المقرب:192.

([10]) الإيضاح في شرح المفصل:249/1.

وحجة هذا الفريق أوردها العكبري فقال: "وأما من قال: العامل فيه فعل محذوف، فاحتج بأن الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبه على ذلك الفعل، لا أنه يعمل، ألا ترى أن أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحرف، كذا هاهنا"[2].

وذكر الرضي أن أصحاب هذا الرأي لم يفرّقوا بين المنادى المنصوب والمبني [3]، وأشار ابن عصفور إلى أن أصله: يا أدعوا زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازما لكثرة الاستعمال، وبقاء حرف النداء دليل عليه[4].

في حين ذهب أبوعلي الفارسي إلى أن العامل في المنادى حرف نداء ناب مناب الفعل، وأن حرف النداء متضمن معنى الفعل [5]، ووافقه في ذلك ابن جني فقال: "... و(يا) لها خاصة في قيامها مقام الفعل، ليست لسائر الحروف،... وذلك أن(يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال(أدعو)، و(أنادى) في كون كل واحد منهما، هو العامل في المفعول" [6]، وعزاه الأنباري إلى جمهور البصريين [7] وتابعهم في ذلك ابن بابشاذ [8]، وأيدهم العكبري، و أشار إلى" أن(يا) تشبه الفعل لأربعة أوجه:

أحدها : أن الكلام يتم بها وبالاسم، وليس هذا شأن الحروف، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك.

الثاني: أنهم أمالوها، والإمالة من أحكام الفعل.

الثالث: أنهم علقوا بها حرف الجر في قولك:(يا لزيدٍ) وهذا حكم الفعل.

([1]) التذييل والتكميل:185/4.

([2]) التبيين:443.

([3]) شرح الرضي:131/1.

([4]) المقرب:192.

([5]) شرح الأبيات لمشكلة الإعراب:80.

([6]) الخصائص:276/2-277

([7]) الإنصاف:236/1.

([8]) شرح المقدمة المحسبة:274، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط/1، 1976م.

الرابع: أنهم نصبوا بها الحال فقالوا: يا زيدُ راكباً. ولما أشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت"[1].

وذهب الخوارزمي إلى أن العامل في المنادى حرف النداء نفسه، وليس هناك فعل مضمر، محتجا لذلك بصحة تركيب الكلام من اسم وحرف، أي تركيب(حرف النداء والمنادى) [2]، في حين ذهب ابن الطراوة إلى أن العامل في المنادى عامل معنوي، وهو القصد [3]، وإليه ذهب السهيلي، فقال: "والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره"[4].

أما المبرد فيرى نصب المنادى بفعل محذوف، و(يا) النداء سدت مسد الفعل، خلافاً لمذهب سيبويه الذي يقدِّر العامل فيه بين الأداة والمنادى، وأنه لازم الإضمار، لقوله: "واعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهارُهُ وذلك قولك: يا عبد الله، فإنَّهُ بدل من قولك: أدعو عبد الله وأُريد، لا أنَّك تخبر أنَّك تفعل، ولكن بها وقع أنَّك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنَّه مفعول تعدّى إليه فعلك"[5].

وأخذ الرضي اتجاهاً آخر فجعل(يا زيدُ) جملة، وليس المنادى أحد جزأيها، ومن ثم عرض وجهي الخلاف بين سيبويه والمبرد في المسألة، فذكر أن جزأي الجملة عند سيبويه(الفعل والفاعل) مقدران، وعند المبرد حرف النداء سد مسد الفعل وهو أحد جزأي الجملة، والفاعل مقدر، والمفعول به واجب الذكر، إذ لا نداء بدون منادى[6]، غير أن ابن يعيش نسب إليه القول بأن ناصب المنادى حرف النداء فقال: فقال: "وكان أبو العباس المبرد يقول: الناصب نفس(يا) لنيابتها عن الفعل"[7].

([1]) التبيين:443.

([2]) التخمير:325/1، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1992م.

([3]) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح:37، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط/1، 1990م.

([4]) نتائج الفكر:77.

[5] المقتضب: 202/4.

[6] شرح الرضي:346/1.

[7] شرح المفصل:127/1 والمقتضب:202/4، هامش(1).

ولا يرى الباحث أن المنادى متأثر بعمل هذه الحروف وتسلطها عليه أو بعمل غيرها مما قدره النحاة، ولو كانت كذلك؛ لما اختلفت الحركة الإعرابية في المنادى المفرد أو المضاف، أو الشبيه بالمضاف، وأن أدوات النداء هي أدوات للتنبيه ينادى بها المنادى، وعلى ذلك يكون المنادى في محل نصب بفعل محذوف.

ب- وصف اللَّهُمَّ:

(اللَّهُمَّ) في كلام العرب خاص بنداء الله تعالى في الدعاء، ومعناه (يا الله) والميم فيها محل خلاف بين بعض نحاة البصرة والكوفة، أهي عوض من حرف النداء أم لا ؟، فمذهب البصريين أنها عوض عن(يا) التي في النداء، والهاء مبنية على الضم، قال السيوطي: " زيدت فيه الميم المشددة عوضا من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقول(أبي خراش الهذلي)[1]:

إنّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمّا   أقول: يَا اللّهُمّ يَا اللَّهُمَّا

هذا مذهب البصريين" [2]، وقال سيبويه: " اللهم نداء والميم هاهنا بدل من(يا) فهي ...آخر الكلمة بمنزلة(يا) في أولها، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة، كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان: أولهما مجزوم والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب"[3]، ونسبه سيبويه للخليل[4].

وحجة أصحاب هذا الرأي في ذلك أن الأصل(يا لله)، ثم جاءوا بحرفين(الياء وألف المد) عوضاً عن الميمين، فأفادتا ما أفادته (يا) النداء، فدل على أنهما عوض منها؛ لهذا لا يجمعون بينهما إلا ضرورة. قال الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا: ذلك؛ لأنا أجمعنا أن الأصل(يا الله)، إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم، حذفوا(يا)، ووجدنا الميم حرفين، و(يا) حرفين ويستفاد من قولك: اللهم، ما يستفاد من قولك: يا الله، دلنا ذلك على أن الميم عوض من(يا)؛ لأن العوض ما قام

([1]) أسرار العربية:212، والإنصاف:341/1، شرح ابن عقيل:76/2.

([2]) همع الهوامع:64/3.

([3]) الكتاب:196/2.

([4]) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

مقام المعوض، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت(يا)، فدل على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر"[1].

فلعل في هذا التعويض محافظة على سلامة هذا الاسم المعظم- جلَّ مسماه-، وصيانته عن الحذف، ألا ترى أنه لو حذفت اللام لحرف النداء، لكان ذلك نقصاً، ولو دخل عليه وهي فيه، لكان ذلك مخالفاً للأصول، فألزموا التعويض عند حذف حرف النداء؛ ليكون ذلك جبراً عما أُسقط.

وعزى ابن يعيش وابن الناظم إلى الكوفيين [2]، قولهم: بأن الميم المشددة ليست عوضاً من(يا) النداء، إنما الأصل عندهم في(اللهم) هو(يا لله أمنا بخير) أي: أقصدنا بخير، من قولك: أمّمت زيدًا أي: قصدته، فلما كثُر في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، والحذف كثير في كلامهم، مثل: (هلمّ)، و(يلمه)، والأصل فيه(هل أمّ)، و(ويل أمّه)، قال السيوطي: "وجوز الكوفيون الجمع بينهما، بناء على رأيهم، أن الميم ليست عوضا منه، بل بقية من جملة محذوفة وهي أمنا بخير"[3].

وهو قول الفراء عند تفسير قوله تعالى:﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ**﴾[4]: "﴿**اللَّهُمَّ**﴾ كلمة تنصبها العرب...ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخفَّفة؛...، ونرى أنها كانت كلمة ضمّ إليها (أمّ)، تريد: يا ألله أُمّنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمّ)، لمَّا تركت انتقلت إلى ما قبلها، ونرى أن قول العرب:(**هَلُمَّ إلينا**) مثلها، إنما كانت (هل) فضمّ إليها (أُمّ) فتركت على نصبها، ومن العرب من يقول إذا طرح الميم: ياألله اغفر لي، ويا الله اغفر لي، فيهمزون ألفها ويحذفونها، فمن حذفها فهو على السبيل لأنها ألف ولام مثل: الحارث من الأسماء، ومن همزها توهّم أنها من الحرف إذ كانت لا تسقط منه؛ أنشدني بعضهم[5]:

([1]) الإنصاف:343/1.

([2]) شرح المفصل:16/2، شرح ابن الناظم:407.

([3]) همع الهوامع:64/3-65.

[4] آل عمران/26.

[5] الإنصاف:339/1.

مُباركٌ هُوَ وَمن سَمَّاهُ   على اسمك اللَّهُمَّ يا أللهُ"[1].

غير أن هذا القول أبطله الزجاج "من جهات: الأولى: أن(يا) ليست في الكلام. الثانية: أن هذا المحذوف لم يتكلم به على أصله كما نتكلم بمثله. الثالثة: أنه لا يقدم أمام الدعاء[2]، وضعفه العكبري[3]، ووصف أبو حيان قائله بأنه " لا يحسن أن يقوله من عنده علم"[4].

ويرى الباحث أن حجة البصريين أقوى من حيث المعنى، ذلك أن القول بأن الميم بقية جملة محذوفة في(يا الله أمنا بخير) يؤدي إلى فساد المعنى، وهو أقوى من حيث الصناعة النحوية؛ إذ أن عدم التقدير أولى من التقدير.

وقد أجمل الأشموني استعمال(**اللَّهُمَّ**) في ثلاثة صور:

"**أولها:** النداء المحض نحو اللهم أثبنا.

ثانيها : أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، كأن يقول لك القائل: أزيد قائم؟، فتقول له: اللَّهم نعم، أو اللَّهم لا.

ثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك: أنا أزورك اللَّهم إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة، مقروناً بعدم الدعاء قليل"[5].

واتفق أغلب النحويين على منع الجمع بين الألف واللام وحرف النداء في غير اسم الله تعالى، ومحكي الجمل إلا لضرورة الشعر، منهم: ابن يعيش [6]، وابن عقيل[7]، وأبو حيان [8]، والسيوطي[9]، كما اتفقوا على جواز حذف حرف النداء مع مع اسم الله، والتعويض عنه بالميم المشددة، فتقول(**اللَّهُمَّ**)[10]، ولذلك قال ابن مالك:

---

(1) معاني القرآن للفراء:203/1–204.

(2) معاني القرآن وإعرابه:393/1.

(3) التبيان:130/1.

(4) ارتشاف الضرب:2191/4.

(5) شرح الأشمونى:240/1.

(6) شرح المفصل:17/2.

(7) المساعد:511/2.

(8) ارتشاف الضرب:2192/4.

(9) همع الهوامع:64/2.

(10) الكتاب:80/4.

والأكثرُ اللّهُمَّ بالتعويضِ   وشَذَّ يَا اللّهُمَّ في قريضِ

وذكر ابن إياز البغدادي: إنما كان العوض الميم دون غيرها، لأمرين:

الأول: أنهم ألفوا زيادة الميم آخراً كثيراً، كـ(زُرقُم)، و(حُلكُمٍ) فكانت أولى بالزيادة لذلك.

الثاني : أن الميم تشعر بالجمع، كما في(عليكم) فإذا قلت: (اللهم)، فكأنك دعوتَ اللهَ سبحانه بجميع أسمائه[1].

وقد خالف المبرد سيبويه في إعراب(**اللَّهُمَّ**)، فذهب سيبويه إلى أنها لاتوصف، لقوله: " اللهم: نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا...آخرَ الكلمة بمنزلة(يا) في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها... وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار حرف الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: يا هناهُ"[2]، وهو مذهب الخليل[3].

فمنع سيبويه وصف(**اللَّهُمَّ**)؛ لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء، ولبعده بالتركيب عن التمكن المقتضى للوصف مع ضعف المنادى، وحمل عليه قوله تعالى:﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكَ**﴾ ، وقوله تعالى :﴿**قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ** ﴾[4]على أنَّه نداء آخر، كأنَّهُ قال: يا مالك الملك، ويا فاطرَ السموات الأرض، فهي لا توصف عندَهُ من أجل الميم المشددة في آخر لفظ الجلالة التي أصبح اللفظ فيها بمنزلة الصوت، وهي بهذه الصيغة غير متمكنة في الاستعمال.

ووافقه في ذلك الصيمري[5]، والرضي[6]، وهو عند ابن إياز البغدادي القياس" القياس" وذلك لأن المنادى وصفه ضعيف؛ لكونه مشابهاً للمضمر "[7].

---

[1] المحصول:682/2.

[2] الكتاب: 196/2–197.

[3] المصدر نفسه: 196/2.

[4] الزمر/8.

[5] التبصرة والتذكرة:346/1.

[6] شرح الرضي:384/1.

[7] المحصول:683/2.

ونقل ابن عادل تأييد أبي علي الفارسي لرأي سيبويه فقال: "وانتصر الفارسيّ لسيبويه، بأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد(اللَّهُمَّ)، فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة، ودخل في حيِّز ما لا يوصَف من الأصوات وجب أن لا يُوصف. والأسماء المناداة المفردة المعرفة، القياس أن لا تُوصَف"[1] وهو اختيار ابن أبي الربيع[2]، وصححه أبو حيان[3].

فسيبويه يقيس(**اللَّهُمَّ**) على الأسماء التي تختص بالنداء، نحو: يا هناه ويانومان، وذكر خالد الأزهري أنها قد تخرج عن النداء لتكون تمكينا للجواب في نفس السامع أو دليلا على الندرة والقلة [4]، على الرغم من أن سيبويه نفسه نجده يجوّز ذلك فيما رواه عن يونس أنه سمع بعض العرب يقول: يا فسقُ الخبيثُ[5].

أما المبرد فقد أجاز وصف(اللهم) على أن الميم فيها عوض عن(يا) النداء قياساً على أن لفظ الجلالة(الله) يمكن وصفه، فلا مانع من وصف(اللهم)، وهذا ماخالف به سيبويه لقوله في باب الحروف التي يُنبه بها المدعو: "وزعم(الخليل الذي أخذ برأيه سيبويه) [6] أن مثله(اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن(يا) التي التي للتنبيه، والهاء مضمومة؛ لأنه نداء، ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال" [7]، قال" [7]، ومن ثم خالفهما في إعراب قوله تعالى:﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾.

فسيبويه يعربها نداء ثانٍ،، كأنه قيل: اللهم يا فاطر السموات والأرض، في حين يعربها المبرد صفة على الموضع، قال المبرد: "وكان سيبويه يزعم أنه نداء

---

[1] اللباب في علوم الكتاب:125/5.

[2] الملخص في ضبط قوانين العربية:46/1، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، ط/1، 1405هـ-1985م.

[3] ارتشاف الضرب:2192/4، التذييل والتكميل:203/4، وهمع الهوامع:65/3.

[4] شرح التصريح:223/2.

[5] الكتاب:199/2.

[6] الكتاب:25/1، 196/2.

[7] المقتضب:239/4.

آخر كأنه قال: **﴿يا فاطر السموات الأرض﴾**؛ لأنها إذا كانت بدلاً من(يا) فكأنك قلت: يا الله، ثم تصفه؛ كما تصفه في هذا الموضع"[1].

وتابع الزجاج رأى المبرد، فقال: "والقول عندي أن(مالك الملك) صفة الله وأن(فاطر السموات والأرض) كذلك- وذلك أن الاسم ومعه الميم، بمنزلته ومعه(يا)، فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع(يا)، فهذا جملة تفسير وإعراب (اللَّهم)" [2]، واختاره الرضي فقال: "ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف"[3].

والراجح في نظر الباحث رأي سيبويه؛ لأن كلمة(اللهم) تتفرد ببعض الخصائص، منها:

1- إذا جاز أن يُنعت بها غيرها من الكلمات امتنع في(اللهم)؛ لأن النعت يفيد التخصيص أو التوضيح وكلاهما ممتنعان مع (اللهم).

2- أن المسموع الذي يوحي بالوصف لم يرد إلاَّ في مقام المدح والثناء، والمعنى على النداء أولى في هذا المقام؛ لأنه مقام خضوع وابتهال، كمن يقول: ياالله.

3- أن قياس المبرد لا يعضدهُ السماع.

ج- المنادى الموصوف بـ(ابن).

يرى البصريون في المنادى الموصوف بابن وابنة، جواز وجهي الضم والفتح في إعرابه في نحو قولك: يا زيدٌ بنَ عمرو، بضم(زيدُ) وفتحه، خلافاً للكوفيين الذين أجازوا فتحه بغير(ابن)، نحو: يا زيدَ الكريمَ.

وأشار ابن مالك إلى أن البصريين اشترطوا لجواز ضمه وفتحه أربعة شروط[4]:

الأول: اتصال النعت بالمنعوت، وإلا تعين الضم، نحو: يا زيدُ الفاضل بن عمرو.

---

[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[2] معاني القرآن وإعرابه:393/1.

[3] شرح الرضي:384/1.

[4] شرح التسهيل:393/3-394.

الثاني :أن يكون المنعوت والمضاف إلى النعت علمين، فلو فقدت علمية أحدهما، أو علميتهما معاً، تعين الضم، نحو: يا غلامُ ابن زيد، ويا زيدُ ابن أخينا، ويا غلامُ ابن أخينا.

الثالث : أن يكون الضم ظاهراً في المنادى، فإن كان مقدراً، لم ينو تبدلها فتحة، إذ لا فائدة في ذلك.

وقد اتفق المبرد مع سيبويه في جواز البناء على الضم والفتح في المنادى الموصوف بـ(ابن) إذا كانت الصفة متصلة به ووليها علم. واختلفا في ترجيح أحد الوجهين(الفتح أو الضم)، فاختار سيبويه ترجيح وجه الفتح؛ لخفته تبعاً لحركة (ابن)، ولأن المنادى قد أصبح كالكلمة الواحدة مع (ابن)، فقال في: "باب ما يكون الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد:...ومثل ذلك قولك: يا زيد بن عمرو...وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في قولك:(زيد)، بمنزلة الرفعة في راء امرئ، والجرة بمنزلة الكسرة في الراء، والنصبة كفتحة الراء، وجعلوه تابعا لابن ألا تراهم يقولون: هذا زيد بن عبد الله، ويقولون: هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف، فتركوا التنوين هاهنا؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد، لما كثر في كلامهم فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن"[1].

ومراد سيبويه شرحه ابن يعيش بأنهم لمَّا فتحوا نون(ابن) لإضافتها إلى مابعدها، فتحوا المنادى إتباعاً؛ لأنهم لما أضافوا(ابناً)، كأنهم قد أضافوا ما قبله وجعلوهما لكثرة الاستعمال بمنزلة اسم واحد، ونظير ذلك ما أجازوه في نحو(امرئ، وابنم)، حيث جُعلت الراء من(امرئ) تابعة للهمزة، والنون من(ابنم) تابعة للميم، تقول: هذا امرُؤٌ وابنُمٌ، ورأيت امرءاً وابنماً، ومررت بامرِءٍ وابنمٍ[2].

ووجه اختيار ترجيح الفتح عند سيبويه كثرته في كلامهم، ونسب أبو حيان إلى ابن كيسان قول مثل هذا فقال: "وهو الأكثر في كلام العرب"[3].

([1]) الكتاب: 2/203-204.

([2]) شرح المفصل:2/5.

([3]) ارتشاف الضرب:4/2187.

أما المبرد فقد اختار ترجيح وجه الضم في المنادى على أن تعرب كلمة(ابن) إما نعتاً على الموضع أو بدلاً. قال في(باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحد): "وذلك قولك: يا زيد بن عمرو، فجعلت زيدًا وابنًا، بمنزلة اسم واحد وأضفته إلى ما بعده، والأجود أن تقول: يا زيد بن عمرو على النعت والبدل" [1] ثم قال في الباب نفسه: "وعلى هذا ينشد هذا البيت:

يا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ   أَنْتَ الْجَوَادُ بنُ الجَوَادُ المَحْمُودْ

ولو أنشد: يا حكمُ بنُ المنذر كان أجود" [2]، وينسب البيت لرؤبة [3]، والشّاهد فيه:(يا حَكَمَ بن المنذر) فإنّ (حكم) منادى علَم موصوف بابن، مضاف إلى علَم فيجوز فيه الضّم على الأصل، والفتح على الإتباع والتّخفيف. أي: أن المبرّد أنشد هذا على أنّ الضّم أولى من الفتح الّذي هو رواية البيت؛ وأنّه لو قال: يا حكمُ بنُ المنذر– بالضّم – كان أجود.

وبالرجوع إلى كتاب الكامل للمبرد فإن بناؤه على الضم عنده هو الأصل قياساً على غيره من الأعلام المناديات؛ لأنه اسم مفرد نُعت بمضاف، فقياسه أن يكون بمنزلة: يا زيد ذا الجمة. قال المبرد: "ومن وقف على الاسم الأول، ثم جعل الثاني نعتاً لم يكن في الأول إلا الرفع؛ لأنه مفرد نعت بمضاف، فصار كقولك: يا زيد ذا الجمة"[4].

وقد نسب ابن مالك إلى المبرد اختياره وجه الضم، من غير اعتراض أو تأييد فقال: "ولا يمتنع الضم، وهو عند المبرد أولى من الفتح؛ لأنه أنشد بالفتح:

يا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ   أَنْتَ الْجَوَادُ بنُ الجَوَادُ المَحْمُودْ

ثم قال: ولو قلت:(يا حكمُ بنَ المنذر) كان أجود"[5].

([1]) المقتضب:231/4.

([2]) المصدر نفسه:232/4.

([3]) الكتاب:302/2، وشرح المفصّل: 5/2، وشرح الكافية الشّافية:1297/3، وشرح ابن النّاظم:569، والمقاصد النّحويّة:210/4.

([4]) الكامل في اللغة والأدب:576/2.

([5]) شرح الكافية الشافية:1297/3–1298.

ويبدو أن وجه الضم هو اختيار ابن مالك أيضاً؛ يدل على ذلك نصه السابق، وقوله في موضع آخر: " ويجوز في المنعوت بابن نحو(يا زيدُ بنَ عمروٍ) الضم استصحاباً لحاله قبل النعت، والفتح إعراباً نحو: يا زيدَ بنَ عمرو"[1].

والراجح عند الباحث جواز الوجهين: البناء على الضم؛ لأنه الأصل، لقول ابن يعيش عنه: "وهو لغة فاشية"[2]، والبناء على الفتح؛ لأنه أكثر كلام العرب.

د- المعطوف على المنادى المبني المحلى بـ(أل).

المعطوف على المنادى نوعان: مجرد من اللام، ومقترن بها، فأما المعطوف المجرد من اللام بعد المنادى المبني أو المنصوب فقد أشار ابن مالك [3] والرضي[4] إلى أن حكمه حكم المنادى؛ لأنه من حيث المعنى منادى مستأنف لايتعذَّر مباشرة حرف النداء له، تقول: يا زيدُ ورجلاً، إذا قصدت التنكير، كما تقول: يا رجلاً، وتقول: يا زيدُ ورجلُ، إذا قصدت التعريف بالإقبال والقصد وكذا: يا عبدَ الله ورجلاً، ويا عبد الله ورجلُ، وكذا إذا كان المعطوف مضافاً أو مضارعاً له، نحو: يا زيدُ وعبدَ الله، ويا عبدَ الله وطالعاً جبلاً. تنصب المعطوف في ذلك أو تبنيه على ما يستحق؛ لأنه نوي قبل كل واحدٍ منهما حرف نداء معاد.

وذكر ابن يعيش أن هذا يجري على قولك: يا زيدُ وعمرو، تبني الثاني على الضم؛ لأن العلة الموجبة لبناء الاسم موجودة في الثاني [5]، فكلاهما علم مفرد اتصلت به أداة النداء. قال سيبويه: "وتقول: يا زيد وعمرو ليس إلا؛ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله(يا)، وكذلك: يا زيد وعبد الله، ويا زيد لا عمرو، ويا زيدُ أو عمرُو؛ لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر، كما تدخل في الأول وليس ما بعدها بصفة ولكنه على(يا)"[6].

---

(1) شرح التسهيل:393/3.

(2) شرح المفصل:5/2.

(3) المصدر نفسه:402/3-403.

(4) شرح الرضي :361/1-362.

(5) شرح المفصل:3/2.

(6) الكتاب: 186/2.

ونسب ابن مالك إلى المازني والكوفيين إجازتهم أجراء العلم المعطوف المجرد من(أل) مجرى المقرون بها. قولك: يا زيدُ وعمرُو وعمراً[1].

وقد أجمع النحاة على جواز وجهي الرفع والنصب في كل اسم تابع، وتناقل أكثرهم قول الله جل وعز :﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ** ﴾[2]، بنصب(الطيرَ ُ) ورفعها، في مصنفاتهم فذكر العكبري أن الأعرج قرأها بالرفع [3]، ونسب أبو حيان هذا الوجه الإقرائي إلى السلمي، وابن هرمز، وأبي يحيى، وأبي نوفل، ويعقوب وابن أبي عبلة، وجماعة من أهل المدينة، وعاصم [4]، وذكر ابن الجزري أن غيرهم قرؤوا بالنصب [5]، ثم اجتهدوا في توجيه القراءتين، فذكر ابن عادل أن الرفع من ثلاثة أوجه[6]:

الأول: أن يكون معطوفا على لفظ(الجبال).

الثاني : أن يكون معطوفا على الضمير المستكن في(أَوِّبِي) وجاز للفصل بالظرف.

الثالث: الرفع على الابتداء والخبر مضمر، أي: والطيرُ تؤَوِّب.

والنصب فيه أربعة أوجه:

أحدهما : أنه عطف على موضع (جبال)؛ لأنه في موضع نصب بمعنى النداء، كأنه قال: دعونا الجبال والطيرَ. وهذا رأي الفراء[7].

الثاني: أنه مفعول معه، كما تقول، قمت وزيداً، أي: مع زيد، والمعنى: أوبي معه ومع الطير، وهو قول الزجاج[8].

---

[1]) شرح التسهيل:402/3.

[2]) سبأ/10.

[3]) إملاء ما من به الرحمن:196/2.

[4]) البحر المحيط:253/7.

[5]) النشر في القراءات العشر:349/2.

[6]) اللباب في علوم الكتاب:22/16.

[7]) معاني القرآن للفراء:355/2.

[8]) معاني القرآن وإعرابه:243/4.

الثالث : أنه عطف على(فضلاً) في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً**﴾[1]، إذ التقدير: آتيناه فضلاً وتَسْبِيح الطير.

الرابع: أنه منصوب بإضمار فعل أي: سَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ. حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء[2].

غير أنَّ بعض النحاة اختلفوا في ترجيح أحد الوجهين(الرفع أو النصب). فرجح الخليل وسيبويه وجه الرفع[3] نحو قولك: يا زيدُ والعالمُ؛ لأنه أكثر ما سمع عن العرب، ومؤيد بقراءة الأعرج [4] للآية السابقة برفع(والطيرُ)؛ لأنه في حكم المنادى المستقل. قال سيبويه: "وقال الخليل–رحمه الله–: من قال: يا زيدُ والنضرَ فنصب، فإنما نصب؛ لأنَّ هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضرُ،... فرفع، ويقولون: ياعمرو والحارث، وقال الخليل– رحمه الله–: هو القياس، كأنه قال:(ويا حارث)"[5].

وهذا الرأي اختاره الزجاجي [6]، ورجحه ابن الوراق، بحجة " أنَّ ما فيه الألف واللام، لفظه لفظ المفرد وهو معرفة، فصار التعريف فيه بالألف واللام كالتعريف مع(يا) ألا ترى أن قولك: يا رجلُ، إذا قصدت قصده يجري في التعريف مجرى ما فيه الألف واللام بمنزلة المفرد المعرفة العلم، ولو عطفت على الأول– أعني الذي فيه الألف واللام– لم يجز فيه إلا الضم، ووجب أن يختار ما يشاكله، وهو الرفع، وأما من اختار النصب فقد جعل الألف واللام مقام التنوين والإضافة"[7].

وعزاه ابن عقيل إلى ابن مالك عند شرحه لنظم الألفية:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

---

(1) سبأ/ 10.

(2) مجاز القرآن:143/2.

(3) المقتضب:212/4 ومشكل إعراب القرآن: 583/2، وشرح ابن عقيل: 268/2، أوضح المسالك: 36/4، وشرح التصريح:176/2، شرح الأشموني: 149/3.

(4) الكتاب: 187/2،المقتضب: 212/4 ومشكل إعراب القرآن: 584/2، وهي قراءة انفرد بها ابن مهران.

(5) الكتاب 186/2–187 .

(6) الجمل في النحو:151.

(7) علل النحو:469–470.

فقال:" إنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفردا معرفة بغير أل فإن كان بـ(أل) جاز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف"[1].

أما أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبو عمر الجرمي فقد رجحوا وجه النصب[2]، متمسكين بظاهر الآية[3].

واستدلوا على ذلك بما أورده ابن عصفور من أن المعطوف في المعنى منادى؛ لنيابة حرف العطف مناب(يا)، والمنادى إذا كان معرباً كان منصوباً فكذلك هذا [4]، وبما نقله ابن عقيل من أن ما فيه(أل) لا يجوز أن يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه؛ ولذلك نُصب[5].

غير أن سيبويه ومن تابعه اعترضوا على ترجيح وجه النصب، وتعريف التابع، فيما نقله عنهم المبرد بأنهم: " يقولون: هذا لا يلزمنا؛ لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع، فكلانا في هذا سواء، وإنما جوَّزتُ لمفارقتها حرف الإشارة؛ كما تقول: كل شاة وسَخْلتها بدرهم، ورب رجل وأخيه، ولا تقول: كلُّ سَخْلتِها، ولا رُبَّ أخيه، حتى تقدم النكرة"[6].

أما المبرد فقد اختلف النحاة في نسبة الرأي إليه، فذكر العكبري أنه قال: "الرفع فيه أحسن؛ لأنه علم، والألف واللام فيه زائد أو في حكم الزائد" [7]، وحكى ابن مالك عنه في جُل مصادره [8] أنه يرى ترجيح الوجهين، حيث " فرّق المبرد بين ما أثرت الألف واللام فيه كـ(الرجل)، وبين ما لم تؤثر فيه كـ(الحارث) ورجح النصب

---

[1]) شرح ابن عقيل:3/267-268

[2]) شرح التصريح: 2/230.

[3]) شرح الأشموني:3/149.

[4]) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:2/93.

[5]) المساعد:2/514.

[6]) المقتضب: 4/212-213.

[7]) اللباب في علل البناء والإعراب:1/333-334.

[8]) منها: شرح الكافية الشافية:3/1314-1315، التسهيل:182.

على الرفع في نحو: الرجل؛ لشبهه بالمضاف في تأثره بما اتصل به، ورجح الرفع على النصب في نحو: الحارث؛ لشبهه بالمجرد في عدم التأثر"[1].

وصرح أبو حيان باختيار المبرد لوجه النصب في المقتضب، فقال: "وأما المبرد ففي(المقتضب) أنه ذهب إلى اختيار مذهب أبي عمرو، وأصحابه" [2]، وهو قول ابن عقيل بعد حكايته التفصيل المنسوب إلى المبرد: بأن" الذي في(المقتضب) للمبرد اختيار مذهب أبي عمرو، وهو النصب مطلقاً" [3]، ونسبه إليه السيوطي صراحة، فقال: "الأرجح النصب إن كانت(أل) فيه للتعريف؛ لأنه حينئذ شبيه بالمضاف، والرفع إن لم تكن له، بل للمح الصفة، كاليسع؛ لعدم شبهه حينئذ به وهذا رأي المبرد"[4]؛ غير أن ما نسب إلى المبرد لم أقف عليه في المقتضب، بل أورد المبرد منه قولين هما:

الأول: اختيار وجه الرفع ونسبه للخليل وسيبويه والمازني.

الثاني : اختيار وجه النصب ونسبه لأبي عمرو وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي، ومن ثم فصّل المسألة وناقشها وذكر حجة كل فريق، ثم استحسن وجه النصب، فقال: " وكلا القولين حسن والنصب عندي أحسن على قراءة العامة" [5] في قول الله جل وعز:﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ**﴾.

ويبدو للباحث أن الوجهين(الرفع والنصب) راجحان عند المبرد بالنظر إلى ما أثرت فيه الألف واللام كـ(الرجل) وما لم تؤثر فيه كـ(الحارث)، فالأول نصبه راجح على الرفع، والعكس في الثاني، وأن بعض النحاة قد اعتمدوا في اختيار المبرد لوجه النصب على نص ابن السراج وهو: "وكان أبو العباس يختار النصب في قولك: يا زيد والرجل، ويختار الرفع في الحارث، إذا قلت: يا زيد والحارث؛ لأن الألف واللام في الحارث، دخلت عنده للتفخيم، والألف واللام في الرجل، دخلتا بدلا من (يا)" [6]،

---

[1]) شرح التسهيل:3/402–403.

[2]) ارتشاف الضرب:4/2200–2201.

[3]) المساعد:2/514.

[4]) همع الهوامع:5/283–284.

[5]) المقتضب: 4/213.

[6]) الأصول في النحو:1/336.

وإن كانت مقولة ابن السراج لا تكفي لأن تكون حجة قوية في نسبة الرأي له فاحتمال أن المبرد قال ذلك ثم عدل عنه.

أو أن النص الوارد في المقتضب "وكلا القولين حسن والنصب عندي أحسن على قراءة العامة"[1]، لم يرد في نسخة المقتضب التي اطلع عليها ابن السراج، على الرغم من كثرة اعتماده عليه.

هـ- حركة المنادى المنون.

اتفق أغلب النحاة على جواز تنوين المنادى المفرد المبني- نكرة كان أو معرفة- في الضرورة، وبقائه على حركته مع التنوين، قال السيوطي: " يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع" [2]، غير أنه وقع خلاف بين بعض النحاة، في أيهما أولى بالبقاء مع التنوين، ضم المنادى أو نصبه؟، فذهب سيبويه إلى اختيار وجه الضم، قياساً على الأسماء التي لا تتصرف، إذا نونت اضطراراً لقوله:" فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسمٍ لا ينصرف وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصبَ، وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقه التنوينُ اضطرارًا"[3].

ويرى سيبويه أن المنادى المبني المنون يبقى على صورته بحيث لايحدث فيه تغيير إلا تنوين الضرورة، مستدلا على ذلك بقول الأحوص:"[4]:

سلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عليها وليس عليكَ ياَ مَطَرُ السلامُ

لقوله: "لأنك أردتَ في حال التنوين في(مطرٍ)، ما أردت حين كان غيرَ منون، ولو نصبتَه في حال التنوين لنصبتَه في غير حال التنوين، ولكنَّه اسم اطَّرد الرفعُ فيه ...، فصار كأنه يُرْفعُ بما يَرفعُ من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغير رفعُه، كما لا يغيَّر رفعُ مالا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأن(مطرًا)

---

[1] المقتضب: 213/4.

[2] همع الهوامع:41/3.

[3] الكتاب:202/2.

[4] ديوانه: 183، والكتاب: 202/2، والمقتضب: 214/4، 224، والأصول في النحو: 344/1، وشرح التصريح: 221/2، وشرح الأشموني:144/3، وهمع الهوامع:41/2.

وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا يُنتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا يَنتصب هذا"[1].

فواضح أن سيبويه يرى الأصل في المنادى البناء، ويجوز تنوينه مع بقاء الضم ليشعر بأصله؛ ولأن العلة في بنائه على الضم مازالت قائمة فيه، ما استوجب الاحتفاظ بحركته التي بني عليها، على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم، اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين.

وهو مذهب الخليل[2] والمازني[3]، وارتضاه الزجاجي، الذي احتج بـ "أن الاسم المنادى المفرد العلم مبني على الضم؛ لمضارعته عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما للأصوات، وعند غيرهما لوقوعه موقع المضمر، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، فالعلة التي من أجلها بُني قائمة بَعْدُ، فينون على لفظه؛ لأنا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو: إيهٍ وغاقٍ وما أشبه ذلك، وليس بمنزلة مالا ينصرف أصله الصرف، وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره، إلا أفعل منك، وعلى هذه اللغة قرئ: ﴿**قَوَارِيراً قَوَارِيراً مِن فِضَّةٍ**﴾ [4]؛ بتنوينهما جميعا، فإذا نون، فإنما يُرد إلى أصله، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منوناً منصوباً في غير ضرورة شعر"[5]، وقراءة التنوين في الآية التي استدل بها الزجاجي هي قراءة عاصم في رواية أبى بكر ونافع والكسائى، في حين قرأ حمزة وابن عامر بغير تنوين[6].

وقد عزى ابن مالك إلى أبي عمرو بن العلاء، ويونس، وعيسى بن عمر والجرمي اختيارهم لوجه النصب[7]، واستدلالهم على ذلك بقول المهلهل[8]:

---

[1] الكتاب:202/2.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] همع الهوامع:41/3

[4] الإنسان/15-16.

[5] أمالي الزجاجي:83-84.

[6] كتاب السبعة في القراءات:663.

[7] شرح التسهيل:396/3.

[8] ديوانه:31، المقتضب:214/4، وشرح المفصل:10/10، وشرح التسهيل:396/3، وخزانة الأدب:164/2.

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ   يا عَدِيّاً، لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقي

ونسب النحاس هذا البيت لعدي بن ربيعة[1]، ونسبه الفارقي إلى عدي بن زيد[2].

وهو اختيار الأعلم الشنتمري، والعلة في ذلك عنده أن التنوين قد رُدَّ إلى أصله، وأصل النداء النصب، كما ترده الإضافة إلى الأصل[3].

أما المبرد فخالف سيبويه، وأخذ بمذهب أبي عمرو بن العلاء ومن وافقه واستحسن تنوين المنادى مع النصب، قياسا على ردِّ الاسم الذي لا ينصرف إلى أصله وهو الخفض، فقال: "اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطرارا في الشعر، فإن الأولين(وهم سيبويه ومن وافقه) يرون رفعه ويقولون هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف، فلحقه التنوين على لفظه، وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمونه النصب،... ويقولون هو بمنزلة قولك: مررت بعثمان يا فتى، فمتى لحقه التنوين، رجع إلى الخفض... والأحسن عندي النصب، وأن يرده التنوين إلى أصله، كما كان ذلك في النكرة والمضاف"[4].

وقد فصّل ابن مالك القول في هذا الرأي، فقال: "وعندي أن بقاء الضم، راجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعينة؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف"[5].

وكان السيوطي أكثر دقة في تفصيل المسألة من ابن مالك فذكر أن "اختيار النصب في العلم؛ لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة؛ لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين" [6]، على الرغم من أن اللبس الواقع بين النكرة المقصودة وغيرها أشد منه بين العلم والنكرة غير

---

[1]) كتاب شرح أبيات سيبويه:16/2.

[2]) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 98، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 3، 1400هـ – 1980م.

[3]) النكت:552.

[4]) المقتضب:214/4 .

[5]) شرح التسهيل:396/3.

[6]) همع الهوامع:173/1.

المقصودة؛ غير أن الصبان أخذ عليه ذلك بأن عدم الإلباس في حالة نصب العلم لا يكون هو الوجه؛ لأنه كما لا إلباس في نصبه لا إلباس في ضمه[1].

فكلا الوجهين مسموع عن العرب، وقد استحسنهما الأعلم [2]، فوافق (سيبويه) في نصب العلم، و(المبرد) في ضم اسم الجنس، والذي يراه الباحث جواز الوجهين.

و- المنادى المفرد العلم المكرر.

اختلف النحويون في مسألة تكرار المنادى، في نحو: يا زيدُ زيدَ عمرٍو فذهب البصريون إلى جواز بناء الأول على الضم أو الفتح، ويتعين النصب في الثاني، ولا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً نحو: يا تيمُ تيمَ عديَّ، فقد يكون اسم جنس نحو: يا رجلُ رجلَ قومٍ، أو وصفاً نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيد وخالفهم الكوفيون في وجوب بناء الأول على الضم، إذا كان اسم جنس، نحو: يارجلُ رجل زيد، أما إذا كان الأول وصفاً، فيجوز ضمه بلا تنوين أو نصبه منوناً، نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيدٍ، يا صاحباً صاحبَ زيدٍ[3]،

وعلى ذلك يكون الوجه الإعرابي للمنادى المكرر المضاف لما بعده كما نقله ابن مالك- بـ"أن تضم الأول على أنه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني، أو على أنه توكيد، أو عطف بيان، أو بدل"[4]؛ غير أن أبا حيان ردَّ وجه التوكيد، فقال: "ولا يجوز أن يكون تأكيداً ألبتة؛ ألبتة؛ لأنه إن كان أراد المعنوي فليس تكرار الأول مضافاً، من ألفاظ التوكيد المعنوي؛ لأنَّ الألفاظ مخصوصة وليس هذا منها، وإن أراد اللفظيّ، فلا يصح؛ لاختلاف جهتي التعريف"[5].

ووجه الخلاف بين المبرد وسيبويه يقوم على توجيه نصب المنادى المفرد العلم المكرر، فقد خرّجه سيبويه على نصب الأول مضافاً إلى ما بعد الثاني وفتحتُه فتحةُ إعراب، والاسم الثاني مُقحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، ونَصْبُ الثاني على

---

(1) حاشية الصبان1/1450.

(2) النكت:200، الإنصاف:1/311

(3) همع الهوامع:3/57-59، شرح الأشموني:3/39.

(4) شرح التسهيل:3/405.

(5) التذييل والتكميل:9/550-554.

التَّوكيد للأول، فقال: "هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا، ...وهي لغة للعرب جيدة، وقال جرير[1]:

يا تَيْمَ تيمَ عَدِيًّ لا أبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ

وقال (عبد الله بن رواحة)[2]:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ (تَطَاوَلَ اللَّيلُ عليكَ فانْزِلِ)

وذلك؛ لأنَّهم قد عَلِمُوا أنَّهم لو لم يكرِّروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرَّروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرّروا"[3].

فالأصل عند سيبويه: **يا تيم عدى تيم**، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(تيم)، وهو مذهب الخليل ويونس[4].

وقد فسر الرضي كلام سيبويه، بـ"أن(تيم) الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي(لتيم) الأول،... وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في (لا أبالك)، لتأكيد اللام المقدرة، فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلا تأكيداً لمعنى الإضافة"[5]، وهذا عند خالد الأزهري مخالف للأصل للأصل من ثلاثة أوجه[6]:

الأول: أنَّ الزِّيادة إنَّما عُهِدتْ في الحروف، ولم تُعهَد زيادة بالأسماء والأفعال.

الثاني: الفصل بين المتضايفين، وهما كالشيء الواحد.

الثالث: عدم تنوين الثَّاني مع عدم إضافته.

وحكى سيبويه عن الخليل وجهاً آخر، وهو أن الاسمين الأول والثاني رُكبا فصارا اسماً واحداً بالتركيب كـ(خمسة عشر)، قائلاً: "وزعم الخليل- رحمه الله- أن

([1]) ديوانه:212، الكتاب: 205/2، والمقتضب:229/4، والخصائص:345/1.

([2]) ديوانه: 99، دراسة وتحقيق:حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، ط/ 1، 1972م، وتحصيل عين الذهب:316، وخزانة الأدب:303/2-307.

([3]) الكتاب: 205/2-206 .

([4])الكتاب: 205/2.

([5]) شرح الرضي:386/1.

([6]) شرح التّصريح: 220/2.

قولهم:(يا طَلْحةَ أَقبلْ)، يشبه: يا تيمَ تيمَ عدىٍّ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخرُ الاسم مفتوحًا، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحقوا الهاء، وقال النابغة الذبياني[1]:

كِلِينِى لهَمّ يا أُمَيْمةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسِيه بَطِيءِ الكَواكِبِ

فصار يا تيمَ تيمَ عدى، اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة تحذف مرة ويجاء بها أخرى"[2].

وعزى أبو حيان [3] وابن عقيل [4] وخالد الأزهري [5]، والأشموني [6] والسيوطي [7]، حكاية سيبويه عن الخليل إلى الأعلم؛ غير أن الأزهري جعل هذا الرأي لا يخلو من تكلف تركيب ثلاثة أشياء؛ وهي الاسمان المركبان والإضافة إذ المركب شيئان فقط[8].

وأما الفراء فذهب إلى أن الاسمين الأول والثاني مضافان للمذكور ولاحذف ولا إقحام، لقوله: "وسمعت أبا ثَرْوَان العُكْلِيّ يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله. وإنما يجوز هَذَا في الشيئين يَصْطحبَان؛ مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهَمٍ"[9]، وهذا ضعيف عند خالد الأزهري؛ لأن فيه توارد عاملين على معمول معمول واحد[10].

([1]) ديوانه:9، والكتاب:207/2، وشرح المفصل:107/2.

([2]) الكتاب:207/2–208.

([3]) التذييل والتكميل:550/5، وارتشاف الضرب:2203/4.

([4]) المساعد:518/2.

([5]) شرح التصريح:220/2.

([6]) شرح الأشموني:38/3–39.

([7]) همع الهوامع:58/3.

([8]) شرح التصريح:221/2.

([9]) معاني القرآن للفراء:310/2.

([10]) شرح التصريح:221/2.

وذَكَرَ السيرافي وجهاً آخر رآه قويًّا في نفسه بحيث" جعل أصله(يا زيدُ زيدَ عمروٍ)، فيكون(زيدَ عمروٍ) الثاني نعتاً للأول، مثل قولنا: يا زيدُ بنَ عمروٍ، ثمّ تُتبِع حركةَ الأول المبنيّ حركةَ الثّاني المعرب"[1].

وهذا الوجهُ قوَّاه الأعلم الشنتمري [2]، في حين ضعفه خالد الأزهري بحجة ضعف الشَّبه بين قولنا: يا زيدَ زيدَ عمروٍ، وقولنا: يا زيدَ بنَ عمروٍ، فالحاجز بين حركة حرف التَّابع والمتبوع حصين في المثال الأول وغير حصين في الثَّاني[3].

أما المبرد فإن له في توجيه نصب المنادى المكرر قولان:

الأول: إنه منصوب على نية الإضافة إلى محذوف مقدّر دلّ عليه المذكور أو أنه توكيد أو عطف بيان أو بدل. لقوله:" هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف، وذلك قولك: يا زيدُ زيدَ عمرو، ويا تيمُ تيمَ عدِيٍّ،... تنصب الثاني؛ لأنه مضاف، وإن شئت كان بدلاً من الأول، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف البيان"[4]، ومن ثم استحسنه.

فالمبرد بنى قوله على أن حذف المضاف إليه موجود في كلامهم مع اختلاف المتضايفين، كقولهم: عندي نصفُ وربع درهمٍ، والتقدير: نصف درهم وربعه، وكقول الفرزدق[5]:

يا منّ رأى عارِضاً أُكَفْكِفُه   بَيْنَ ذِرَاعيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

أي: بين ذراعي الأسد وجبهته.

وهو ما أيده الرضي، بأن حذف المضاف إليه من الأول اكتفاءً بالذي أُضيف إليه الثاني مع اتفاقهما في مثل:(يا تيمُ تيمَ عدي) أجوز؛ لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه فقال: "وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين

([1]) حاشية الكتاب: 206/2.

([2]) النكت:555 .

([3]) شرح التّصريح: 221/2.

([4]) المقتضب:227/4.

([5]) ديوانه:200/1، ش/ زيتون، الكتاب:180/1، المقتضب:229/4، شرح المفصل:21/3.

نحو... قولهم: نصف وربع درهم، فهو مع اتفاقهما أجوز؛ لان كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه"[1].

الثاني : إنه منصوب بإضافته إلى ما بعد الثاني، أو مقحم بين المضاف والمضاف إليه توكيداً، لقوله: "والوجه الآخر: أن تقول: يا تيم تيم عدي، ويا زيد زيد عمرو، وذلك؛ لأنك أردت بالأول، يا زيد عمرو، فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول، وإما حذفت من الأول المضاف؛ استغناء بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا تيم عدي يا تيم عدي كما قال الأعشى[2]:

ولا نُقاتِلُ بِالعِصِيِّ ولا نُرامِي بالحجارهْ

إلاَّ عُلالَةَ وبُداهَةَ قارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

أراد إلا علالة قارح أو بداهة قارح، فحذف الأول؛ لبيان ذلك في الثاني، فيكون الكلام على هذا: مررت بخير وأفضل منْ ثَمَّ"[3].

والقول الأول هو الرأي المشهور الذي نسبه بعض النحاة إلى المبرد، فقال الأعلم: "ومذهب المبرِّد أنَّ الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأنَّ الثَّاني مضاف إلى الاسم الظَّاهر المذكور، وتقديره: يا زيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ، وحُذِف(عمرو) الأول؛ اكتفاءً بالثَّاني" [4]، وقال ابن مالك: "ومذهب المبرد أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر"[5]، وقال ابن يعيش: "وذهب أبو العباس محمد بن يزيد إلى إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور"[6].

---

(1) شرح الرضي:388/1.

(2) ديوانه:86، شرح وتعليق: د.محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، د–ط، 1974م.

(3) شرح الرضي:227/4–228.

(4) النكت:555 .

(5) شرح الكافية الشافية:1321/3.

(6) شرح المفصل:10/2.

ونقل هذا الرأي ابن خروف[1]، وابن عصفور [2]، والرضي[3]، وابن الناظم [4]، الناظم [4]، وأبو حيان [5]، وابن عقيل [6]، والأزهري [7] والأشموني [8] والسيوطي [9]، والسيوطي[9]، غير أن ابن عصفور ردّه من جهتين:

الأولى: أنه كان ينبغي إعادة التنوين في الاسم الأول؛ لأن المضاف إليه إذا حُذف عاد التنوين، نحو: أعطيته بعض الدراهم، فإذا حذفت قلت: بعضاً.

الثانية : أنه على غير طريقة الحذف؛ لأنه لا يُحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه [10]، وضعفه ابن هشام أيضاً بحجة أن فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه[11].

والظاهر من كلام الأعلم ومن تابعه أنَّ المبرِّد لا يقول بتخريج سيبويه وهو ما صرَّح به ابنُ عصفور في مثال المسألة(يا زيدَ زيدَ عمروٍ) فقال: "وفيه خلافٌ بين سيبويه –رحمه الله– وأبي العباس المبرِّد" [12]، والراجح في نظر الباحث ما ذكره المبرِّد، وإنْ كان قليلاً؛ إذ الأصل في الحذف أنْ يكون من المتأخِّر لدلالة المتقدِّم لا العكس، لكنَّه غيرُ ممتنع، وهو ما قال به الجمهور كما في قول قيس بن الخطيم [13]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَك رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

([1]) شرح الجمل لابن خروف:721/2.

([2]) شرح الجمل لابن عصفور:96/2.

([3]) شرح الرضي:387/1.

([4]) شرح الألفية:579.

([5]) ارتشاف الضرب:2205/4.

([6]) المساعد:518/2.

([7]) شرح التصريح:221/2.

([8]) شرح الأشموني:39/3.

([9]) همع الهوامع:58/3.

([10]) شرح الجمل لابن عصفور:96/2–97.

([11]) شرح قطر الندى:81.

([12]) شرح الجمل 96/2 .

([13]) الإنصاف:95/1، همع الهوامع:75/3.

على أنَّ التَّقدير: نحن بما عندنا راضون، فاستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول، يُضاف إلى ذلك أنَّ هذا التَّخريج من أسهل التَّخريجات التي قيلت في المسألة وأقلِّها تكلُّفاً.

الخاتمة

اشتمل هذا البحث على مقدمة وفصول ومباحث جاءت على التقسيم الأتي:

مقدمة : فيها إشارة إلى موقف النحاة من كتاب سيبويه، لاسيما المبرد في كتابه المقتضب، وأسباب اختيار الموضوع وتقسيم البحث إلى فصول ومباحث، والمنهج

الذي اتَّبعه الباحث فيه، وأبرز المصادر التي اعتمد عليها الباحث والصعوبات التي واجهته.

الفصل الأول: وتضمن مبحثين: الأول: تناول سيرة المبرد، الذاتية والثاني: تناول وصف كتابه المقتضب ومنهجه فيه .

الفصل الثاني: وتضمن ثلاثة مباحث: الأول: تناول مسائل من النواسخ، والثاني: مسائل من المفاعيل، والثالث: مسائل من الاستثناء.

الفصل الثالث: وتضمن ثلاثة مباحث: الأول: تضمن مسائل الحال، والثاني: مسائل من التمييز، والثالث: مسائل من باب النداء.

وقد توصل البحث إلى نتائج عدة، منها:

1- أنه كان على صلة ببعض حكام ووزراء عصره، حيث جالسوه في مجالسهم واتصل ببعض الشعراء فنادمهم وروى شعرهم كالبحتري، كما اتصل ببعض معاصريه من علماء أهل اللغة ورواتهم وفلاسفتهم فجادلوه ونافسوه كثعلب الكوفي.

2- ترك المبرد عديد المؤلفات التي تعد ركنا أصيلا في مكتبة التراث العربي حيث وصل إلينا بعضها، ولم يبق إلا إشارات عن بعضها الآخر.

3- تميَّز كتاب المقتضب للمبرد بالإيجاز في اللفظ مع دقة في المعنى، وبعدد وافر من الشواهد القرآنية والشعرية فلا تكاد تخلو مسألة من شاهد قرآني أو شعري أو هما معاً، فقد تجاوزت شواهده القرآنية خمس مئة شاهدٍ.

4- احتج المبرد بالقراءات القرآنية التي وردت في مصاحف بعض الأئمة كمصحف أُبيّ بن كعب، وابن مسعود، وبقراءة الجُمهور، غير أنه ردَّ بعض القراءات المتواترة وإن كانت سبعية، فوصف بعضها بالضعف، لمخالفتها القياس وعلله، مقتفياً في ذلك أثر شيخه المازني.

5- خطَّأ المبرد بعض أمثال العرب ولغاتهم، ورفض الشاهد المصنوع، ورأى أن الضرورة الشعرية لا تخرج عن الأصل، لأنَّها لا تجوِّزُ اللحن.

6- لم يكن المبرد أوّل من فتح باب الخلاف مع سيبويه، بل سبقه إلى ذلك الأخفش، الذي خالف سيبويه أيضاً في مسائل عدّة .

7- كان المبرد يسعى إلى توطيد أركان مدرسة نحوية يكون أساسها القياس اللغوي والمنطقي المعتمد على شواهد لغوية سماعية، ما جعله ذلك يخالف سيبويه وغيره من البصريين، ويوافق بعض شيوخ الكوفة، كما في إجازته تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً، وكما في ترجيحه لوجه ضم المنادى الأول على الفتح عند تكراره.

8- حرص المبرد على التمسك بالعوامل اللفظية فجعله ذلك يخالف سيبويه في مسائل منها: مسألة عامل النصب في الحال، ومسألة العامل في تمييز النسبة والعامل في المستثنى، والعامل في المنادى .

9- منع المبرد التأويل والتقدير في مسائل؛ خلافاً لسيبويه ما جعله يجيز مسألة وصف(اللَّهم) في النداء.

10-اختلف النحاة في نسبة بعض الآراء إلى المبرد في مصنفاتهم كأبي حيان وابن يعيش وابن إياز البغدادي، وبالرجوع إلى نص المقتضب ظهر العكس، كما في مسألة إعراب المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه، وكمسألة مجيء الحال معرّفة بالإضافة في لفظ(وحده)، فلعل للمبرد أكثر من رأي في مصنفاته، أو أنه تراجع فيما بعد عن رأيه المخالف.

11- مخالفة المبرد لسيبويه لها أثر واضح في مصنفات من جاء بعده من العلماء فأيَّده بعضهم كالرضي، وابن هشام وخالد الأزهري كما في مسألة تقدير عامل المصادر المختصة، وخالفه غيرهم كأبي حيان الأندلسي كما في مسألة إعراب(قائما) مصدراً في نحو: أتقوم قائماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ.

12- لم يكن دور المبرد مقتصراً على نقل أقوال النحويين واللغويين فحسب؛ بل كانت له آراء مخالفة للنحويين(البصريين والكوفيين) كقوله في(حاشا) أنها تكون فعلاً، وتكون حرفاً؛ ما يدلل على ثبوت قدم هذا العالم الجليل في النحو وباعه الطويل في الاجتهاد.

13- اعتنى النحاة واللغويون بآراء المبرد النحوية واللغوية عناية واسعة في مصنفاتهم فنقلوا عنه آراء كثيرة في مسائل الخلاف النحوية والصرفية غير التي درسها الباحث، وهي جديرة بالبحث والتقصي يمكن للدارسين جمعها ودراستها في عمل علمي يكون رافداً من روافد المكتبة العربية.

الفهارس العامة

أولا- فهرس الشواهد من آيات القرآن الكريم:

ر	الآية	السورة	ر/الآية	الصفحة
1	﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾	البقرة	2	73
2	﴿اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾	البقرة	35	110

3	﴿فَلاَ تَكْفُرْ فيتعلّمون﴾	البقرة	102	44
4	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾	البقرة	208	108
5	{َشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ}	البقرة	249	123
6	﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾	البقرة	274	147
7	﴿وإِنْ تُبْدُوا مَا في أَنْفُسَكُمْ أَو تُخْفُوه ...﴾	البقرة	284	40
8	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾	آل عمران	4	176
9	﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ﴾	آل عمران	16	141
10	﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾	النساء	4	155
11	﴿كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ﴾	النساء	24	85
12	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾	النساء	79	92
13	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾	النساء	58	40
14	﴿جَاؤوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورَهُم﴾	النساء	90	40
15	﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾	النساء	129	84
16	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾	النساء	164	80
17	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	المائدة	119	64
18	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾	الأنعام	110	15
19	﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ﴾	الأنفال	12	96
20	﴿الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾	الأنفال	42	96
21	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾	الأعراف	10	42
22	﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	الأعراف	56	147
23	﴿وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ﴾	الأعراف	151	108
24	﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ منَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة	2	50
25	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ ا	التوبة	6	74
26	﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ...﴾	يونس	60	96
27	﴿فأجْمِعوا أمرَكُم وشُركاءَكم﴾	يونس	71	109

28	﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾	هود	8	60
29	﴿هَؤُلاء بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾	هود	78	42
30	﴿مَا هَذا بَشَرًا﴾	يوسف	31	67
31	{حَاشَ لِلّهِ}	يوسف	31	67
32	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	يوسف	123	67
33	﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	النحل	40	44
34	﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾	الإسراء	61	170
35	{قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي}	الإسراء	100	52
36	﴿إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾	الكهف	7	39
37	﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	الكهف	25	45
38	﴿نِعْمَ الثوابُ وحَسُنَتْ مرتفقًا﴾	الكهف	31	155
39	أنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾	الكهف	34	155
40	﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾	الكهف	35	108
41	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مريم	4	155
42	﴿لاَتَفْتَرُواْ عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم﴾	طه	61	45
43	{ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ}	المؤمنون	36	128
44	﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	النور	4	84
45	﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾	النمل	10	159
46	﴿وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾	القصص	15	108
47	﴿وَإِنْ تُصِبْهَم سَيْئَةً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنِطُونَ ﴾	الروم	36	56
48	﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فلْينظرْ﴾ .	الحج	15	47
49	﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾	الحج	47	96
50	﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾	سبأ	10	183
51	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً﴾	سبأ	10	184

52	[وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ]	يس	59	154
53	﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾	الصافات	47	75
54	﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ...﴾	الزمر	8	178
55	﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُمْ﴾	غافر	8	107
56	﴿لتدخلُنَّ المَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ ءَامِنينَ﴾	الفتح	27	106
57	﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾	القمر	12	155
58	{ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾	الجمعة	8	132
59	﴿ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾	التحريم	10	107
60	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَآفَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	الملك	19	96
61	﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾	الملك	20	39
62	﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾	نوح	8	147
63	﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾	نوح	17	81
64	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	المزمل	8	81
65	﴿قَوَارِيراً قَوَارِيراً مِن فِضَّةٍ﴾	الإنسان	15-16	188
66	﴿إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ﴾	الانشقاق	1	74
67	﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾	الفجر	30	106
68	﴿فَأَمَّا اليتيم فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السآئل فَلاَ تَنْهَرْ ﴾	الضحى	11	62
69	﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً﴾	الزلزلة	7	167
70	﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا﴾	النصر	2	108

ثانيا- فهرس شواهد الحديث الشريف:

ر	الحديث	الصفحة
1	لَيْسَ فِي الخَضْرَاواتِ صَدَقَةٌ	47

ثالثا– فهرس شواهد أقوال العرب:

رابعا– فهرس شواهد الشعر

2	والكَسْرُ فِي رَاءِ المُبَرّد وَبِغَيْرِ هَذَا يَنْطِقُ الجُهَلاءُ	الشنفيطي	الكامل	7
3	جَهَرْتُ بحِلْفَةٍ لاأتَّقيه بشكٍ في اليمين ولاارتياب	المبرد	الوافر	15
4	كِلِينِى لهَمّ ياأُمَيْمةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسِيه بَطِيءِ الكَواكِبِ	النابغة الذيباني	الطويل	193
5	أتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفُرَاقِ حَبيبَها وَمَا كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ	المنخل السعدي	الطويل	164
6	لا تَكْرهَنْ لَقباً شُهرتَ بهِ فلرُبَّ محظوظٍ من اللقبِ	المبرد	الكامل	7
7	يا سَهْلُ كُنْتَ كَمَا سُمِّيتَ ذَا خُلُقٍ سَهْلٌ بَعِيدٌ عَنْ الفَحْشَاءِ وَالرَّيْبِ	الرياشي	البسيط	10
8	يَومُ سَبتٍ وَعِندَنا ما كفى الحُ رَّطَعامٌ وَالوِردُ مِنّا قَريب	البحتري	الخفيف	17
9	فَإِن تَكُ لَيلى قَد جَفَتني وَطاوَعَت عَلى صَرمِ حَبلي مَن وَشى وَتَكَذَّبا	المبرد	الطويل	20
10	وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاْجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا	مجهول	الطويل	66
11	يا لَيْتَ زَوْجَك قدْ غدا مَتَقَلِّداً سَيْفَاً ورُمْحا	الزبعري	الكامل	114
12	ما نالَ ما نالَ الأَميرُ مُحَمَّدٌ إِلّا بِيُمنِ مُحَمَّدِ بنِ يَزيدِ	البحتري	الكامل	15
13	كَفَى حُزْناً أنَّا جَمِيعاً ويَجْمَعُنَا فِي أَرْضِ بَرْشَهْرٍ مَشْهَدُ	مجهول	الطويل	20
14	وَلاَ أَرَى فَاعِلاً في النَّاس يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ	النابغة الذبياني	البسيط	130
15	طرقَتْ أَسْمَاءُ وَالرَّكْبُ هُجُودُ والمَطَايَا جُنَّحُ الأَزوارِ قُوْدُ	ابن الرومي	الطويل	18

16	أَصْبَحتُ فَقْداً وَكَانَتْ نِعْمةً وَالْعَطَايَا حِينَ يُسْلَبْنَ فَقُودُ	ابن الرومي	الرمل	18
17	مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلَسْنَا بِالجِبَالِ ولاَ الحَدِيدا	عقيبة الأسدي	الوافر	50
18	ألاَ حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عامِرٍ إذَا ما تَلاقَيْنَا مِنَ اليَوْمِ أَوْ غَدا	كعب بن جعيل	الطويل	50
19	تَزوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيك فينا فنِعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زاداً	جرير	الوافر	159
20	يا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ أَنْتَ الْجَوَادُ بنُ الجَوَادُ المَحْمُودْ	رؤبة	الرجز	182
21	يا منّ رأى عارِضاً أُكَفْكِفُه لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ	الفرزدق	منسرح	194
22	ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنتَ مُخْلدِي	طرفة	الطويل	52
23	وَأَنَا النَّذِيرُ بِحُرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الْجُيوشُ إِلَيْكُمُ أَقْوَادَهَا	مجهول	الكامل	67
24	يا تَيْمَ تيمَ عَدِىًّ لا أبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ	جرير	البسيط	191
25	إذا رأَتْني سَقطت أَبْصَارُهَا دَأْبَ بِكارٍ شايَحتْ بِكارُهَا	غيلان بن حريث	الرجز	82
26	أعَمرَ بنَ هندٍ مَا تَرَى رَأيَ صَرمَةٍ لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ المَاءَ والشَّجَرْ	طرفة	الطويل	112
27	فأصبحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذَ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ	الفرزدق	البسيط	69
28	تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ	خالد بن الطيفان	الطويل	113

	وعينيه إنْ مَوْلاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ			
29	تَسمو العُيونُ إِلى عَزيزٍ بابُهُ مُعطى المَهابَةِ نافِعٍ ضَرّارِ	الأخطل	الكامل	14
30	حَذِرٌ أُمُوراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأقْدَارِ	يحيي اللاحقي	الكامل	49
31	وَإِذا الرِجالُ رَأَوا يَزيدَ رَأَيتَهُم خُضُعَ الرِقابِ نَواكِسَ الأَبصارِ	الفرزدق	الكامل	19
32	وإنّي مَتّى أُشرِفْ على الجانِبِ الذي بهِ أنتِ مِنْ بَيْنِ الجَوانبِ ناظِرُ	ذو الرمة	الطويل	53
33	أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى ودَاعِي المَنُون يُنَادِي جِهَارا	مجهول	متقارب	165
34	مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وصُدُورا	جرير	الكامل	169
35	فليْسَ بمعروفٍ لنا أَنْ نَرُدَّها صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا	النابغة الجعدي	الطويل	63
36	تَرى خلقَها نِصفٌ قناة قويمة ونصفٌ نقاً يرتجّ أو يتمرْمرُ	ذو الرمة	الطويل	148
37	سقوا جَارَك العَيمْانَ لمَّا تَركتَهُ وقَلَّصَ عن بَرْدِ الشَّرابِ مَشَافرهُ	الحطيئة	الطويل	114
38	ولا نُقاتِلُ بِالعِصِيِّ جَليسي ولا نُرامِي بالحجارهْ	الأعشى	لكامل	194
39	أَلا لا تَلُمني فِي العُقارِ جَليسي وَلا تَلحَني في شُربِها بِعُبوسِ	أبو نواس	الطويل	6
40	مَا إنْ عصيتُكَ والغُواةُ تُمِدُّني أسبابها إلا بنيَّةِ طائعِ	إبراهيم المهدي	الكامل	14
41	تُواهِقُ رِجلاها يَدَيهِ وَرَأسَهُ	أوس بن حجر	الطويل	49

	لَها قَتَبٌ فَوقَ الحَقيبَةِ رادِفُ			
42	نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَك رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ	قيس بن الخطيم	منسرح	196
43	بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ ولكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ	مجهول	البسيط	66
44	لَوَّحَها من بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ تَضميرَك السابقَ يُطْوَى للسَّبَقْ	رؤبة	الرجز	86
45	والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأُمُّهُمْ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ	جرير	البسيط	159
46	(عجز البيت) يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا	رؤبة	الرجز	52
47	وَما أَنا لِلشَيءِ الَّذي لَيسَ نافِعي وَيَغضَبُ مِنهُ صاحِبي بِقَؤولِ	كعب بن الغنوي	الطويل	50
48	مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلاّ مَنْكبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ	أبو كبير الهذلي	الكامل	85
49	وَصِرْنَا إِلَى الحُسْنَى وَرَقَّ كلاَمُنَا) وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعبةً أيَّ إِذْلاَلِ	امرىء القيس	الطويل	86
50	فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْد وقَدْ غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ	مسكين الدارمي	الوافر	109
51	فكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أبيكُمْ مَكَانَ الكُليتيْنِ من الطِّحَالِ	مجهول	الوافر	110
52	أَلا رُبَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ ولاسيَّما يومٍ بدَارةِ جُلْجُلِ	امرىء القيس	الطويل	117
53	رُبَّ مَنْ يَعْنِيهِ حَالِي وَهْوَ لاَ يَجْرِي بِبَالِي	المبرد	الرمل	20
54	فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخال	لبيد بن ربيعة	الوافر	147
55	يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ	ابن رواحة	الرجز	191

	(تَطَاوَلَ اللَّيلُ عليكَ فانْزِلِ)			
56	أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ صَيَّرَ الْبَينَ أَهْلُهَا أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطَالَ اِحتِيالُها	ذو الرمة	الطويل	147
57	آتتني سُلَيمٌ قَضّها بقضيضِها تُمَسِّحُ حولي بالبَقيعِ سِبالَها	الشماخ	الطويل	150
58	ماذا لقيتُ اليومَ من مُتَمجِّنٍ خَنِثِ الكلامْ	السجستاني	الكامل	9
59	لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الحَمِيدِ نِسْمَهْ إلاَّ عُنَيْزٌ لِجُبَّةٍ مُجَثَّمَهْ	مجهول	الرجز	13
60	عَن أَيِّ ثَغرٍ تَبتَسِم وَبِأَيِّ طَرَفٍ تَحتَكِم	البحتري	الكامل	17
61	أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ مُقْفَلٍ وَمَقَامِ	الفرزدق	الطويل	39
62	تُتَّقَى الحَرْبُ مِنْهُ حِينَ تَغْلِي مَرَاجِلُهَا بِشَيْطَانٍ رَجِيمِ	أبو تمام	الوافر	19
63	حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عن المَلْحَاةِ والشتمِ	الجميح الأسدي	الكامل	127
64	إنّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلمّا أقول: يَا اللّهُمّ يَا اللَّهُمَّا	أبوخراش الهذلي	الرجز	174
65	تخَيَّرَهُ، فَلَمْ يَعْدِل سِواهُ فَنعِمَ الْمَرءُ مِنْ رَجُلٍ تِهامِي	الأسود الليثي	الوافر	158
66	سلامُ الله يَا مَطَرٌ عليها وليس عليكَ ياَ مَطَرُ السلامُ	الأحوص	الوافر	188
67	أنا عفُّ الضمير غيرُ مُريبٍ غيرَ أنّي مُتَيّمٌ بالحِسانِ	السجستاني	الخفيف	10
68	حَاشَا قَرَيْشاً فَإِنَّ الله فَضَّلَهُمْ على البَرِيَّة بِالإِسْلاَمِ والدِّينِ	الفرزدق	البسيط	127
69	إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوماً	الراعي النميري	الوافر	111

	وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونا			
70	مُباركٌ هُوَ وَمن سَمَّاهُ على اسمك الّلَهُمَّ يا أللهُ.	مجهول	الرجز	176
71	عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَى غَدَتْ هَمَّالَةً عَينَاهَا	مجهول	الرجز	**111**
72	ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ يا عَدِيّاً، لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقي	المهلهل	الخفيف	**189**

خامساً- فهرس المصادر والمراجع:

أ. المطبوعة:

1- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن عبد الواحد الشيباني(ت630هـ).

الكامل في التاريخ، مراجعة وتصحيح: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية بيروت ط/1، 1407هـ-1987م.

2- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد(606هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: الشيخ الطاهر الزاوي، ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، د-ط، 1399هـ1979م.

3- الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة الوائلي،(ت90هـ).

ديوان الأخطل، تحقيق: راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط/ 1 1994م.

4- **الأخفش** ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة،(ت 219، وقيل 221هـ). معاني القرآن تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د-ط 1411هـ-1990م.

5- الأردبيلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني(647هـ) شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري، حققه وعلق عليه: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د-ط، 1990م.

6- الأزهري ، خالد بن عبد الله،(ت 905هـ). شرح التصريح على التوضيح تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1421هـ- 2000م.

7- الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد(ت 370هـ). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، إحياء التراث العربي، بيروت، د-ط، 2001م.

8- الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن(ت 686هـ) . شرح الرضي على الكافية، عمل يوسف حسن عمر. بنغازي، جامعة قاريونس ط/3، 1978م.

9- الأشبيلي ، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف(ت 609هـ). شرح جمل الزَّجَّاجيّ، تحقيق: سلوى مُحَمَّد عمر عرب، منشورات جامعة أم القرى، د- ط، 1419هـ.

10- الأشبيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي(ت688هـ).

أ- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/1، 1407هـ/1986م.

ب- الملخص في ضبط قوانين العربية ، تحقيق: د. علي ابن سلطان الحكمي ط/1 1405هـ-1985م.

11- الأشبيلي: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد،(ت669هـ).

أ- شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح. مطابع مؤسسة دار الكتب العلمية د-ط 1400هـ.

ب- المقرب تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، رفع المساهم ط/1 1972م.

12- الأشموني ، أبو الحسن نور الدين بن علي بن محمد(ت 929هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، د- ت- ط.

13- الأصفهاني أبو الفرج، علي بن الحسين(ت 360هـ). الأغاني، دار الثقافة بيروت، ط/3، 1381هـ- 1962م.

14- الأعشى الكبير ، أبو بصير ميمون بن قيس بن ثعلبة الوائلي،(ت 7هـ). ديوان الأعشى، شرح وتعليق، د. محمد محمد.حسين، دار النهضة العربية بيروت، د- ط، 1974م.

15- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود(1270هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط/ 4، 1405هـ- 1985م.

16- الأمدي ، أبو القاسم الحسن بن بشر(ت 370هـ). الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: السيد أحمد صقر، و د: عبد الله المحار، دار المعارف ومكتبة الخانجي، ط/1 ،1991م .

17- امرئ القيس ، بن حجر بن الحارث الكندي،(ت 545 م). ديوان امرئ القيس تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/4، 1984 م.

18- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ).

أ- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د- ط، 1377هـ- 1957م.

ب- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د- ط، 1418هـ-1997م.

ج- لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، 1377هـ-1957م.

19- الأنباري، محمد بن القاسم(ت 328هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ،الأردن، ط/3، 1405هـ.

20- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن على الغرناطي أثير الدين.

أ- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1418هـ.

ب- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط/1، 1430هـ-2009م.

ج- تفسير البحر المحيط ، تحقيق:عادل عبد الموجود، وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1413،1هـ-1993م.

21- الأندلسي أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم(ت456هـ). جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/5، 1982م.

22- الأنصاري : أبو زيد، سعيد بن أوس(ت 216هـ). النوادر في اللغة، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت ط/1، 1401هـ-1981م.

23- الأنصاري، عبد الله بن رواحة(ت8هـ). ديوان عبد الله بن رواحة ، **جمع:** حسن محمد باجود، مكتبة التراث، القاهرة، ط/1، 1972م.

24- ابن بابشاذ ، أبو الحسن طاهر بن أحمد،(ت 469هـ). شرح المقدمة المُحْسِبَة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت ط/1 1976م.

25- البحتري، الوليد بن عبيد الله بن يحيى،(ت64هـ). ديوان **البحتري،** حسن كامل الصرفي، دار المعارف، القاهرة، د-ط، 1963م.

26- ابن برهان ، عبد الواحد بن علي (ت 456هـ). شرح اللمع، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط/ 1 ،1404هـ-1984م.

27- **بروكلمان** ، كارل،(ت 1956م)ز تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط/4 د-ت.

28- **البغدادي**: أحمد بن علي، أبو بكر الخطيب(ت 463هـ). تاريخ بغداد تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط/1، 1997م.

29- **البغدادي** :أبو محمد جمَّال الدين الحسين بن بدربن إياز بن عبد الله النحوي،(ت681هـ). المحصول في شرح الفصول(شرح فصول ابن معطٍ في النحو) ، تحقيق: د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط/1، 1431هـ-2010م.

30- **التميمي**، أبو شريح أوس بن حجر المازني. ديوان أوس بن حجر ، محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت، ط/3، 1399هـ- 1979م.

31- **التنوخي**، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر بن محمد المعري،(442هـ). تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم تحقيق: عبد الفتاح الحلو، منشورات إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، د-ط 1401هـ-1981م.

32- **التوحيدي**، أبوحيان علي بن محمد بن العباس (ت414هـ). البصائر والذخائر، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت،د- ط 1984م.

33- **ثعلب**، أبوالعباس أحمد بن يحيى الشيباني (ت 291هـ). مجالس ثعلب تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/5 1949م.

34- **الجاحظ**، أبوعثمان عمرو بن بحر(ت 255هـ). الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت، لبنان، د-ط 1416هـ- 1996م.

35- **الجامي** ، أبو البركات نور الدين عبد الرحمن بن أحمد، (ت 898هـ). الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) ، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، د- ط،1403هـ - 1983م.

36- **الجرجاني** ، أبو الحسن علي بن محمد(ت 816هـ). التعريفات، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، د-ط،1357هـ- 1938م.

37- **الجرجاني** ، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت 474هـ). المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، طبعت وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، د-ط، 1402هـ- 1982م.

38- **جرير** ، أبو حرزة جرير بن عطية بن حذيفة، (ت 110هـ). ديوان جرير دار صادر، بيروت، د-ط، 1384هـ -1964م.

39- **ابن الجوزي**، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ).

أ- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة د- ط،1351هـ.

ب- المنتظم في تأريخ الملوك والأمم ، دار صادر، بيروت، ط/1، 1358هـ .

ج- النشر في القراءات العشر،صححه:علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت، د- ت- ط.

40- **ابن جني**، أبو الفتح عثمان(ت392هـ).

أ- الخصائص ، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، د-ط، 1371هـ.

ب- سر صناعة الإعراب، تحقيق: د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/1 1405هـ 1985م.

ج- اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.

د- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق:علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د- ط، 1386هـ.

41- **الجوهري**، إسماعيل بن حماد(ت 358هـ). الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/3 1404هـ.

42- **ابن الحاجب**، أبو عمرو عثمان بن عمر(ت 686هـ).الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر دمشق، ط/1، 1425هـ-2005م.

43- **الحريري** ، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان(ت 516هـ). شرح ملحة الإعراب، تحقيق: د. أحمد قاسم، مكتبة دار التراث، ط/2، 1412هـ .

44- **الحصري**، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم(ت 453هـ). زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: د. يوسف على دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/ 1 1417هـ-1997م.

45- **الحطيئة**، أبو مليكة جرول بن أوس بن مالك العبسي(45هـ). ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، لبنان، د- ط، 1 1998م.

46- **الحموي**، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله(ت626هـ).

أ- معجم الأدباء، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، د-ط 1993م.

ب- معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، د-ت-ط.

47- **ابن خالويه**: الحسين بن أحمد(ت 370هـ). الحجة في القراءات السبع تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت، ط/3، 1399هـ-1979م.

48- **الخضري** ، محمد بن مصطفى الدمياطي (ت 1287هـ). حاشية الخضري على ابن عقيل، ضبط وتشكيل: يوسف الشيخ محمد البقاعي دار الفكر للنشر والطباعة، بيروت، ط/1، 1424هـ-2003م.

49- **الخفاجي**، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سنان(ت466هـ).

أ- سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1402هـ 1982م .

ب- سنن الدار قطني تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني ، دار المعرفة، بيروت د-ط، 1966م.

50- **ابن خلكان**، شمس الدين أحمد بن محمد(681هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، د-ت- ط.

51- **الخوارزمي**، صدر الأفاضل القاسم بن حسين(ت617هـ). التخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط/1، 1992م.
52- **الداودي** ، محمد بن علي(ت 945هـ)، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1403هـ.
53- **الدمياطي** ، أحمد بن محمد الشافعي(ت 1117هـ). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط/ 1 1419هـ- 1998م.
54- **الذهبي**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت748هـ).
أ- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، نشر دار الكتاب العربي، بيروت ط/1، 1408هـ.
ب- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/9-1413هـ.
55- **الرازي**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين التيمي(606هـ). تفسير الفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، ط/3، 1405هـ- 1985م.
56- **ابن الرومي** أبو الحسن علي العباس بن جريح(283هـ). ديوان ابن الرومي، تقديم وشرح، د. محيي الدين صبحي، دار صادر، بيروت ط/1 1997م.
57- **الزُبيدي** ، أبو بكر محمد بن الحسن(ت 379هـ). طبقات النحويين اللغويين تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، د- ت-ط.
58- **الزبيدي**: أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد الشرجي،(ت 802هـ). ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية بيروت، ط/2 ،1428هـ-2007م.
59- **الزبيدي** : محمد مرتضى الحسيني(ت 1205هـ). تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي، د-ت-ط.
60- **الزجاجي**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،(ت311هـ).
أ- الأمالي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط/ 2، 1407هـ- 1987م.

ب- مجالس العلماء، تحقيق: د. عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، د-ط 1984م.

61- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي(ت538هـ).

أ- أساس البلاغة ، دار الفكر، د- ط، 1399هـ 1979م.

ب- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د-ت-ط.

ج- المفصل في علم الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1420هـ- 1999م.

62- زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد(ت 280هـ). حجة القراءات تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2 1982م.

63- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري(ت 316هـ).الأصول في النحو تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط/3، 1408هـ 1988م.

64- السراج، أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين القارئ(500هـ). مصارع العشاق، تحقيق: د. محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ط/ 1 1998م.

65- السفاقسي، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المالكي(ت742هـ). غيث النفع في القراءات السبع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط/3 ،1373هـ.

66- السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت770هـ). شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، ط/1، 1986م.

67- السمين الحلبي، يوسف بن أحمد(ت 756هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد الخراط ، دار القلم دمشق، د- ط- 1406هـ - 1986م.

68- السهيلي, أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله(ت581هـ). نتائج الفكر تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة د-ت- ط.

69- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت 180هـ). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3 1408هـ- 1988م .

70- **السيرافي**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ،(ت368هـ).

أ- أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط/1 1985م.

ب- شرح كتاب سيبويه، تحقيق د.رمضان عبد التواب، ود.محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتب، د-ط، 1986م.

71- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،(ت911هـ).

أ- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم دار الفكر، القاهرة ط/2، 1399هـ.

ب- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1418هـ 1998م .

ج- همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، د- ط 1421هـ-2001م.

72- **ابن الشجري**، أبو السعادات هبة الله(ت 542هـ). الأمالي الشّجريّة، تحقيق: د. محمود مُحمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط/1 ،1413هـ- 1992م.

73- **الشلوبين**، أبوعلي عمر بن محمد(ت 645هـ). التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوِّع، دار التُّراث العربي، القاهرة، د-ت-ط.

74- **الشمَّاخ** بن ضرار الذبياني بن حرملة بن سنان،(ت 22هـ). ديوان الشمَّاخ: تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف، القاهرة، 1968م.

75- **الشنتمري**، الأعلم يوسف بن سلمان(476هـ).

أ- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه، د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/1994،2م.

ب- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: د.زهير سلطان، معهد المخطوطات الكويت، ط/1407،1هـ-1987م.

76- **الصبان**، محمد بن علي(1206هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بعناية مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت، د-ت-ط.

77- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك،(ت 764هـ). الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، د-ط، 1420هـ- 2000م.

78- الصولي: أبو بكر محمد بن يحيى(ت335هـ).

أ- أخبار أبي تمام، تحقيق: خليل عساكر وغيره، مطبعة لجنة التأليف والنشر القاهرة، د- ط، 1970م.

ب- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، ج. هيواث، مصر، د- ط- 1936م.

79- الصيمري ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق من نحاة القرن الرابع. التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط/1، 1402هـ-1982م.

80- ابن الطراوة ، أبو الحسين سليمان بن مُحَمَّد (ت 528هـ). الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط/1، 1990م.

81- طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو(564م). ديوان طرفة بن العبد دار صادر، بيروت، لبنان، د-ت-ط.

82- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي، (ت880هـ).اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: د. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، د-ت-ط.

83- ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد(ت 328هـ). العقد الفريد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط/3، 1420هـ- 1999م.

84- العجاج، رؤبة أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة ،(145هـ). ديوان رؤبة بن العجاج، عناية وتصحيح، وليم بن آلور **د البروسي**، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة بيروت، ط/2، 1980م.

85- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت571هـ).

أ- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق: محب الدين العمري دار الفكر، بيروت، د- ط، 1995م.

ب- مختصر تاريخ دمشق، تحقيق: إبراهيم صالح، دار الفكر بدمشق، د-ط 1408هـ-1988م.

86- العسقلاني ، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر،(852هـ). لسان الميزان تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط/ 3، 1406هـ - 1986م.

87- ابن عطية : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن(ت 542هـ). المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت ط/1، 1413هـ- 1993م.

88- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي(769هـ).

أ- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد، دار الفكر سوريا، د-ط، 1405هـ 1985م.

ب- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد بركات، منشورات جامعة أم القرى، د-ط. 1400 هـ-1980م.

89- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي(ت616هـ).

أ- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، د- ت - ط.

ب- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د-ط، 1976م .

ج- التبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرَّحمن ابن سُليمان العُثيمين، دار العبيكان، الرياض، ط/1، 1421هـ- 2000م.

د- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ط/1، 1416هـ 1995م.

90- العيني ، محمود بن أحمد(ت 855هـ). عمدة القاري شرح صحيح البخاري،دار إحياء التراث العربي، بيروت،د-ت-ط.

91- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزوين(ت 395هـ). الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة د – ط، 1977م.

92- الفارسي، أبوعليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ،(ت377هـ).

أ- الإيضاح العضدي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، دار الرشد، د- ط، 1402هـ- 1982م.

ب- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة القاهرة، ط/1، 1410هـ- 1990م .

ج- المسائل البغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد، د/ط، 1983م.

د- المسائل الحلبيات، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط/1،1407 هـ-1987م.

هـ- المسائل العضديات، تحقيق د.علي جابر المنصوري، عالم الكتب بيروت ط/1، 1406هـ.

و- المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،د- ط، 2003م.

93- الفارقي، الحسن بن أسد(ت478هـ). الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، 1400هـ - 1980م.

94- الفارقي، أبو القاسم سعيد بن سعيد(ت391هـ). تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، تحقيق:د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية القاهرة، د- ط، 1993م.

95- الفراء: أبو زكريا يحي بن زياد(ت 207هـ). معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب، د-ط، 1980م.

96- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت 175هـ). الجمل في النحو، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل ط/2، 1405هـ.

97- الفرزدق، أبو الحسن، همام بن غالب السعدي(ت370هـ).

أ- ديوان الفرزدق، علي مهدي **زيتون**، دار الجيل، بيروت، ط/1، 1417هـ-1997م.

ب- شرح ديوان الفرزدق، سيف الدين وعصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د- ط،1418 هـ-1998م.

98- الفيروزبادي، محمد بن يعقوب(ت817هـ). البلغة في تاريخ أئمة اللغة تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة دمشق، د- ط، 1979م.

99- الفيومي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي(ت 770هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي المكتبة العلمية بيروت، د- ط، 1398هـ 1987م.

100- القرطبي، أبو نصر، هارون بن موسى بن صالح بن جندل(ت401هـ).
شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان القاهرة، ط/1، 1404هـ- 1984م.

101- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف الشيباني(ت 646هـ). إنباه الرواة على إنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ط/ 1 1986م.

102- ابن كثير ، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي(774هـ). البداية والنهاية، تحقيق عبد العزيز غنيم، مكتبة المعارف، بيروت، ط/5 1404هـ.

103- لبيد بن ربيعة بن مالك أبوعقيل العامري(ت 41هـ). ديوان لبيد بن ربيعة دار صادر، بيروت، د-ت-ط.

104- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي(351هـ). مراتب النحويين تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة د- ط ،1974م.

105- المالقي، أبوجعفر أحمد بن عبد النور، (ت 702هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، د-ت-ط.

106- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني،(ت672هـ).

أ- شرح الكافية الشافية، تحقيق: د.عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط/1 1402هـ-1982م.

ب- شرح التسهيل، تحقيق:د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط/1، 1410هـ- 1990م.

ج- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدورى، بغداد، مطبعة العاني، د-ط، 1397هـ-1977م.

د- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1403هـ.

107- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت285هـ).

أ- البلاغة، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط/ 2 1405هـ- 1985م.

ب- التعازي والمراثي ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1 1996م.

ج- الفاضل، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب، القاهرة د-ط، 1956م.

د- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ط/3، 1417هـ-1997م.

هـ- كتاب المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، ط/1،1966م.

108- المجاشعي ، أبو الحسن علي *بن* فضال *بن* علي *بن* غالب القيرواني(ت479هـ). شرح عيون الإعراب، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل سليم، مكتبة الآداب القاهرة، ط/2-1426هـ-2005م.

109- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى(ت324هـ). كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف دار المعارف،القاهرة ط/2- 1400هـ.

110- المخبل السعدي، بن مسعود بن عامر بن ربيعة (ت 603م). ديوان المخبل السعدي، صنعة حاتم الضامن، عالم الكتب، ط/1، 1407هـ-1987م.

111- المرادي، أبومحمد حسن بن قاسم بن عبد الله،(ت749هـ).

أ- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي, ط/1، 1428هـ- 2008م.

ب- الجنى الداني في حروف 1 بيروت، ط/2، 1403هـ-1983م.

ج- شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر، ط/1، 1427هـ-2006م.

112- المزني ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف(ت 742هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 1 1400- 1980م.

113- مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح(ت89هـ). ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صاعد، دار صادر، بيروت، ط/1، 2000م.

114- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد(ت449هـ). رسالة الغفران، تحقيق: د.عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط/8 1990م.

115- المقدسي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل(665هـ). إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د-ط، 1402هـ .

116- مكي ابن أبي طالب القيسي(ت 437هـ). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط/2 1405هـ-1984م.

117- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم(711هـ). لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/2، 1413هـ .

118- الميداني، أبوالفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري(ت 518هـ). مجمع الأمثال، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د-ت-ط.

119- النابغة الجعدي، حيان بن قيس بن عبد الله،(50هـ). ديوان النابغة الجعدي، عبد العزيز رياح، المكتب الإسلامي، بيروت، د-ط، 1964م.

120- النابغة الذبياني ،أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب،(605م). ديوان النابغة الذبياني، كريم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ط/3، 2003م.

121- ابن الناظم، أبوعبد الله بدرالدين محمد بن محمد بن مالك(ت 686هـ). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية لبنان، ط/1، 1420هـ-2000م.

122- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري(ت338هـ).

أ- إعراب القرآن، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، د- ط 1988م.

ب- صناعة الكتّاب، تحقيق/د: بدر ضيف، نشر دار العلوم العربية للطباعة بيروت ط/1، 1410هـ.

ج- كتاب شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ط/1، 1406هـ- 1986م.

123- ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد(ت 385هـ). الفهرست شرحه وحققه يوسف على الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، د-ط، 1416هـ- 1996م .

124- النميري الراعي، عبيد بن حصين بن معاوية(708هـ). ديوان الراعي النميري، صادر، بيروت، د- ط،1401هـ-1980م.

125- أبو نواس، الحسن بن هانئ(ت 198هـ). ديوان أبي نواس، دار صادر بيروت، لبنان، ط/1، 2001م .

126- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت761هـ).

أ- أوضح المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الجيل بيروت، ط/، 1399هـ- 1979م.

ب- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، د-ت-ط.

ج- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د- ط، 1988م.

د- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د- ط،1407هـ-1987م.

127- **ابن الوراق** ، أبو الحسن محمد بن عبد الله(381هـ). علل النحو، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1 2002م .

128- **ابن ولاد،** أبو العباس أحمد بن محمد التميمي(ت 332هـ). الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/ 1، 1416هـ-1996م.

129- **اليافعي،** أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني (ت 651هـ). مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، تحقيق: عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1405هـ - 1984م.

130- **ابن يعيش،** أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا،(ت 643هـ). شرح المفصّل، دار صادر، بيروت، د-ت-ط.

131- اليغموري، أبو المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود(ت673هـ). نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق: زيلهايم، دار بيروت للنشر والتوزيع د-ط 1964م.

ب-الرسائل الجامعية:

* شواهد الشعر في كتاب المقتضب، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة القاهرة، د- ط، 1409هـ- 1989م.